ذكريات هادي الجاوشلي

مع ملوك ورؤساء ورجالات العراق

في العهدين الملكي والجمهوري



حوارات أجراها

طارق ابراهيم شريف

الدار العربية للموسوعات

اسم الكتاب: ذكريات هادي الجاوشلي

المؤلف: طارق إبراهيم شريف

الطبعة الأولى: ٢٠١٢م - ١٤٣٣هـ

ISBN 978-9953-563-77-0



الدار العربية للموسوعات

المدير العام: خالد العاني

الحازمية - مفرق جسر الباشا - ستر عكاوي - ط١ - بيروت - لبنان
ص.ب: ٥١١ الحازمية - هاتف: ٩٥٢٥٩٤ ٥ ٠٠٩٦١ - فاكس: ٤٥٩٩٨٢ ٥ ٠٠٩٦١
هاتف نقال: ٣٨٨٣٦٣ ٣ ٠٠٩٦١ - ٥٢٥٠٦٦ ٣ ٠٠٩٦١
الموقع الإلكتروني: www.arabenchouse.com البريد الإلكتروني: info@arabenchouse.com

ذكريات هادي الجاوشلي

مع ملوك ورؤساء ورجالات العراق

في العهدين الملكي والجمهوري

حوارات أجراها

طارق إبراهيم شريف

عضو نقابة صحفيي كردستان العراق

الدار العربية للموسوعات



المقدمة

حكايتي مع هادي الجاوشلي وذكرياته

من خلال المناصب الهامة التي أشغلها المرحوم هادي الجاوشلي في حياته (١٩٢٠ - ١٩٩٦م) خلال العهود المختلفة فقد أتيح له الالتقاء برجالات العراق البارزين عرباً وكرداً، فكانت له معهم مواقف وذكريات كثيرة بعضها لا يخلو من الغرابة والطرافة.. وقد روى لي هذه الذكريات خلال لقاءات صحفية متعددة أجريتها معه في داره بمدينة أربيل قبل رحيله إلى جوار ربه.

والجاوشلي شخصية كردية عراقية معروفة وكان أحد المسؤولين البارزين في عهد الزعيم الراحل عبد الكريم قاسم الذي حكم العراق من ١٤ تموز ١٩٥٨م لغاية ٨ شباط ١٩٦٣م حيث تولى في العهد المذكور منصب وكيل وزارة الداخلية وكان ذلك المنصب قد أستحدث لأول مرة آنذاك لذا كان أول وكيل لوزارة الداخلية في تاريخ العراق السياسي الحديث..

وقد خدم الجاوشلي وطنه وشعبه بإخلاص وشغلت القضية الكردية جانباً مهماً من حياته السياسية والوظيفية والفكرية وكان

يتمتع بثقافة واسعة ولا سيما في الشؤون الإدارية والقانونية والتراثية، وقد عُرف بصدقه ونزاهته وصراحته وتمسكه بتطبيق الأحكام، كما عرف بقوة ذاكرته حتى أواخر أيام حياته رحمه الله، وذكرياته التي رواها لي والتي تنشر لأول مرة قد نقلتها عن لسانه بكل أمانة وصدق خدمة للتاريخ الذي يبقى رغم رحيل الأشخاص الذين كانوا شهود أحداثه، ولا شك أن من حق أبناء الجيل الحالي أن يبحثوا عن حقيقة أحداث الماضي ويطلعوا عليها.. وإتماماً للفائدة وجدت من الضروري إضافة بعض الهوامش لذكرياته لتتوضح الصورة أكثر لدى متابعي هذه الذكريات..

ولد الأستاذ هادي رشيد الجاوشلي في مدينة أربيل عام ١٩٢٠م وأكمل دراسته الابتدائية والمتوسطة فيها ثم انتقل إلى بغداد وأكمل دراسته الإعدادية هناك. وفي عام ١٩٣٩م التحق بكلية الحقوق وتخرج فيها عام ١٩٤٣م حيث نال شهادة البكالوريوس في القانون، ومارس المحاماة حوالي عامين..

وفي عام ١٩٤٥م بدأ حياته الوظيفية حيث عُيِّن مديراً لناحية (بازيان) ثم لنواحي (خورمال) و(بنجوين) و(قره داغ) و(برزنجة) ضمن لواء (محافظة) السليمانية بعدها لناحيتي (ليلان) و(حويجة) ضمن لواء كركوك.

وفي عام ١٩٥٤م عُيِّن قائمقاماً لقضاء (زيبار) ثم (قلعة دزه) و(كويسنجق) حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م.

وخلال الأسابيع الأولى لقيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م وبالتحديد

في ٦ آب ١٩٥٨م عُيِّن رئيساً لبلدية أربيل ثم سرعان ما عُيِّن في ٤ أيلول ١٩٥٨م متصرفاً (محافظاً) للواء السليمانية وكالة واستمر في وظيفته هناك حتى ١٩ كانون الثاني ١٩٥٩م حيث نقل إلى ديوان وزارة الداخلية في بغداد وعُيِّن معاوناً أول لمدير الداخلية العام وبعد عدة أشهر عُيِّن مديراً للداخلية العام ثم وكيلاً لوزارة الداخلية حتى انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣م الذي أطاح بنظام حكم الزعيم عبد الكريم قاسم، وعلى أثر ذلك اعتقل الجاوشلي وجرى تقديمه للمحاكمة وبقي معتقلاً حتى أوائل عام ١٩٦٤م حيث أطلق سراحه وبدأ يمارس المحاماة في بغداد.

في أوائل عام ١٩٦٦م أصبح عضواً في مجلس نقابة المحامين عندما كان المرحوم فائق السامرائي نقيباً للمحامين آنذاك. .

وخلال مدة عمله في عضوية مجلس النقابة شارك في شهر شباط ١٩٦٧م في أعمال المؤتمر التاسع لإتحاد المحامين العرب الذي انعقد في القاهرة آنذاك وانتهز فرصة وجوده هناك فقدم مذكرة موقعة من قبله إلى الرئيس الراحل جمال عبد الناصر حول القضية الكردية في العراق وسلمها شخصيًّا إلى نائب الرئيس المصري علي صبري خلال لقائه معه في القصر الجمهوري بالقاهرة.

وفي شهر تشرين الثاني ١٩٦٧م زار القاهرة أيضاً في طريقه إلى المغرب للقيام بمهمة نقابية وخلال توقفه هناك قدم مذكرة ثانية موقعة من قبله أيضاً إلى الرئيس المصري جمال عبد الناصر حول الموضوع نفسه وسلمها إلى عبد المجيد فريد سكرتير الرئيس المصري آنذاك.

وبعد عودته إلى العراق أرسل في كل مرة نسخة من مذكرته إلى الزعيم الكردي الراحل مصطفى البارزاني بواسطة المرحوم صالح اليوسفي الذي كانت تربطه بالجاوشلي علاقة وطيدة وذلك ليطلع عليها البارزاني شخصيًّا.

وبعد اتفاقية ١١ آذار ١٩٧٠م وخلال الأعوام ١٩٧١ - ١٩٧٤م عمل عضواً في الهيئة العليا لمجلس السلم والتضامن في العراق كما عمل عضواً في الهيئة الإدارية لجمعية الثقافة الكردية ببغداد من عام ١٩٧١ لغاية عام ١٩٧٥م.

وفي عام ١٩٧٦م عاد إلى مدينته أربيل حيث استقر فيها وتفرغ لشؤون حياته الخاصة وللكتابة والتأليف..

ولأن الجاوشلي كان يدير معظم شؤون وزارة الداخلية في عهد الزعيم عبد الكريم قاسم والذي كان يستشيره أحياناً في بعض الأمور الإدارية والقانونية، فإنه كان يعد مرجعاً للباحثين المهتمين بأحداث تلك الحقبة الزمنية المهمة من تاريخ العراق السياسي الحديث، لذلك كثيراً ما كان هؤلاء الباحثون يزورونه في داره بمدينة أربيل حتى يوم رحيله للحصول على أي معلومة تاريخية كانوا يحتاجونها والتي كان يقدمها لهم بكل أمانة وصدق ورحابة صدر.

لقد كان لي شرف أول لقاء مع الأستاذ هادي الجاوشلي في أوائل عام ١٩٨٧م عندما أجريت معه حواراً صحفيًّا موسعاً تحدث خلاله عن بعض ذكرياته وقد نشر الحوار آنذاك في إحدى الصحف الأسبوعية البغدادية التي كنت أعمل مراسلاً صحفيًّا لها في أربيل..

ثم نشرت نص الحوار في الجزء الأول من كتابي المعنون (شخصيات تتذكر) والذي صدر في أربيل عام ١٩٨٨م.

بعد ذلك توطدت علاقتي الشخصية معه حيث كنت أزوره في داره أسبوعيًّا وباستمرار فأحضر مجلسه العامر بالمعنيين بشؤون الثقافة والتاريخ والسياسة..

وفي عام ١٩٩٦م أنجز الأستاذ الجاوشلي كتابة مذكراته الشخصية بعنوان (صفحات من الماضي القريب.. عبد الكريم قاسم وموعده مع التاريخ)[١].

وكان ينوي طبعها لكن المنية وافته قبل أن تتحقق رغبته في رؤيتها مطبوعة، وهي تتضمن ذكرياته منذ يوم ١٤ تموز ١٩٥٨م لغاية ٨ شباط ١٩٦٣م وأبرز الأحداث التي عاصرها خلال تلك المدة المهمة من تاريخ العراق السياسي الحديث..

وفي العام الأخير من حياته عرضت عليه فكرة قيامي بتدوين ذكرياته مع رجالات العراق البارزين بعد أن وجدت أنه لم يتطرق للإشارة إليها في مذكراته، فوافق على ذلك وهكذا بدأت محاورته وتدوين ذكرياته معهم بالشكل الذي يجدها القارئ الآن ويطلع من خلالها على خفاياهم وأسرارهم..

لقد رحل الجاوشلي عنا في عام ١٩٩٦م عن عمر ناهز الـ(٧٦) عاماً أثر مرض عضال أصيب به وكانت قد أجريت له قبل وفاته عدة

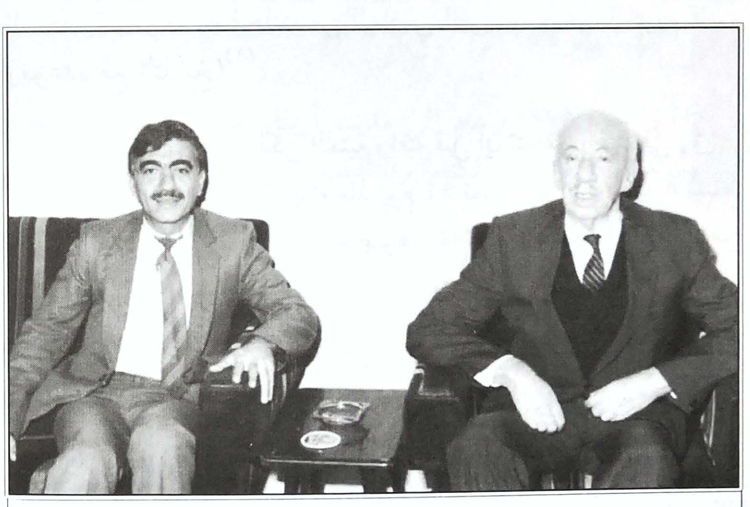
(١) صدر الكتاب مؤخراً عن الدار العربية للموسوعات - بيروت سنة ٢٠١١.

عمليات جراحية في أربيل وأنقره وبغداد.. وقد شيِّع جثمانه بحضور رسمي وشعبي إلى مثواه الأخير في مقبرة الأسرة بمدينة أربيل..

ختاماً آمل أن يقدم هذا الكتاب إضافة جديدة للمكتبة العراقية والعربية بما يفيد القارئ والباحث المهتم بتاريخ العراق الحديث..

طارق إبراهيم شريف

أربيل كردستان العراق ٢٦ أيار ٢٠١١



الأستاذ هادي الجاوشلي مع الصحفي طارق إبراهيم شريف
الذي أجرى معه حوارات هذا الكتاب في داره بمدينة أربيل عام ١٩٦٦.

مع الملك فيصل الثاني

آخر ملوك العراق



روى الجاوشلي ذكرياته عن الملك الراحل فيصل الثاني[1] آخر ملوك العراق قائلاً:

---

(١) هو الملك فيصل بن الملك غازي بن الملك فيصل الأول بن الشريف حسين ملك الحجاز.

ولد في بغداد في ٢ مايو ١٩٣٥، ونشأ فيها ودرس العلوم ومبادئ اللغة العربية والأدب العربي على يد أساتذة خصوصيين أشرف عليهم العلّامة الدكتور مصطفى جواد، وهو الابن الوحيد لوالده الملك غازي، وأشرفت على تربيته والدته الملكة عالية بنت الملك علي بن الحسين وعاونتها في ذلك المربية الإنكليزية مس ريموس.

درس المرحلة الابتدائية في مدرسة المأمونية التي كانت واقعة في منطقة الميدان =

- في أواخر شهر نيسان ١٩٥٨م زار الملك فيصل الثاني أربيل، وكنت آنذاك قائمقاماً لقضاء كويسنجق. وأتذكر قبل موعد الزيارة بيومين اتصل بي المرحوم خالد النقشبندي متصرف أربيل آنذاك هاتفيًّا، وأخبرني بساعة وصول الملك إلى أربيل قادماً إليها من العاصمة بغداد عن طريق كركوك، وطلب مني الحضور لاستقباله مع وفد من وجهاء كويسنجق حسب التقليد الذي كان متبعاً آنذاك..

= عند منطقة باب المعظم كما درس فيما بعد في كلية فيكتوريا البريطانية في مدينة الإسكندرية في مصر مع ابن عمه الحسين بن طلال ملك الأردن.

أنهى دراسته الابتدائية في سنة ١٩٤٧ ثم سافر إلى لندن للدراسة حيث التحق بمدرسة «**ساندويس**» ثم التحق بكلية «**هارو**» في ٧ مايو ١٩٤٩، وعاد منها إلى بغداد في ٣٠ مارس ١٩٥٠، وبعدها عاد إلى لندن لإكمال دراسته أيضا، لكنه هذه المرة لم يكن وحده بل رافقته أمه الملكة عالية، وكانت أمه إثناء مرافقتها له تستكمل علاجها هناك لأنها كانت مريضة وصادفت دراسته هذه المرة مع ابن عمه الملك حسين بن طلال الذي كان مقارِبا لعمره وصديقا حميما له وكانت تربطهما علاقات متينة إلى أن تخرج فيها بتاريخ ٢٣ أكتوبر١٩٥٢ وعاد إلى بغداد في ٣٠ نوفمبر١٩٥٢.

تميزت شخصيته بالأدب والاحترام لمن هو أكبر منه سنا ولاسيما أبناء عائلته الهاشمية، إضافه إلى صمته وهدوئه، كما وُصف بالصراحة أثناء المناقشة أو الجدال. كان ومنذ صغره يحب ركوب الخيول ولا سيما تلك الخيول التي تستعمل في السباق وتسمى خيول (السيسي) وكثيرا ما كان يمنع من ركوبها بسبب إصابته بالربو منذ طفولته وكان شديد التعلق بأمه الملكة عاليه بسبب يُتمه المبكر وكونه الوحيد لأبويه.

كان مخطوباً للأميرة فاضلة بنت الأمير محمد علي ووالدتها هي الأميره خانزاد بنت الأمير عمر فاروق ابن الخليفة العثماني عبد المجيد الثاني، ولم يتزوجها بسبب مقتله صباح يوم ١٤ تموز ١٩٥٨ في حديقة قصر الرحاب الملكي ببغداد مع أفراد أسرته.

وهكذا توجهت مع الوفد إلى أربيل للمشاركة في استقبال جلالة الملك فيصل وكانت متصرفية لواء أربيل قد اتخذت الاستعدادات اللازمة للزيارة وأعدت مجموعة من الخيام المزينة بالأعلام العراقية لتكون مكاناً لاستراحة المستقبلين عند مشارف قصبة آلتون كوبري في النقطة الفاصلة بين الحدود الإدارية للوائي كركوك وأربيل.

وفي اليوم المحدد في حوالي الساعة العاشرة صباحاً وصل موكب الملك وكان يتكون من خمس سيارات، كانت السيارة الأولى تقل الملك ومعه اثنان من رؤساء الوزارات السابقين هما علي جودت الأيوبي[(١)] وطه الهاشمي[(٢)] الذي كان آنذاك رئيساً لمجلس الإعمار، واللواء عبيد عبدالله المضايفي[(٣)] رئيس مرافقي الملك، وكانت السيارة الثانية تقل ثلاثة ضباط برتب صغيرة مع جنديين من الحرس الملكي، إضافة لثلاث سيارات مسلحة للشرطة.

---

(١) علي جودت الأيوبي.. رئيس وزراء عراقي سابق في العهد الملكي، ترأس ثلاث وزارات عراقية الأولى خلال عامي ١٩٣٤ - ١٩٣٥م والثانية خلال عامي ١٩٤٩-١٩٥٠م والثالثة والأخيرة في عام ١٩٥٧م. ولد في الموصل عام ١٨٨٦م وتوفي في بيروت عام ١٩٦٩م.

(٢) الفريق الركن طه الهاشمي.. رئيس وزراء عراقي سابق في العهد الملكي، ترأس وزارة عراقية عام ١٩٤١م. ولد في بغداد عام ١٨٨٥م وتوفي في لندن عام ١٩٦١م طبعت مذكراته عام ١٩٦٧م بعنوان (مذكرات طه الهاشمي).

(٣) اللواء عبيد عبدالله المضايفي.. ارتبط بعلاقة قديمة مع العائلة المالكة في العراق وكان والده قد رافق الملك فيصل الأول عند قدومه إلى العراق وتتويجه ملكاً في عام ١٩٢١م. أصبح اللواء عبيد قائداً للحرس الملكي ورئيساً لمرافقي الملك فيصل الثاني حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م، وفي يوم الثورة نجا من الموت بأعجوبة وأحيل على التقاعد، وأقام في بغداد وكان ما يزال على قيد الحياة حتى عام ١٩٩٠م.

وبعد وصول الموكب نزل الملك الشاب من السيارة وهو يرتدي ملابس مدنية أنيقة وبيده سدارة عراقية، وبدأ بمصافحة مستقبليه بكل بشاشة، وكنت واحداً من ضمن المستقبلين وكان خلال المصافحة يشكر المستقبلين بصوت هادئ خفيض بينما كان المتصرف النقشبندي يسير إلى جانبه مقدماً إليه المستقبلين حسب مراسيم التشريفات المتبعة، وبعد أن أمضى الملك وصحبه استراحة قصيرة في المكان المعد لهذا الغرض، غادر موكبه باتجاه مدينة أربيل.

وجرى له عند مشارف المدينة وحتى بناية المتصرفية استقبال جماهيري فاق حد التصور حيث كانت الجماهير تنثر الزهور والحلوى على موكبه وتحيط بسيارته من كل جانب مما اضطرت السيارة للتوقف أكثر من مرة بسبب الزحام الشديد حولها.

وأمام بناية المتصرفية هدأت الجماهير، وتفرقت سيارات المستقبلين فيما واصل موكب الملك السير باتجاه دار المتصرف[١] وهناك أقيمت مأدبة غداء على شرف الملك وصحبه حضره متصرف أربيل ومعاونه وآمر الحامية ورئيس البلدية[٢] وقائمقامي الأقضية وكان عدد المدعوين لا يزيد عن (١٤) شخصاً.

---

(١) دار متصرف أربيل.. وهي دار حكومية أُنشئت لسكن المتصرف فيها، وما تزال هذه الدار قائمة حتى الآن، وتشغلها في الوقت الحاضر وزارة التخطيط في حكومة إقليم كردستان العراق.

(٢) كان رئيس بلدية أربيل آنذاك هو المرحوم محسن محمد آغا والذي أشغل هذا المنصب لمدة (٣٠) عاماً واستمر في منصبه هذا من عام ١٩٢٨م حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م حيث أحيل على التقاعد.

وخلال فترة الاستراحة التي سبقت تناول طعام الغداء بدا لي الملك وديعاً يحب الآخرين ويحترمهم مع إحساسه الحقيقي بكونه ملك هذا الشعب، وقد وجدته منشغل البال وكان يبدو بأنه ما زال قليل الخبرة في الحياة لكونه كان في مقتبل العمر وتحديداً في الثالثة والعشرين من العمر.

وخلال تلك الجلسة كان يتحدث أحياناً مع المتصرف النقشبندي الذي كان جالساً إلى جانبه وبصوت خفيض لم يتسن لي معرفة مضمون الحديث ثم كان يلتفت أحياناً أخرى إلى الأيوبي والهاشمي ليستمع منهما إلى ما يقولانه.

وفي تلك الأثناء رأيت اللواء المضايفي رئيس مرافقي الملك يستدعي مدير شرطة أربيل الرائد صالح خوشناو[١] إلى مدخل الصالة التي كنا جالسين فيها وسمعته يلومه لعدم ضبطه سير موكب

(١) العميد المتقاعد صالح حسن خوشناو.. شخصية كردية معروفة ولد في شقلاوه عام ١٩١٦م وأكمل دراسته الابتدائية والمتوسطة في أربيل ثم التحق بإعدادية الشرطة وتخرج برتبة (مفوض) وبعد سنوات دخل دورة الضباط العالية (كلية الشرطة) وتخرج منها برتبة (ملازم شرطة) عمل في سلك الشرطة في أماكن عديدة.

وفي عام ١٩٥٦م أصبح مديراً لشرطة أربيل حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م ثم نقل إلى مديرية شرطة البادية الجنوبية بعدها أصبح مديراً لشرطة الموانئ العراقية في البصرة حتى ٨ شباط ١٩٦٢م حيث نقل إلى مديرية الشرطة العامة (هيئة التفتيش) وفي عام ١٩٦٤م عُيِّن بوظيفة مدير شرطة البادية الشمالية ثم عُيِّن بوظيفة مدير شرطة الحلة حتى ١٧ تموز ١٩٦٨م حيث نقل مرة أخرى إلى مديرية الشرطة العامة وأحال نفسه على التقاعد لأسباب صحية برتبة عميد. وقد عرف بالنزاهة والإخلاص في العمل وعفة اللسان وقد أقام في بغداد وتوفي هناك قبل أعوام.

الملك أثناء مروره في شوارع المدينة مما جعل الناس أن يحيطوا بسيارة الملك ويتعبوا جلالته وهم يمسكون ذراعه عندما كان يحييهم ملوحاً بيده، فأجابه مدير الشرطة بقوله أن الاستقبال الذي جرى فاق حد التصور وأنه شخصيًّا اضطر للمشي سيراً على الأقدام بجانب سيارة الملك من مدخل المدينة حتى دار المتصرف وأن الملك نفسه قد منعه من إبعاد الناس عنه أو منعهم من التقرب إليه!

وبعد تناول طعام الغداء انصرف المدعوون وبقي الملك وصحبه مع المتصرف في داره ولا شك أنهم تداولوا في شؤون المنطقة..

وفي مساء اليوم نفسه حضرنا حفلة العشاء التي أقامتها المتصرفية في حدائق الفندق السياحي بمصيف صلاح الدين ثم أمضى الملك وصحبه ليلة هناك وفي اليوم الثاني غادروا أربيل متوجهين عن طريق أسكي كلك إلى الموصل.

وبعد مضي أقل من ثلاثة أشهر على زيارة الملك لأربيل وما رافقتها من حفاوة الاستقبال، قامت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م وقُتل الملك الشاب دون أن يكون له ضلع في أية مسألة سياسية هامة في العراق حيث أن سياسة الحكم كانت تحاك وتدبر خلف ظهره من قبل خاله الأمير عبد الإله ولي العهد ونوري السعيد الذي كان يُعد أقوى شخصية سياسية في العهد الملكي.

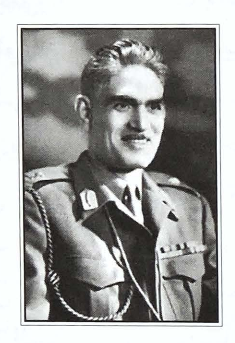
إن الجماهير التي استقبلت الملك بتلك الحفاوة انقلبت بين عشية وضحاها بعد قيام ثورة ١٤ تموز وهي تندد بالملكية وتهتف بحياة الجمهورية، بل أن هذه الجماهير نفسها استقبلت رسول الثورة

العقيد الركن عبد السلام محمد عارف أثناء زيارته لمدينة أربيل يوم ٨ آب ١٩٥٨ والتي قُدر لي أن أحضر وقائعها، استقبلته بحماس أشد من حماسها عندما استقبلت الملك قبل أقل من ثلاثة أشهر.

وهكذا هي حال الجماهير التي تنقلب حسب أهوائها مع تقلبات الأوضاع السياسية ثم تعبر عن مشاعرها بصورة عفوية!!

مع الزعيم عبد الكريم قاسم

قائد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨



روى هادي الجاوشلي ذكرياته مع الرؤساء العراقيين مبتدأً بالحديث عن الزعيم عبد الكريم قاسم[(١)] قائلاً:

---

(١) ولد الزعيم عبد الكريم قاسم في بغداد عام ١٩١٤م، وفي السابعة من عمره انتقل مع والده الذي كان يعمل نجاراً إلى مدينة الصويرة والتحق بالمدرسة الابتدائية فيها وبعد أربعة أعوام عاد إلى بغداد وأكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها ثم عُيِّن معلماً ومارس التعليم لمدة عام واحد في مدينة الشامية، بعد ذلك التحق بالكلية العسكرية وتخرج فيها عام ١٩٣٤م برتبة ملازم ثان، وفي عام ١٩٤٠م التحق بكلية الأركان وتخرج فيها عام ١٩٤١م واشترك في دورة عسكرية للأركان في لندن عام ١٩٥٠م، ونال عدة أوسمة وأنواط عسكرية، وفي ١٤ تموز ١٩٥٨م قاد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م =

● كثيرة هي ذكرياتي مع الزعيم عبد الكريم قاسم الذي تولى زعامة العراق خلال الفترة من ١٤ تموز ١٩٥٨م لغاية ٨ شباط ١٩٦٣م فقد قابلته شخصيًّا مرات عديدة كما تحدثت معه هاتفيًّا أكثر من مرة كذلك رافقته خلال زيارته إلى مدينة البصرة في عام ١٩٦١م لوضع حجر الأساس لميناء أم قصر وسوف أحاول استعادة هذه الذكريات حسب تسلسها الزمني. .

عند قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م كنت قائمقاماً لقضاء كويسنجق وخلال الأيام الأولى لقيام الثورة صدر أمر تعييني رئيساً لبلدية أربيل، وقد سررت بذلك وباشرت بوظيفتي الجديدة يوم ٦ آب ١٩٥٨م وبدأت بدراسة كيفية تطوير العمل في مجال الخدمات البلدية والعمرانية، وبعد يومين أي في يوم ٨ آب ١٩٥٨م زار العقيد الركن عبد السلام عارف نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية مدينة أربيل رسولاً عن الثورة وألقى خطاباً لجماهير المدينة في ملعب الإدارة المحلية وسوف أتناول الحديث عن تفاصيل زيارته في سياق هذه الذكريات لاحقاً. .

وبعد حوالي ثلاثة أسابيع وردت برقية من وزارة الداخلية تتضمن أمر تعييني متصرفاً (محافظاً) للواء السليمانية وكالة، وفي اليوم التالي وقبل الالتحاق بوظيفتي الجديدة استدعاني متصرف أربيل اللواء الركن

= التي أطاحت بنظام الحكم الملكي وأسس الجمهورية العراقية وأصبح رئيساً للوزراء وقائداً عاماً للقوات المسلحة، وتدرج في الرتب العسكرية حتى رتبة فريق ركن، أطاح انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣م بنظام حكمه وأعدم على أثره رمياً بالرصاص، عاش ٤٩ عاماً ومات أعزباً.

علاء الدين محمود إلى مكتبه في ديوان المتصرفية وأخبرني بأن العقيد الركن عبد السلام عارف نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية قد اتصل به هاتفيًّا من بغداد قبل حوالي ساعة وأمره بتبليغي بالاتصال هاتفيًّا معه بشأن موضوع التحاقي بوظيفتي الجديدة متصرفاً للواء السليمانية. .

ثم اتصل متصرف أربيل من مكتبه هاتفيًّا بوزير الداخلية وناولني سماعة الهاتف قائلاً: «تفضل تكلم مع السيد الوزير» وبدأ عبد السلام عارف حديثه بالاستفسار مني عن سبب عدم التحاقي بوظيفتي الجديدة في السليمانية مؤكداً على ضرورة الإسراع بالالتحاق بالوظيفة المذكورة ثم قال: «لقد اخترتك شخصيًّا من بين العديد من المرشحين لهذه الوظيفة وأن الضرورة تقتضي التحاقك بوظيفتك بدون تأخير».

وبعد مضي أقل من ساعة على انتهاء المكالمة الهاتفية المذكورة وبينما كنت ما أزال جالساً في غرفة المتصرف رنَّ جرس الهاتف في مكتبه مرة أخرى فرفع المتصرف سماعة الهاتف وتحدث مع المتكلم في الطرف الآخر ثم خاطبني قائلاً: «كاك هادي. . سيادة الزعيم يطلبك» ثم ناولني سماعة الهاتف وسمعت صوت الزعيم عبد الكريم قاسم وهو يسألني عن موعد ذهابي إلى السليمانية للالتحاق بوظيفتي الجديدة فأجبته بأنني سوف أذهب اليوم. . ثم قال لي بأنه اختارني شخصيًّا لتولي هذا المنصب من بين عدد كبير من المرشحين الأكراد وذلك لثقته به ولكوني سبق لي أن عملت كقائمقام ومدير ناحية في بعض مناطق السليمانية. . فشكرته ووعدته بأني سأكون عند حسن ظنه لخدمة الثورة وأهدافها والمصلحة العليا للبلاد. . وفي ختام حديثه

أكد مجدداً بأنه اختارني لهذا المنصب شخصيًّا وليس أي شخص آخر وانتهت المكالمة الهاتفية معه. .

وهكذا سمعت صوت الزعيم عبد الكريم قاسم لأول مرة قبل أن ألتقيه وقد استنتجت من المكالمتين الهاتفيتين مع عبد السلام عارف وعبد الكريم قاسم بأن هنالك بوادر خلاف خفي بينهما حيث نسب كلاهما لنفسه موضوع اختياري لمنصب متصرف السليمانية وكالة، وقد أثبتت الأيام فيما بعد وجود تلك الخلافات بين الرجلين والتي انتهت بينهما بالقطيعة النهائية بعد حوالي ثلاثة أشهر.

وعلى أية حال باشرت بوظيفتي متصرفاً للواء السليمانية يوم ٤ أيلول ١٩٥٨م وبعد حوالي أسبوع أرسلت تقريراً مفصلاً إلى وزارة الداخلية بشأن الاحتياجات الضرورية للواء السليمانية كما أرسلت نسخة من التقرير إلى مكتب الزعيم عبد الكريم قاسم. .

وفي أواخر شهر أيلول ١٩٥٨م توجهت إلى بغداد لمتابعة احتياجات لواء السليمانية التي تضمنها التقرير المذكور حيث زرت عبد السلام عارف وزير الداخلية في مكتبه الرسمي وبحثت معه احتياجات السليمانية فأخبرني بأن تلبية تلك الاحتياجات تتطلب موافقة الزعيم عبد الكريم قاسم عليها وطلب مني ضرورة مقابلة الزعيم وبحث موضوع الاحتياجات المذكورة معه. .

ثم زرت المرحوم طاهر يحيى[١] مدير الشرطة العام الذي رحب

(١) ولد الفريق طاهر يحيى في بغداد عام ١٩١٤م (وأصله من تكريت) وأكمل دراسته الابتدائية والثانوية في بغداد والتحق بالكلية العسكرية وتخرج فيها برتبة ملازم ثان

بي وأبدى استعداده لتلبية احتياجات لواء السليمانية فيما يتعلق بشؤون الشرطة ثم سألني قائلاً: «هل قابلت الزعيم عبد الكريم؟» فأجبته: «قابلت عبد السلام عارف أولاً وسوف أقابل الزعيم أيضاً» فقال لي: «كان يجب عليك أن تقابل عبد الكريم قبل عبد السلام». .



طاهر يحيى

وقد استنتجت من كلامه أنه من مؤيدي عبد الكريم قاسم ولكني ما زلت أجهل حتى الآن كيف أنه بعد أيام قلائل غيَّر موقفه وأصبح مع عبد السلام عارف في اتجاه مغاير مع اتجاه عبد الكريم قاسم!

= ثم تدرج في الرتب العسكرية وكان أحد الضباط الأحرار الذين نفذوا ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م. وبعد قيام الثورة عُيِّن مديراً عاماً للشرطة لمدة بضعة أشهر ثم أحيل على التقاعد، وبعد ٨ شباط ١٩٦٣م عُيِّن رئيساً لأركان الجيش وبعد ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣م عُيِّن رئيساً للوزراء حتى ٣ أيلول ١٩٦٥م.

وفي عهد الرئيس عبد الرحمن محمد عارف عُيِّن رئيساً للوزراء للمرة الثانية بتاريخ ١٠ تموز ١٩٦٧م حتى ١٧ تموز ١٩٦٨م حيث تم اعتقاله وبقي في السجن عدة أعوام، ثم أطلق سراحه وأقام في داره ببغداد وتوفي فيها عام ١٩٨٧م، عن عمر ٧٣ عاماً.

وفي اليوم نفسه توجهت إلى وزارة الدفاع وألتقيت الزعيم عبد الكريم لأول مرة في مكتبه الرسمي فأخبرني بأنه اطلع على التقرير الذي قدمته بشأن احتياجات لواء السليمانية وقال أنه سيدرس تلك الاحتياجات مجدداً تمهيداً لتلبيتها مستقبلاً . .

وانتهى اللقاء الأول معه وخرجت بانطباع عن الزعيم حيث وجدته أثناء تلك المقابلة شديد الحرص على خدمة العراق والعراقيين جميعاً بغض النظر عن اختلاف قومياتهم ومذاهبهم أو أديانهم . .

ثم تسارعت الأحداث وفي ٣٠ أيلول ١٩٥٨م أُقصي عبد السلام عارف من كافة مناصبه وعُيِّن سفيراً للعراق في ألمانيا الغربية وعُيِّن العميد أحمد محمد يحيى وزيراً للداخلية . .

وخلال شهر كانون الأول ١٩٥٨م وبعد أن يأستُ من تلبية احتياجات لواء السليمانية توجهت إلى بغداد مرة أخرى وقابلت العميد أحمد محمد يحيى وزير الداخلية راجياً منه نقلي إلى وظيفة إدارية أخرى فاقترح عليّ مقابلة الزعيم عبد الكريم قاسم بهذا الصدد . .

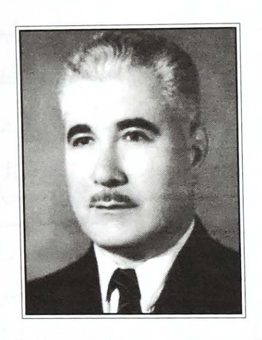
وهكذا قابلت الزعيم عبد الكريم قاسم للمرة الثانية ولكن خلال المقابلة لم أتطرق إلى موضوع احتياجات لواء السليمانية وإنما رجوته بنقلي إلى وظيفة أخرى فسألني قائلاً: «هل تريد أن أنقلك متصرفاً للواء الموصل؟» فأجبته: «أرجو نقلي إلى وظيفة مفتش إداري في ديوان وزارة الداخلية» فقال: «انتظر قليلاً وسيتم نقلك حسب رغبتك» ثم ودعت الزعيم شاكراً بعدها عدتُ إلى السليمانية . .

وفي ١٩ كانون الثاني ١٩٥٩م صدر أمر نقلي إلى وظيفة المعاون الأول لمدير الداخلية العام وقد باشرت بوظيفتي الجديدة وسررت بها لأنها أبعدتني عن الأضواء قليلاً وعن الصراعات السياسية في تلك الحقبة الزمنية الحساسة من تاريخ العراق الحديث. .

وبقيت أشغل تلك الوظيفة خلال عام ١٩٥٩م لم ألتق بعدها بالزعيم عبد الكريم قاسم سوى بعض اللقاءات العابرة خلال حضوره الحفلات في المناسبات الوطنية. . ولكن فيما بعد وخلال تعييني بوظيفة مدير الداخلية العام ثم وكيلاً لوزارة الداخلية ازدادت لقاءاتي ومكالماتي الهاتفية معه بحكم الوظيفة التي كنت أشغلها وقد ذكرت تفاصيلها في مذكراتي.

مع نجيب الربيعي

رئيس مجلس السيادة



وحول ذكرياته مع الفريق الركن نجيب الربيعي[1] رئيس

---

(١) **الفريق الركن محمد نجيب الربيعي**.. ولد في بغداد عام ١٩٠٤م وأكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها، والتحق بالكلية العسكرية عام ١٩٢٤م وتخرج منها عام ١٩٢٧م، ثم أكمل دراسته في كلية الأركان..

تولى عدة مناصب عسكرية رفيعة منها آمر لواء، قائد فرقة، وعُيِّن سفيراً للعراق في جدة في أواخر العهد الملكي..

وفي اليوم الأول لقيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م عين رئيساً لمجلس السيادة، واستمر في منصبه حتى ٨ شباط ١٩٦٣م حيث أُحيل على التقاعد، توفي في بغداد عام ١٩٦٦م وشُيع جثمانه في موكب مهيب إلى مثواه الأخير شارك فيه عبد الرحمن محمد عارف رئيس الجمهورية آنذاك.. كان وطنيًّا يتصف بالهدوء والخُلق الرفيع..

مجلس السيادة في عهد الزعيم عبد الكريم قاسم قال لي هادي الجاوشلي:

● سمعت بأسمه لأول مرة صبيحة يوم ١٤ تموز ١٩٥٨م حيث تم تعيينه بعد إعلان البيان الأول للثورة رئيساً لمجلس السيادة، وعندما عينتُ مديراً عاماً للداخلية عام ١٩٥٩م أبلغني العميد الركن أحمد محمد يحيى وزير الداخلية بأن مراسيم الشكر بمناسبة التعيين تقدم إلى رئيس مجلس السيادة، فذهبت إلى مقر المجلس في بناية البلاط الملكي سابقاً في الأعظمية، وقابلت الفريق الركن الربيعي لأول مرة، وقدمت له الشكر وقد بدا لي أنه كان مرتاحاً من تعييني باعتباري من العناصر المعتدلة في اتجاهاتي السياسية، ولأنه كما قيل عنه في حينه كان يكره العناصر اليسارية حد المقت!!

وبعد ذلك كثير ما كنت أذهب إلى مقر مجلس السيادة خلال الأعياد الدينية والمناسبات لتقديم التهاني للربيعي بعد الانتهاء من مراسيم التهنئة في ديوان وزارة الداخلية وكذلك بعد تقديم التهاني للزعيم عبد الكريم قاسم في بناية دائرة الانضباط العسكري في باب المعظم والتي كانت في السابق مقراً للحرس الملكي، حيث كان الزعيم قد اعتاد على قبول التهاني فيها خلال مناسبات الأعياد الوطنية والقومية، ولا زلت أجهل لحد الآن سر اختياره المكان المذكور دون سواه!!

وخلال حفلات العشاء التي كانت تقيمها وزارتي الدفاع والداخلية وأمانة العاصمة في بهو الأمانة بمناسبة احتفالات ذكرى ثورة ١٤ تموز، كنت أشاهد الربيعي أثناء حضوره تلك الحفلات مع

الزعيم عبد الكريم قاسم الذي كان يحترمه كل الاحترام حيث لم يكن يتقدمه أثناء السير بل أنه لم يكن يجلس إلّا بعد أن يكون الربيعي قد جلس قبله!

وعندما حلَّ شهر رمضان في أوائل عام ١٩٦٢م أبلغني وزير الداخلية بأن الزعيم عبد الكريم قاسم سيقوم خلال أماسي الاثنين من الشهر المذكور بزيارة نجيب الربيعي في داره الكائنة في شارع الحريري بالأعظمية، وقد طلب مني الحضور هناك خلال تلك الأماسي نيابة عنه على أن أحضر قبل حضور الزعيم ببعض الوقت حيث أن داري كانت تقع آنذاك على مقربة من دار الربيعي.

وقد واظبت على الحضور هناك وكان مجلس الربيعي في غاية البساطة، وفي إحدى تلك الزيارات كان عدد الزائرين أربعة أشخاص أحدهم رجل دين وثلاثة من أهالي الأعظمية، ثم حضر زائر آخر من أهالي المنطقة أيضاً هو العقيد المتقاعد هاشم الهاشمي «شقيق ياسين وطه الهاشمي اللذين كانا من رؤوساء الوزارات السابقين» وكان شخصاً محبوباً لكنه كان أحياناً يلقي الكلام على عواهله ثم وصل الزعيم عبد الكريم قاسم مع اثنين من مرافقيه وجلسوا معنا، ثم بدأ الزعيم يتحدث مع الحاضرين في أمور عامة كأي فرد عادي من أفراد الشعب..

وفجأة خاطب العقيد الهاشمي الزعيم قائلاً: «سيادة الزعيم.. جرائدكم كل يوم تكتب بأن الرز سوف ينخفض سعره، وأن كميات كافية منه وصلت إلى البصرة، إني أسمع هده الحچايات وماكو قبض»!!

وبكل هدوء أجابه الزعيم قائلاً: «يا أخي.. انتظر شويه، خلي يكون عندك صبر، والرز سيصل إلى بغداد قريباً». ولعل هذه الحادثة تكشف جانباً من سيرة الزعيم الذي كان شخصاً صبوراً ويتقبل النقد بكل رحابة صدر.

ولو لم يتدارك الربيعي الموقف ويغيِّر مجرى الحديث إلى موضوع آخر لكان الهاشمي يستمر في حواره مع الزعيم وبنفس الأسلوب!!

وبعد انتهاء زيارة الزعيم وأثناء توديعنا له في باب الدار، لم أجد سوى سائق سيارته ومرافقيه المذكورين دون أية حماية أخرى، ولعل ذلك دليل على أنه كان واثقاً من نفسه ويعتقد بأن غالبية الشعب العراقي معه، بينما كنت أنا وغيري من المقربين إليه نعتقد خطأ تصوره.

هذه هي ذكرياتي عن الربيعي الذي كانت تدور حوله شائعات في حينه مفادها أنه كان يؤيد الزعيم عبد الكريم قاسم في الظاهر، ويؤيد القوى السياسية المعارضة له في الخفاء. وفي اعتقادي الشخصي أن تلك الشائعات لم يكن لها أي أساس من الصحة، وربما كان الربيعي ينتقد بعض سياسات الزعيم، وكان الأجدى به وهو رئيس لمجلس السيادة أن يكاشفه بالحقائق!

■ **وما هي ذكرياتك عنه بعد زوال حكم الزعيم عبد الكريم قاسم؟**

● أثر أحداث ٨ شباط ١٩٦٣م أُقصيَ الربيعي من منصبه، ولم تتخذ بحقه إجراءات أخرى، وأصبح الرجل متقاعداً قابعاً في داره، أما أنا فقد تم اعتقالي وبقيت في المعتقل قرابة عام واحد، ثم أصدرت المحكمة حكمها ببراءتي، وبعد إطلاق سراحي بحوالي شهر زرت

الربيعي في داره خلال إحدى أماسي الجمعة، فرحب بي كثيراً وأبدى أسفه لبقائي رهن الاعتقال طيلة تلك المدة. .

وبعد أسابيع زرته للمرة الثانية، وفي هذه المرة كان حاضراً في مجلسه بعض الزوار من أهالي حي الأعظمية وعدد من ضباط الجيش المتقاعدين، **وأذكر أن الربيعي تحدث للحاضرين خلال تلك الجلسة قائلاً**: «إننا عندما كنا نعد العدة للقيام بثورة ١٤ تموز لم يكن مقرراً قتل هذا وذاك، وإنما كان مقرراً إقصاء الأمير عبد الإله ونوري السعيد وعدد آخر من محتكري السياسة في العهد الملكي وإبعادهم إلى خارج العراق لمدة معينة ثم يتم تشكيل مجلس شورى في البلاط الملكي يكون نصف أعضائه من المدنيين، ونصفه الآخر من العسكريين للقيام بإدارة شؤون البلاد مدة أقل من سنة ريثما ننتهي من رواسب الماضي، وبعد ذلك يتم إجراء انتخابات حرة مباشرة وتسليم مقاليد الأمور إلى ممثلي الشعب الحقيقيين حيث أن لهذا الشعب مشاكل كثيرة لم تحسم من جملتها مشكلة الأكراد في شمال الوطن. .»، وبعد ذلك غيَّر الربيعي مجرى الحديث إلى ذكر جوانب من سيرة النبي محمد (ﷺ) ثم ذكر فوائد زيت الزيتون!!

ثم انقطعت بعد ذلك عن زيارته لمدة محددة حتى يوم وفاته في عام ١٩٦٦م وقد جرى لجثمانه تشييع مهيب وكان الفريق عبدالرحمن محمد عارف رئيس الجمهورية آنذاك في مقدمة المشيعين حيث شارك مع كبار ضباط الجيش العراقي في حمل جثمانه إلى مثواه الأخير رحمه الله.

مع عبد السلام محمد عارف(*)

رئيس الجمهورية العراقية



عرف الجاوشلي عبد السلام محمد عارف في مرحلتين الأولى بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م عندما كان نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية، والثانية بعد ٨ شباط ١٩٦٣م حيث أصبح رئيساً للجمهورية، **وعن ذكرياته عنه خلال المرحلة الأولى قال الجاوشلي:**

(*) عبد السلام محمد عارف ولد في بغداد عام ١٩٢١م وأكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها، وفي عام ١٩٣٨م التحق بالكلية العسكرية وتخرج فيها عام ١٩٤١م برتبة ملازم ثان ثم التحق بكلية الأركان وتخرج فيها وتدرج في الرتب العسكرية. ثم انضم إلى حركة الضباط الأحرار التي ترأسها الزعيم عبد الكريم قاسم والتي فجرت =

● عرفته لأول مرة يوم ٨ آب ١٩٥٨م خلال زيارته لمدينة أربيل، وكنت أنذاك رئيساً لبلديتها ففي الساعة السابعة من صباح اليوم المذكور وفي الموقع المخصص لهبوط طائرته المروحية (هليكوبتر) قرب ملعب الإدارة المحلية، كنت أقف إلى جانب المتصرف (المحافظ) اللواء الركن علاء الدين محمود وآمر المعسكر وبقية المستقبلين بانتظار وصوله، وفي تلك الأثناء وصلت سيارة قادمة من كركوك تقل العقيد الركن خالد النقشبندي عضو مجلس السيادة (كان متصرفاً سابقاً للواء أربيل) والعميد الركن ناظم الطبقجلي قائد الفرقة الثانية اللذين حضرا ليكونا في استقباله..

وبعد حوالي ربع ساعة وصلت الطائرة وهبطت ثم نزل منها العقيد الركن عبد السلام محمد عارف وهو يرتدي الملابس العسكرية ومعه فؤاد الركابي وزير الإعمار وبدأ بمصافحة المستقبلين، وقد بدا لي منذ الدقائق الأولى وكأنه ضابط قادم من ساحة التدريب العسكري، وعلى وجهه بشائر الفرح الممزوج بالغرور كونه أحد القائدين البارزين لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م..

= ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م، وبعد قيام الثورة عُيِّن نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية حتى ٣٠ أيلول ١٩٥٨م حيث أعفي من مناصبه ثم عُيِّن سفيراً للعراق في ألمانيا وبعد ثلاثة أسابيع عاد إلى العراق واعتقل وأحيل إلى محكمة الشعب التي حكمت عليه بالسجن وبعد أن أمضى مدة فيه أطلق سراحه..

وفي ٨ شباط ١٩٦٣م تولى السلطة وعين رئيساً للجمهورية واستمر في منصبه حتى ١٣ نيسان ١٩٦٦م حيث توفي إثر سقوط طائرته في قضاء القرنة قرب البصرة وعُيِّن شقيقه الفريق عبد الرحمن محمد عارف رئيساً للجمهورية خلفاً له.

وكان مقرراً أن يستقل السيارة للتوجه إلى الملعب لكن اندفاع الجماهير المحتشدة حوله لتحيته حال دون ذلك فأضطر مع بقية المسؤولين الذين كانوا بصحبته للتوجه إلى الملعب سيراً على الأقدام وسط زحام شديد وتمكن من الوصول إلى منصة الخطابة بصعوبة بالغة . .

كان الملعب يغص بمئات الألوف من أبناء المدينة والقرى المجاورة لها وقد حضروا إلى هناك منذ ساعات الصباح الأولى وهم يهتفون ترحيباً به وبإعلان الجمهورية والقضاء على الملكية . . ثم ألقى خطبة حماسية غير موزونة سببت هياج الجماهير المحتشدة حيث تضمنت عبارات غير متجانسة ربما كان هو نفسه لا يؤمن بها، وقد تركت الخطبة بعد انتهاء زيارته للمدينة آثاراً سلبية بالنسبة لأمن المنطقة واستقرارها!

بعد ذلك غادر الملعب وتوجه موكبه بالسيارات عبر الشوارع المزدحمة إلى دار الضباط بجانب بناية المتصرفية للاستراحة فيها، وقد دعاني المتصرف للجلوس معهم بغية الإجابة على استفسارات نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية حول شؤون الخدمات العامة لأن المتصرف كان قد تسلم منصبه الجديد قبل نحو عشرين يوماً أي بعد قيام الثورة مباشرة .

وخلال تلك الاستراحة كان العقيد الركن عبد السلام عارف يتحدث مع المتصرف ومع بقية الحاضرين وبينهم عدد من ضباط الجيش في معسكر أربيل حيث كانت له معرفة سابقة مع بعضهم وخلال حديثه كان يوحي بأن له فضل عظيم على الشعب العراقي من

خلال دوره في ثورة ١٤ تموز، وكان كثير السؤال والاستفسار، وله حب الإطلاع على الشؤون العامة ولربما كان يدرس كفاءة المسؤولين الذين تعرف عليهم خلال زيارته.

وأثناء تلك الاستراحة طلب فؤاد الركابي وزير الإعمار من المتصرف اللواء الركن علاء الدين محمود أن يرافقه لزيارة قلعة أربيل التاريخية ليطلع على آثارها فقال له المتصرف أنه لا يعرف شيئاً عن تاريخ القلعة وواقع حالها وأن رئيس البلدية (وأشار إليّ) هو من مواليد القلعة ومن الأفضل أن يرافقه في الزيارة..

وعند الظهر رافق المتصرف العقيد الركن عبد السلام عارف والنقشبندي والطبقجلي إلى جامع السوق الكبير في المدينة لأداء صلاة الجمعة فيه بينما قمت أنا بمرافقة وزير الإعمار لزيارة القلعة التي صعدنا إليها بسيارة جيب عسكرية حيث تجوَّل الوزير فيها واطلع على واقعها ثم طلب مني تقديم تقرير إليه بعد عودته إلى بغداد بشأن تطويرها وجعلها موقعاً أثريًّا وسياحيًّا.

وبعد انتهاء زيارتنا للقلعة وانتهاء صلاة الجمعة عاد الجميع إلى دار الضباط لتناول طعام الغداء وفي عصر اليوم نفسه غادروا أربيل متوجهين بالطائرة إلى الموصل.

● وما هي ذكرياتك الأخرى عن عبد السلام عارف بعد تعيينك متصرفاً للسليمانية؟

■ بعد عودته إلى بغداد بأيام قليلة صدر أمر تعييني متصرفاً للسليمانية وأعتقد أن لقائنا أثناء زيارته لأربيل كان له تأثير في هذا التعيين.

وأذكر هنا أن الرجل في تلك المرحلة من حياته كان يتصف بشيء من التهور ثم سرعان ما كان يتراجع عنه، فقبل يوم واحد من التحاقي بمنصبي الجديد في السليمانية أي في يوم ٣ أيلول ١٩٥٨م اتصل بي هاتفيًّا من مكتبه بوزارة الداخلية وكنت ما أزال في أربيل وقال لي: «يجب عليك الالتحاق بوظيفتك في السليمانية حالاً لكي تطرد متصرفها السابق»!! وكان المتصرف المذكور هو اللواء الركن عبد المطلب الأمين الهاشمي الذي كان من كبار ضباط الجيش في العهد الملكي ويبدو أنه كانت بينهما خلافات شخصية سابقة!

وفي اليوم نفسه ذهبت إلى السليمانية، وفي صباح اليوم التالي ٤ أيلول باشرت بمنصبي الجديد ولحسن حظي كان المتصرف السابق قد أنفك من وظيفته في الساعة الأولى من بدء الدوام الرسمي.. وبعد ساعات قليلة اتصل بي عبد السلام عارف هاتفيًّا من بغداد ليتأكد من مباشرتي بوظيفتي الجديدة ثم سألني قائلًا: «هل طردت المتصرف السابق إلى خارج لواء السليمانية؟!» فأجبته قائلاً: «سيادة الوزير إن المتصرف السابق أنفك من وظفيته وأصبح الآن شخصاً عاديًّا وأعتقد أن ذلك يكفي!!» فقال لي: «نعم إن ذلك يكفي» ثم أنهى المكالمة التلفونية معي.

وأذكر أيضاً أنه خلال فترة وجودي في السليمانية اتصل بي هاتفيًّا ذات يوم وأخبرني بأن عدة شكاوى قد وردته بحق شخص عراقي كان يعمل معتمداً لدى شركة أجنبية كانت تقوم بتنفيذ مشروع سد دربندي خان آنذاك وقال: «أطلب إحضار هذا الشخص بواسطة الشرطة في الحال وأطرده إلى خارج السليمانية لأنه من خونة الثورة!!».

وبناء على أوامر الوزير أمرت بإبعاد الشخص المذكور إلى منطقة جمجمال خارج السليمانية، وبعد ثلاثة أيام اتصل بي الوزير هاتفيًّا مرة أخرى وقال أن المعلومات التي سبق أن وردته بحق الشخص المذكور كانت من باب الوشاية لذا فإنه يطلب مني إعادته إلى وظيفته السابقة في الشركة!

وفي أواخر أيلول ١٩٥٨م ذهبت إلى بغداد وألتقيت به مرتين في مكتبه الرسمي بديوان وزراة الداخلية للتباحث معه بشأن احتياجات السليمانية للخدمات العامة، وخلال اللقائين المذكورين لم تتغير انطباعاتي عنه عما سبق ولكني وجدته قلقاً بسبب الخلاف الذي كان قائماً بينه وبين الزعيم عبد الكريم قاسم حسبما تبيَّن لي من سياق حديثه.

وفي يوم ٣٠ أيلول ١٩٥٨م أُقصي عبد السلام عارف من جميع مناصبه في الدولة، بعد ذلك لم ألتق به حتى زوال عهد الزعيم عبد الكريم قاسم في يوم ٨ شباط ١٩٦٣م وهو اليوم الذي أصبح هو فيه رئيساً للجمهورية بينما جرى اعتقالي باعتباري من أنصار عبد الكريم قاسم ووكيلاً لوزراة الداخلية في عهده، وتم تقديمي للمحكمة العرفية ثم لمحكمة الثورة التي شكلت برئاسة اللواء عبد الرحمن التكريتي الذي قيل أنه تحدث مع الرئيس عارف حول كوني بريئاً إلّا أنه أصر على إبقائي رهن الاعتقال لكوني من أنصار قاسم ولعل في ذلك ما يشير إلى حقده على الذين كانوا يخالفونه الرأي في النهج السياسي، ومهما يكن فقد أطلق سراحي في أوائل عام ١٩٦٤م وبدأت أمارس المحاماة.

● وما هي ذكرياتك عن اللقاء الأخير معه عندما كان رئيساً للجمهورية؟

■ في أواخر شباط ١٩٦٦م جرت انتخابات نقابة المحامين حيث فزتُ بعضوية مجلس النقابة وبعد أيام من إعلان النتائج أخبرنا نقيبها الجديد فائق السامرائي بأن نتهيأ لمقابلة رئيس الجمهورية، وكانت النقابة قد أتبعت هذا التقليد منذ تأسيها بعد إجراء كل انتخابات جديدة لها، وقد رجوت السامرائي في حينه وبحضور أعضاء مجلس النقابة لإعفائي من الحضور لمقابلة الرئيس عبد السلام محمد عارف لكونه يعتبرني من أنصار عبد الكريم قاسم ويحمل لي حقداً سابقاً، لكن السامرائي لم يقبل أعذاري..

وهكذا ذهبنا إلى القصر الجمهوري صباح يوم ١ آذار ١٩٦٦م حيث استقبلنا الرئيس عارف في مكتبه الرسمي وكانت له معرفة شخصية سابقة مع النقيب وبعض أعضاء مجلس النقابة، فسأل كل واحد منا بشكل منفرد عن صحته وأحواله، وعند سؤاله عني وتحدثه معي لم تظهر على ملامحه أي أثر لعلاقتنا السابقة، وأقولها للتاريخ أن السامرائي أشار لي بالتحدث مع الرئيس بشأن القضية الكردية لكني أعترف هنا أنه لصعوبة موقفي تجاهه بسبب سوء مواقفه السابقة فأني لم أتجرأ على مفاتحته بشأنها لكن السامرائي تطرق أثناء حديثه عن شؤون النقابة إلى بعض القضايا الوطنية والمسائل السياسية والاجتماعية التي تخص الشعب العراقي ومنها القضية الكردية.

وقد رحب الرئيس بالتعاون بين الحكومة والنقابة لتحقيق الوحدة الوطنية ودعم الاستقرار وتعزيز مبدأ سيادة القانون.

ثم بدأ بالحديث عن أحداث مرَّ عليها الزمن وفاجأنا قائلاً: «إن بعض أفراد الشعب العراقي يعتقدون بأنني السبب في قتل الملك فيصل الثاني، وأنني أقول بأن قتله جرى خلافاً لإرادتي كما أن البعض الآخر منهم يعتقدون بأنني السبب في إعدام الزعيم عبد الكريم قاسم وأنني أقول بأني بريء من ذلك، وأنني أسعى دائماً إلى الخير وليس الشر لأن الذي يظلم فإن الله سوف ينتقم منه وتأكيد لما أقول **سأروي لكم مثالاً على ذلك**.. في اليوم الثاني لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م قتل نوري السعيد من قبل أفراد الشعب، ونقلت جثته إلى وزارة الدفاع، وكنت في تلك الأثناء أداوم في مكتبي بديوان وزارة الداخلية، فلما علمت بالخبر ذهبت إلى وزارة الدفاع وأثناء صعودي درجات السلم المؤدي إلى الطابق الثاني وجدت سريراً عسكريًّا خشبيًّا عليه جثة نوري السعيد، وشاهدت العقيد وصفي طاهر يركل الجثة بقدمه، فقلت له: لا يجوز ذلك إنه ميت، عيب شتريد منه؟!

ثم طلبت من أحد ضباط الصف الموجودين هناك أن يجلب غطاء من أفرشة الجنود ليغطي به الجثة، وبعد مضي أربع سنوات ونصف أي في يوم ٩ شباط ١٩٦٣م قتل وصفي طاهر ونقلت جثته إلى دار الإذاعة، وقد شاهدتها ملقاة على الأرض وأحد الضباط من ذوي الرتب الصغيرة يركلها بقدمه على نفس الشاكلة فصرخت بوجهه ومنعته من ذلك وأمرت بوضع غطاء على الجثة ثم دفنها، وهكذا إن الله ينتقم من الظالم مهما طال الزمن!!

ثم توقف الرئيس عارف عن الحديث فجأة وكأنه أفرغ كل ما

لديه، ولم نجد في حينه تفسيراً للأسباب التي دعته للتحدث عن تلك الأمور التي لم تكن لها أية صلة بأهداف زيارتنا حول شؤون النقابة!

واستغرقت مقابلتنا زهاء ساعتين وكان ذلك آخر لقاء لي مع الرئيس عارف، وبعد شهر ونصف وتحديداً في يوم ١٣ نيسان ١٩٦٦م أبلغنا فائق السامرائي نقيب المحامين بأن وفداً من كبار المحامين العرب سيصل إلى بغداد قادماً من القاهرة في صباح اليوم التالي وطلب منا الحضور إلى المطار لاستقبال الوفد.

وفي ساعات الصباح الأولى من يوم ١٤ نيسان ١٩٦٦م كنا في صالة الشرف الثانية في المطار المدني ببغداد ننتظر وصول طائرة الوفد ولما تأخر وصولها أكثر من ساعتين عن موعدها المقرر اضطر السامرائي للاستفسار عن سبب تأخرها فقيل له أن الطائرة المنتظرة لم تغادر القاهرة، وعندما أراد التقصي عن السبب جاء ضابط شرطة المطار وتحدث معه على إنفراد، وبعد انصرافه أبلغنا السامرائي بأن الرئيس عبد السلام محمد عارف قد قضى نحبه أثر تحطم طائرته التي كانت تقله من القرنة إلى البصرة بفعل عاصفة ترابية قوية أدت إلى سقوطها.

وفي تلك الأثناء فتح أحدهم المذياع الصغير الذي كان يحمله معه وإذا ببيان الحكومة حول الحادث يذاع. وإذا ببيان آخر يعلن منع التجول ويدعو المواطنين للذهاب إلى بيوتهم خلال ساعات، **فقال لنا السامرائي**: «لنذهب إلى بيوتنا، ونرى ما كتبه الله لهذا الشعب المسكين! يا جماعة ألم تسمعوا ما قاله لنا الرجل حول كونه بريئاً عن مقتل هذا وذاك، لقد قلت لكم في حينه ما الذي دعاه لأن يقول

لنا مثل ذلك الكلام الذي لم يكن له ما يبرره سوىٰ كونه أنه أراد أن يريح نفسه ويبعد عن نفسه التهم الملصقة به أمام حاملي راية العدل وهم المحامين، فهل كان ذلك إيحاءً من الباري عز وجل بأن يعرف الرجل أن نهايته قد أصبحت وشيكة؟»!! ثم غادرنا المطار وذهبنا إلى بيوتنا نتابع تطورات الأحداث..

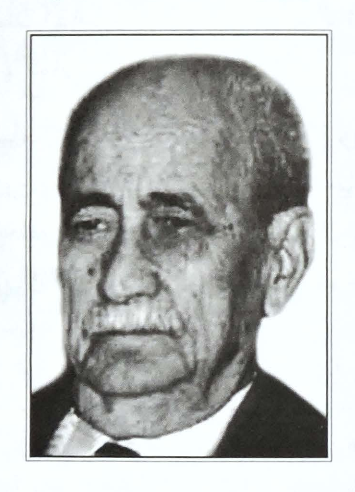
● **لقد عرفت عبد السلام عارف في مرحلتين مختلفتين** الأولى عام ١٩٥٨م عندما كان نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية، والثانية عام ١٩٦٦م عندما كان رئيساً للجمهورية فهل ثمة اختلاف في شخصيته خلال المرحلتين المذكورتين؟!

● **نعم هنالك فرق كبير في شخصيته،** ففي المرحلة الأولى بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م كان قليل الخبرة في شؤون السياسة والإدارة ربما بسبب دخوله معتركهما لأول مرة، وكانت ثقافته محدودة تقتصر على ما تعلمه أثناء دراسته في الكلية العسكرية وما اكتسب خلال عمله كضابط عسكري في وحدات الجيش!

وبعد أن أُقصي من مناصبه في الدولة يوم ٣٠ أيلول ١٩٥٨م وحتى يوم ٨ شباط ١٩٦٣م واجهته ظروف صعبة لا شك أنه اتعظ من ملابساتها، وخلال المرحلة الثانية والأخيرة من حياته أي بعد أن أصبح رئيساً للجمهورية فأنه كان قد اكتسب الخبرة من تجاربه في الحياة كما اكتسب ثقافة جديدة وتغيَّر بعض طباعه بمرور الزمن!!

مع عبد الرحمن محمد عارف

رئيس الجمهورية العراقية



وروى الجاوشلي ذكرياته عن الرئيس العراقي الفريق عبدالرحمن محمد عارف فقال:

- عرفته خلال الأيام الأولى لتوليه منصب رئيس الجمهورية(١)

---

(١) **الفريق عبد الرحمن محمد عارف** ولد عام ١٩١٦م في بغداد وأكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها، وفي عام ١٩٣٦م التحق بالكلية العسكرية وتخرج فيها برتبة ملازم ثان ثم تدرج في الرتب العسكرية. =

بعد وفاة شقيقه الرئيس عبد السلام محمد عارف أثناء زيارتنا له مع نقيب وأعضاء مجلس نقابة المحامين حيث استقبلنا في مكتبه الرسمي بالقصر الجمهوري ظهر يوم ٢٧ نيسان ١٩٦٦م، وبعد أن قدم له النقيب فائق السامرائي تعازي النقابة بوفاة شقيقه الرئيس عبد السلام محمد عارف وابتهاج المحامين العراقيين بانتخابه خلفاً للرئيس الراحل، خاطب الرئيس بقوله نأمل أن نزور سيادتكم ثانية بعد فترة أخرى للتباحث بشأن القضايا الوطنية، فأجابه الرئيس قائلاً لا بأس للتباحث فيها الآن لإكمال مسيرة الرئيس الراحل..

عندئذ بدأ السامرائي بالحديث بكل صراحة وجرأة عن موضوع الدستور العراقي ووجوب سيادة القانون وتطبيق مبادئ الديمقراطية، وحرية الرأي والصحافة والعمل السياسي، فوعد الرئيس خيراً بشأنها، **ثم تساءل السامرائي قائلاً**: «سيادة الرئيس متى يتم حل قضية الأكراد

= وكان أحد أعضاء حركة الضباط الأحرار التي نفذت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م لكنه أُحيل على التقاعد في عام ١٩٦٢م ثم أُعيد إلى الخدمة بعد ٨ شباط ١٩٦٣م.

وفي عام ١٩٦٤م ترقى إلى رتبة (لواء) وأصبح رئيساً لأركان الجيش، وفي ١٠ نيسان ١٩٦٦م ترأس وفداً عسكريًّا عراقيًّا إلى الإتحاد السوفيتي وقطع زيارته عائداً إلى بغداد ليشارك في مراسيم تشييع جثمان شقيقه الرئيس عبد السلام محمد عارف الذي توفي إثر حادث سقوط طائرته قرب البصرة.

وفي ١٦ نيسان ١٩٦٦م انتخب رئيساً للجمهورية خلال اجتماع مشترك لمجلس الوزراء ومجلس الدفاع الوطني، وفي ١٤ تموز ١٩٦٦م رُقِّيَ إلى رتبة (فريق) وزار خلال مدة حكمه بعض الدول العربية والإسلامية.

وفي ١٧ تموز ١٩٦٨م أُطيح بنظام حكمه وتم تسفيره إلى تركيا حيث أقام هناك حتى أوائل الثمانينات حيث عاد إلى العراق وأقام في بغداد وقد توفي في العاصمة الأردنية عمان عام ٢٠٠٧م.

في شمال الوطن بعد أن طالت القضية لسنين عديدة؟» فأجابه الرئيس بقوله أن تلك القضية تحظى باهتمامه وأنه سوف يسعى لحلها بالطرق السلمية ثم سأل السامرائي إن كانت لديه ملاحظات بشأنها فأجابه بقوله أترك الحديث بصددها لزميلي هادي الجاوشلي..

فنهضت وخاطبت الرئيس قائلًا: «أرجو أن يكون عهد سيادتكم عهد الخير والسلام والرخاء، وأن تحل القضية الكردية في شمال الوطن بروح الأخوة الصادقة وبما يضمن الحقوق القومية للأكراد..» فسألني إن كانت لدي مقترحات معينة فقلت لا بد أن سيادتكم قد اطلع من قبل على مطاليب أصحاب القضية بشكل مباشر أو غير مباشر **فأجابني قائلاً**: «يا أخي إن مطاليبهم كثيرة وأن تنفيذ البعض منها صعب مثل مطالبتهم استحداث لواء (محافظة) بإسم دهوك» فأجبته بأن هذا المطلب ليس بجديد بل أنه يعود إلى العهد الملكي حيث كان من المقرر تنفيذه آنذاك، ولا شك أن استحداثه سيتم بشكل قانوني وأصولي لأن مساحة لواء (محافظة) الموصل شاسعة والحاجة تتطلب تقسيمها إلى لوائي الموصل ودهوك، فقال أنه سيدرس هذا المقترح والمقترحات الأخرى بما يجعل الخير يعم البلد.

واستغرقت زيارتنا له زهاء ساعتين، وقد وجدته من خلالها شخصاً هادئاً يتمتع بثقافة جيدة ويميل إلى الخير واحترام الناس مع تأكيده على ضمان الحقوق الشخصية لأفراد الشعب ورغبته في الأخذ بمبدأ سيادة القانون وحرية الرأي.

وكان اللقاء الثاني مع الرئيس عبد الرحمن عارف في يوم ٢ كانون الثاني ١٩٦٧م عندما أقام خلال شهر رمضان مأدبة إفطار

في القصر الجمهوري لرجال الدين والفكر وممثلي النقابات والمنظمات المهنية..

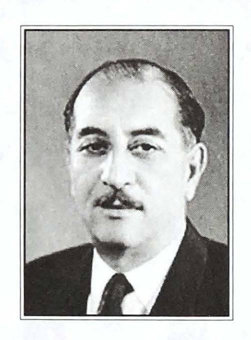
وأذكر أننا ذهبنا إلى هناك مع أعضاء مجلس نقابة المحامين قبل موعد آذان المغرب بنحو ساعة، وقد حضر الرئيس إلى القاعة الكبرى في القصر وصافح كل الحاضرين فرداً فرداً، وعندما أذن مؤذن القصر توجهنا إلى المصلى لأداء صلاة المغرب وعندما أراد أحد رجال الدين من بين الحاضرين أن يتولى إمامة المصلين، طلب منه الرئيس عارف إفساح المجال له حيث تولى الإمامة شخصيًّا فأدينا الصلاة خلفه، وقد أراد بذلك تقليد الخلفاء المسلمين الأوائل، وبعد انتهاء الصلاة وتناول طعام الإفطار قام الرئيس بتوديع المدعوين فرداً فرداً.

ولم يدم عهد الرئيس عارف طويلاً بسبب قلة تجربته في الحكم، وضعف جهاز مستشاريه وحسن نواياه أكثر من اللازم تجاه هذا وذاك وإفساحه المجال أمام الأكثرية دون قيود مما اختلطت الأمور بعضها بالبعض وأصبحت الأوضاع في متاهة لذلك لم يتمكن من تنفيذ برنامجه السياسي الذي كان يراود أفكاره، ولأنه لم يكن مؤهلاً لمواجهة المواقف الصعبة ومفاجأتها المتوقعة فقد كان مصير نظام حكمه الزوال.

وبصدد أوجه الاختلاف بين الرئيسين الشقيقين عبد السلام وعبد الرحمن عارف فإن الأول كان كثير ما يتخذ الإجراءات قبل دراستها ثم يندم عليها بعد ذلك بينما كان شقيقه الآخر لا يتخذ إجراءات معينة إلّا بعد دراستها، ثم إن الأول لم يتصف بالحلم والصبر بينما كان ذلك من شيم الثاني.

مع أحمد حسن البكر

رئيس الجمهورية العراقية



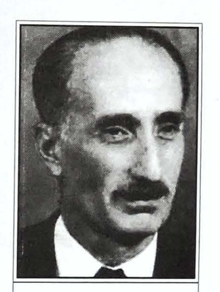
كما روى **الجاوشلي** ذكرياته عن الرئيس أحمد حسن البكر[1] قبل وبعد توليه الحكم فقال:

---

(١) الرئيس **أحمد حسن البكر** ولد في تكريت عام ١٩١٤م والتحق بالكلية العسكرية العراقية عام ١٩٣٨ بعد أن عمل كمعلم لمدة ٦ سنوات. اشترك في بدايات حياته العسكرية في حركة رشيد عالي الكيلاني ضد النفوذ البريطاني في العراق عام ١٩٤١ التي باءت بالفشل فدخل على إثره السجن وأجبر على التقاعد ثم أعيد إلى الوظيفة عام ١٩٥٧، انضم إلى تنظيم الضباط الأحرار الذي أطاح بالملكية في العراق عام ١٩٥٨.

أحيل على التقاعد مرة أخرى عام ١٩٥٩ بسبب ضلوعه في حركة الشواف في الموصل ضد الزعيم عبد الكريم قاسم. كان البكر عضوا بارزا في حزب البعث، ساهم في ٨ شباط ١٩٦٣ بالتعاون مع التيارات القومية في انقلاب أدى إلى الإطاحة =

● تعرفت عليه لأول مرة وهو رئيس وزراء سابق في أواخر عام ١٩٦٧م وكنت يومها أمارس المحاماة في بغداد، ففي ذات يوم كلفني المرحوم صالح اليوسفي رئيس تحرير جريدة (التآخي) السياسية اليومية بإيصال رسالة تحريرية إلى البكر في داره، ولم أعرف مضمون الرسالة لكني أعتقد أنها كانت تخص قضية الأكراد أو مسألة تنسيق المواقف بين حزبي البعث والديمقراطي الكردستاني، ولما كنت أجهل موقع دار البكر فإن اليوسفي أخبرني بأن المحامي علاء الدين البكري وهو من أصدقاء البكر سوف يرافقني إلى هناك . .



صالح اليوسفي

بالحكومة العسكرية لرئيس الوزراء عبد الكريم قاسم ثم أصبح رئيسا للوزراء لمدة ١٠ أشهر بعد إنقلاب ١٩٦٣ حيث أطاح عبد السلام عارف بحكومة حزب البعث في حركة ١٨ تشرين بعد سلسلة من الإخفاقات والانشقاقات تعرض لها حزب البعث على خلفية أعمال العنف التي مارستها مليشيا الحرس القومي. قاد انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ الذي أطاح بالرئيس العراقي عبد الرحمن عارف. وبعد تقدمه بالعمر في ١٦ تموز ١٩٧٩ استقال البكر من رئاسة العراق بسبب ظروفه الصحية ويرى المتابعون للسياسة العراقية أن استقالة البكر كانت مجرد إجراء شكلي نتيجة ضغوط مارسها عليه صدام حسين. يعتقد البعض أن صدام حسين عندما تولى السلطة في ١٩٧٩ قام بتحديد إقامة البكر في منزله حتى وفاته في ٤ أكتوبر ١٩٨٢.

وفي وقت العصر حضر علاء الدين البكري إلى مكتبي في شارع المتنبي ونقلني بسيارته إلى الدار التي كانت تقع في حي علي الصالح بجانب الكرخ، فاستقبلنا البكر في صالة الاستقبال مرحباً وفي غرفة صغيرة ملحقة بها ومخصصة للمداولة سلمته الرسالة فشكرني، ودامت زيارتنا له أقل من ساعة.

وبعد حوالي الشهرين أي في أوائل عام ١٩٦٨م زرته في إحدى الأماسي في داره للمرة الثانية بناء على طلب اليوسفي أيضاً للتباحث معه بشأن الاتصالات التي كانت جارية قبيل إجراء انتخابات نقابة المحامين وإمكانية مشاركة ممثلي الأحزاب في قائمة ائتلافية فيها، وذهبنا إلى هناك مع المحامين علاء الدين البكري وعبد الرزاق الحديثي بسيارة أحدهما..

كان مجلس البكر هذه المرة يغص بالزوار وعددهم حوالي (٢٥) شخصاً، وكان بعضهم يتكلم في شؤون السياسة بكل صراحة، وفي أثناء الحديث ورد اسم الزعيم الراحل عبد الكريم قاسم فسألني البكر عن رأيي في الموضوع فقلت إن الحاكم في العراق أو في أي بلد آخر قد يخطأ لكنه لا يتحمل المسؤولية وحده، إذ ربما أن المحيطين به يدفعونه أحياناً إلى طريق مسدود لغرض معيَّن بقصد أو بدونه، وأن أكثرية أخطاء عبد الكريم قاسم على قلتها يتحمل مسؤولية بعضها أولئك الذين كانوا محيطين به، ولم أكن أعلم أن المقدم الركن المتقاعد جاسم العزاوي السكرتير السابق للزعيم عبد الكريم قاسم كان من بين الحاضرين في تلك الجلسة وهو بملابسه المدنية إذ لم

أكن قد رأيته منذ خمس سنوات بعد الإطاحة بنظام حكم الزعيم عبد الكريم قاسم، ويبدو أنه قد أخذ ملاحظاتي بشأن الزعيم على نفسه فسألني أمام الحاضرين وهو متأثر من كلامي قائلاً: «هل أنا المسؤول عن ذلك؟!» قلت: «إنني لم أكن أعلم أنك بين الحاضرين وإذا كانت هذه العبارة قد شملتك فإنها تشملني أيضاً!!» ثم واصلت حديثي مع البكر وقلت أن أصل المصيبة بين الرئيس ومرؤوسيه أو بين الحاكم ومحكوميه في العراق أننا دوماً نقول للحاكم نعم إنك على صواب دون أن نعرف أن كلمة نعم ونعم المتكررة سوف تصيب سهامها مصلحة الشعب بالضرر أي أنها تؤدي إلى عكس المطلوب، وأن على المرؤوس المخلص لرئيسه إبداء الملاحظات له في القضايا اليومية، ثم إن الاستمرار في نطق كلمة نعم في حالتي الخطأ والصواب ستدفع بالحاكم إلى الغرور!!

بعد ذلك أهديت البكر نسخة من كتابي الموسوم «**مشاكل العراق الداخلية مع الأيام**» الذي كان قد صدر حديثاً فشكرني ثم قلب صفحاته وأبدى ملاحظة سريعة بشأن عنوان أحد فصوله فبيَّنت له وجهة نظري حولها فشكرني ثانية، ثم جرى الحديث عن الاستعدادات لانتخابات نقابة المحامين وأبدى المحاميان البكري والحديثي ملاحظاتهما بشأنها، وانتهت زيارتنا بعد أن دامت حوالي ساعتين.

ومن خلال تلك الزيارتين وجدت الرئيس البكر والحق يقال يحترم ضيوفه كثيراً، وإكراماً لهم كان يصب لهم القهوة العربية بيديه!

● وماذا عن لقاءك الثالث والأخير مع البكر عندما أصبح رئيساً للجمهورية بعد ١٧ تموز ١٩٦٨م؟

■ خلال تلك الفترة كنت قد انتقلت للسكن في مدينتي أربيل، وذات يوم من أواخر آب ١٩٦٨م تلقيت رسالة خطية من وحيد إبراهيم مدير عام الكمارك آنذاك (وكيل وزارتي المالية والعمل والشؤون الاجتماعية فيما بعد) كان قد أرسلها بواسطة أحد القادمين من بغداد إلى أربيل يذكر فيها بأن ديوان الرئاسة يطلبني لمقابلة رئيس الجمهورية. .

فذهبت إلى بغداد وفي اليوم المحدد للمقابلة توجهت إلى القصر الجمهوري فقابلني الرئيس البكر في مكتبه الرسمي حوالي الساعة العاشرة صباحاً، وسألني عن صحتي وعن الأوضاع في أربيل ثم فاجأني بالسؤال قائلاً: «لماذا لا تتعاون معنا؟!» قلت: «إنكم تعلمون جيداً بانتمائي السياسي فإذا قبلت التعاون مع جماعتكم وقطعت صلتي مع جماعتي فكيف أنكم ستعتمدون عليّ؟! أو بعبارة أصح إذا سمحت لي القول. .» وهنا قاطعني في الحديث قائلاً: «قل ما تشاء»، فقلت: «هل تريدني أن ألعب على الحبال كما يقول المثل البغدادي؟!» فأرتاح الرئيس جداً من صراحتي وقال: «أثمنّ فيك هذه الروحية المستقيمة لكن البلد يجب أن يستفيد منك، وإني أفكر في تعيينك سفيراً للعراق في الخارج»، قلت: «لا أريد الابتعاد عن الوطن»، فقال: «إذن سوف أنظر في اختيار منصب آخر لك وبما يناسبك»، فلم أبد الموافقة أو الاعتراض على ذلك. . وهكذا انتهت مقابلتي مع الرئيس البكر بعد أن دامت زهاء ساعة.

وبعد أيام قلائل نشرت مجلة (ألف باء) البغدادية الأسبوعية الصادرة في أيلول ١٩٦٨م خبراً عن قرب إسناد أحد المناصب الهامة لي في الدولة.

وبعد أسابيع وخلال زيارتي للمرحوم مصطفى البارزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني في مقره بمنطقة حاج عمران فوجئت بمعرفته بالحديث الذي دار بيني وبين الرئيس البكر ولا أدري من الذي أعلمه بذلك وقد عاتبني البارزاني قائلَا: «لقد أخطأت حين لم تقبل بمنصب سفير لأن الشعب الكردي بحاجة إلى ممثلين أمثالك ينطقون بأسمه بشكل مباشر أو غير مباشر في خارج العراق!

ولم يسند لي أي منصب في الدولة حسبما كان منتظراً ويبدو أن الرئيس البكر قد غض النظر عن الموضوع.

وبالنسبة لانطباعاتي عن الرئيس البكر خلال لقائي الأخير معه فقد وجدته هادئاً يقبل المناقشة برحابة صدر مع استيعابه لمشاكل العراق وتأكيده بأن اتخاذ القرارات الهامة في الدولة مبني على رأي القيادة الجماعية وليس على رأيه وحده!

مع الدكتور عبد الرحمن البزاز

رئيس وزراء العراق الأسبق



وروى الأستاذ هادي الجاوشلي ذكرياته عن السياسي المعروف الدكتور عبد الرحمن البزاز فقال:

● قبل أن أروي ذكرياتي عن عبد الرحمن البزاز[1] لا بد أن أذكر

---

(١) ولد الدكتور عبد الرحمن البزاز في بغداد عام ١٩١٣م وأكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها ثم التحق بكلية الحقوق وتخرج فيها ومارس المحاماة فترة من =

أنه يُعد بأمتياز أحد أعلام السياسة في العراق خلال القرن العشرين، وهو أول شخصية مدنية ترأس الوزارة العراقية بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م وتميزت وزارته بأغلبية مدنية..

وخلال توليه الوزارة سعى لبناء قواعد جديدة لنظام الحكم مبنية على أسس سيادة القانون والعدالة الاجتماعية للجميع، وعمل البزاز على تسريع الخطوات للدخول إلى الحياة النيابية، وكان يؤمن أن الحكم في العراق لا يمكن أن يستقر إلّا من خلال التوصل إلى حل سلمي للمسألة الكردية..

وتعود معرفتي بالبزاز إلى أيام دراستي الجامعية في كلية الحقوق ببغداد في أوائل الأربعينات حيث كان أستاذاً فيها آنذاك، ومما أذكره أنه خلال عامي ١٩٤١ - ١٩٤٢م كان يدرسنا مادة القانون المقارن أي المقارنة بين الشريعة الإسلامية والقوانين المتقدمة كالإنكليزية والفرنسية، ولأن عدد طلبة الكلية كان محدوداً آنذاك لذا كان الأستاذ البزاز يعرفهم فرداً فرداً ولا سيما الطلبة المداومين بصورة منتظمة..

ثم مرت الأيام ولم تسنح لي فرصة الالتقاء به لغاية أحد أيام شهر

= الزمن ثم واصل دراسته وحصل على شهادة الدكتوراه في الفقه القانوني وفي أوائل الأربعينات عُيِّن أستاذاً في كلية الحقوق ثم عميداً لها..

انخرط في العمل السياسي منذ أواسط الثلاثينات، عارض حكومة نوري السعيد فنُفي إلى تكريت عام ١٩٥٦م وعارض حكم عبد الكريم قاسم فاعتقل فترة وقدم إلى المحاكمة، ترأس الوزارة العراقية في منتصف الستينات في عهدي الرئيسين عبد السلام محمد عارف وعبد الرحمن محمد عارف، توفي عام ١٩٧٣م.

شباط عام ١٩٦٦م عندما كنت موجوداً في مكتب المحامي فائق السامرائي بشارع الرشيد في بغداد حيث زاره البزاز الذي كان قد أصبح رئيساً للوزراء آنذاك وكانت تربطهما علاقة صداقة وطيدة.. وخلال ذلك اللقاء تذكرني البزاز ولأنه كان قد اطلع على بعض كتبي المطبوعة آنذاك فقد شجعني على مواصلة الكتابة والتأليف.

وبعد أيام جرت انتخابات نقابة المحامين وفازت فيها قائمة السامرائي الذي أصبح نقيباً للمحامين وأصبحت أنا عضواً في مجلس النقابة..

وبمناسبة تشكيل المجلس الجديد للنقابة اصطحب السامرائي معه أعضاء المجلس يوم ٢ آذار ١٩٦٦م حيث زرنا البزاز الذي استقبلنا في مكتبه الرسمي وبحث معنا خلال اللقاء شؤون المحامين ونقابتهم كما جرى التطرق إلى بعض المسائل السياسية ومنها المسألة الكردية..

وعندما جاء دوري في الحديث خلال اللقاء فقد تطرقت في حديثي إلى الروابط التاريخية المشتركة التي تربط بين العرب والأكراد وقلت للبزاز نأمل أن يتم في عهد وزارتكم التوصل إلى حل عادل للمسألة الكردية بما يضمن الوحدة الوطنية فأجابني بقوله أنه يرحب بمقترحاتي ومقترحات إخواني الأكراد بهذا الشأن وأن هذه المقترحات ستلقى لديه كل قبول واهتمام..

وفي اليوم الثاني نشرت الصحف البغدادية تفاصيل اللقاء الذي دار بين رئيس الوزراء وبيننا كأعضاء مجلس النقابة..

وبعد بضعة أيام قدمت للبزاز بواسطة السامرائي عدة مقترحات تتعلق بحل المسألة الكردية، وكنت قد أطلعت صالح اليوسفي على تلك المقترحات فانشرح لما ورد فيها..

وكان البزاز قد كلَّف أيضاً بعض الشخصيات الكردية المقيمة في بغداد لتقديم مقترحات مماثلة إليه بهذا الصدد..

وبينما كان البزاز يواصل سعيه للتوصل إلى حل سلمي للمسألة الكردية فوجئ العراقيون يوم ١٣ نيسان ١٩٦٦م بوفاة عبد السلام محمد عارف رئيس الجمهورية آنذاك أثر سقوط طائرته قرب البصرة، ثم جرى انتخاب شقيقه اللواء عبد الرحمن محمد عارف رئيساً للجمهورية خلفاً له، واحتفظ البزاز بمنصبه كرئيس للوزراء في عهد الرئيس الجديد..

وفي أوائل شهر حزيران ١٩٦٦م أقام البزاز مأدبة عشاء في مبنى المجلس الوطني لمجموعة من الشخصيات الكردية المقيمة في بغداد كان عددهم ٢٥ شخصاً أتذكر منهم بابا علي الشيخ محمود وإحسان شيرزاد ورشيد نجيب وأحمد كمال وأنا وآخرين..

وبعد تناول العشاء تبادل البزاز الأحاديث مع المدعوين حول المسألة الكردية وسُبل حلها بطريقة سلمية وبما يحقق الوحدة الوطنية كما استمع إلى مقترحات الحاضرين بهذا الشأن **ثم قال مقولته الشهيرة**: «إنني كقومي عربي أحترم حقوق القوميات الأخرى وخاصة حقوق إخواننا الأكراد الذين تربطنا وإياهم روابط تاريخية ودينية قوية، وأنني على قناعة بأن المسألة الكردية لا تحل إلّا عن

طريق التفاهم بين الأخوة العرب والأكراد ولا يمكن حلها عسكريًّا، وأنني أعتقد أنه يجب إرضاء الأكراد جميعاً ولو بقي في أعالي الجبال عدد من المسلحين لا يتجاوز عددهم عدد الحاضرين هنا - أي ٢٥ شخصاً - فإن موازين الحكم ستختل في بغداد».

وأثناء اللقاء معه طالب بعض الحاضرين البزاز بإلغاء الإجراءات المتخذة بحق عدد من الشخصيات الكردية المعروفة ومنهم زيد أحمد عثمان الذي كان موقوفاً لأسباب سياسية وفؤاد عارف الذي كان مُبعداً إلى ناحية عين تمر في محافظة كربلاء، وقد وعد البزاز الحاضرين بتحقيق مطاليبهم وتم ذلك فعلاً فيما بعد.

وهكذا استبشرنا خيراً من اللقاء الذي جرى مع البزاز وقد أكد لنا إنه سيواصل سعيه لحل المسألة الكردية خلال أسابيع وفي تلك الأثناء جرت اتصالات بين حكومة البزاز وقيادة الحركة الكردية بزعامة مصطفى البارزاني، وقام وفد من الحزب الديمقراطي الكوردستاني بزيارة بغداد وضم الوفد مل من حبيب محمد كريم ونافذ جلال وشوكت عقراوي ومحسن دزه يي..

وأدت المساعي والاتصالات المذكورة إلى التوصل إلى إعلان بيان ٢٩ حزيران ١٩٦٦م الذي وضعت بنوده الاثنا عشر أسس الحل السلمي للمسألة الكردية، وقد حظي البيان المذكور بترحيب الأوساط السياسية في العراق..

وبعد بضعة أشهر اختلف البزاز مع بعض كبار القادة العسكريين

وعلى أثر ذلك اختار اللواء عبد الرحمن محمد عارف رئيس الجمهورية آنذاك ناجي طالب لرئاسة الوزارة خلفاً للبزاز..

وكانت علاقة الرئيس عارف مع البزاز علاقة جيدة وأنه لم يكن يستغني عنه لولا ضغوط كبار القادة العسكريين عليه، وكان البزاز شخصية سياسية مرموقة يأمل منها الخير بالنسبة للعرب والأكراد ومستقبل العراق السياسي آنذاك..

وبعد أن أصبح البزاز خارج كرسي رئاسة الوزارة أدلى بتصريحات صحفية ذكر فيها أن بيان ٢٩ حزيران لم يكن اتفاقية أو قانون وإنما كان بياناً ضمن منهاجه الوزاري وأن كل منهاج وزاري قابل للتعديل أو التغيير أو عدم التمسك بمضمونه.

وما زلت أجهل حتى الآن دوافع ذلك الموقف الذي أتخذه البزاز، ولا أدري هل أراد تعقيد المسألة الكردية ليورط وزارة ناجي طالب التي خلفت وزارته أم أنه غيَّر رأيه حقاً بمضمون البيان المذكور؟!

وقد انتقدت جريدة (التآخي) موقف البزاز آنذاك ونشرت تعقيباً حول تصريحاته الصحفية التي كان قد أدلى بها في وقت سابق..

وخلال تلك الفترة زرنا البزاز في داره في حي الوزيرية وكنا مجموعة من المحامين الأكراد المقيمين في بغداد ومعنا المرحوم عبيدالله مصطفي البارزاني فرحب بنا البزاز وناقشناه حول تصريحاته الصحفية ورجوناه كثيراً لإصدار إيضاح جديد بشأن تلك التصريحات

لكنه أصر على رأيه السابق بأن بيان ٢٩ حزيران جاء ضمن منهاجه الوزاري ويمكن تعديله أو تغييره أو حتى عدم التمسك بمضمونه . .

وهكذا لم نتوصل إلى نتيجة معه ورغم اختلافنا في الرأي معه فأنه ودعنا حتى عتبة باب داره بكل تقدير . .

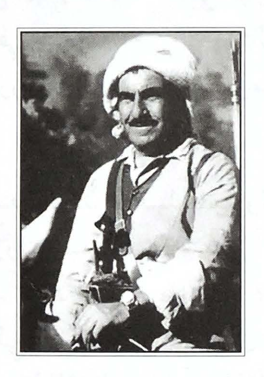
وبعد أيام زرتُ البزاز في داره على انفراد وقد صادف أن كان ابن عمه المحامي نور الدين الواعظ هو الزائر الوحيد في داره أثناء زيارتي تلك، وقد رجوته مجدداً لإصدار إيضاح بشأن تصريحاته الصحفية السابقة لكنه أصر على رأيه موجهاً العتاب للطرف الآخر ولبعض العناصر القومية الذين قاموا بتحريض كلا الطرفين . .

وكان ذلك آخر لقاء لي مع البزاز الذي كان بحق رجل سياسة وقانون ودبلوماسية، وكان متحدثاً لبقاً ذا ثقافة عالية ومهتماً بالأدب العربي والإنكليزي وكان معجباً بالشاعر أبو الطيب المتنبي حيث كثيراً ما كان يستعين في أحاديثه بأبيات من قصائده الشعرية، كما كان يستقبل ضيوفه في داره من بابها الداخلي ويودعهم حتى الباب الخارجي.

وفي أوائل عام ١٩٦٩م اعتقلت السلطة الحاكمة آنذاك البزاز وأودعته السجن، وفي عام ١٩٧١م رجوت مرتين من صالح اليوسفي الذي كان معجباً بشخصية البزاز لبذل مساعيه لدى السلطة لإطلاق سراحه، لكن البزاز بقي معتقلاً دون محاكمة حتى أوائل عام ١٩٧٣م حيث أطلق سراحه وبعد بضعة أشهر توفي في داره ببغداد .

مع الزعيم الكُردي

مصطفى البارزاني



وروى الأستاذ هادي الجاوشلي ذكرياته مع الزعيم الكُردي الراحل مصطفى البارزاني[1] فقال:

---

(١) الزعيم الكردي **مصطفى البارزاني**.. ولد في قرية بارزان بكردستان العراق عام ١٩٠٣، تولى زعامة الحركة التحررية الكردية في العراق طوال عقود من الزمن، وأدى دوراً قومياً كبيراً في توحيد صفوف الأكراد والمطالبة بحقوقهم وإيصال صوتهم إلى المحافل الدولية..

في عام ١٩٤٦ شارك في تأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني ثم تولى رئاسة الحزب، كان من قادة جمهورية مهاباد الكردية في إيران عام ١٩٤٦ وبعد انهيارها =

● كثيرة هي ذكرياتي مع البارزاني وسوف أذكر تفاصيلها حسب تواريخها الزمنية، فخلال الأشهر الأولى لقيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م أُعلن عن عودة البارزاني إلى العراق بعد غياب عن الوطن دام ١٢ عاماً، وحظي نبأ عودته باهتمام الأوساط السياسية في العراق عامة حيث انتظر الجميع عودته إلى الوطن.

وفي يوم ٦ تشرين الأول ١٩٥٨م وصل البارزاني إلى بغداد حيث جرى له استقبال حافل في المطار، وفي اليوم التالي استقبله الزعيم عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء في مكتبه الرسمي وهنأه بمناسبة عودته إلى الوطن.

وكنتُ يومذاك متصرفاً للواء السليمانية وكالة وبعد بضعة أيام توجهت إلى بغداد وزرت البارزاني في محل إقامته بفندق سمير أميس في شارع الرشيد حيث هنأته بمناسبة عودته فرحب بي كثيراً، وكان ذلك أول لقاء لي معه، وكان الفندق يغص بالعديد من الشخصيات الكردية وكذلك المواطنين الذين كانوا قد حضروا لزيارته..

وخلال الأيام الأولى لعودته زاره في محل إقامته أيضاً العديد من

= في العام نفسه لجأ إلى الاتحاد السوفيتي مع عدد كبير من أنصاره وبعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ عاد إلى العراق.

وفي أيلول عام ١٩٦١ قاد الثورة الكردية وواصل النضال من أجل الحقوق القومية للأكراد حتى وفاته في أميركا أثر مرض عضال عام ١٩٧٩.

أعقبه في تولي رئاسة الحزب الديمقراطي الكردستاني نجله مسعود البارزاني الذي يتولى رئاسة إقليم كردستان العراق حالياً.

الشخصيات السياسية في العراق لتهنئته بمناسبة العودة وكان في مقدمتهم السياسي المعروف كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي . .



كامل الجادرجي

وبعد مضي عدة أسابيع على عودته للوطن زار البارزاني بعض مدن كردستان العراق ومنها مدينة السليمانية حيث ألتقينا ثانية فقد كنت في مقدمة مستقبليه عند وصوله إلى هناك، وأقيم له حفل تكريمي بمناسبة زيارته ألقى خلالها كلمة عبَّر فيها عن سعادته لزيارة السليمانية واعتزازه بأبنائها . .

ثم زار ضريح الزعيم الكردي الراحل الشيخ محمود الحفيد ومقبرة الشهداء في تل سه يوان، وبعد أن أمضى يومين في مدينة السليمانية غادرها مودعاً بكل حفاوة وتقدير . .

وعندما نقلت إلى بغداد في أوائل شهر كانون الثاني ١٩٥٩م حيث عينتُ معاوناً لمدير الداخلية العام، صادف أن زار البارزاني في أواخر الشهر نفسه العميد أحمد محمد يحيى وزير الداخلية في مكتبه

الرسمي بديوان الوزارة، وبعد انتهاء زيارته للوزير زارني في مكتبي، وأذكر أنني أطلعته على خطة وزارة الداخلية بشأن توطين البارزانيين العائدين إلى الوطن في مناطق سكناهم وإمكانية توفير فرص العمل للبعض منهم في دوائر الدولة فأبدى البارزاني ارتياحه حول ذلك.

بعد ذلك تواصلت لقاءاتي مع البارزاني حيث كنت أزوره بين حين وآخر في داره التي خصصتها له الدولة في جانب الكرخ وكانت ملكية الدار تعود لمديرية السكك العامة..

وكانت جهود البارزاني تتركز آنذاك حول إقرار الحقوق القومية المشروعة للأكراد وكان يتابع باهتمام الأوضاع العامة في كردستان العراق ويسعى لتنفيذ المشاريع العمرانية والخدمية فيها وجعل الدراسة فيها باللغة الكردية حيث كان يتابع هذه القضايا شخصيًّا لدى الزعيم عبد الكريم قاسم أو لدى وزرائه وأحياناً كان يكلف نجله عبيدالله البارزاني لمتابعتها في دوائر الدولة..

وفي أوائل عام ١٩٦٠م قدم البارزاني ورفاقه طلباً إلى وزارة الداخلية للموافقة على إجازة الحزب الديمقراطي الكردستاني وبعد حصول الموافقة بدأ الحزب يمارس نشاطاته السياسية بصورة علنية، وقبل ذلك كانت جريدة (خه بات) قد صدرت لأول مرة بصورة علنية في بغداد..

وهكذا سارت الأمور على ما يرام حتى بداية عام ١٩٦١م حيث بدأت العلاقة تسوء بين الحكومة والحزب الديمقراطي الكردستاني وحصلت بعض الحوادث هنا وهناك منها حادثة جرت في الموصل وأخرى في منطقة أربيل..

وقد تأثر الزعيم عبد الكريم قاسم من ذلك ويومها طلب مني العميد أحمد محمد يحيى وزير الداخلية الالتقاء بالبارزاني والتباحث معه بشأن الحادثين المذكورين، ولهذا الغرض زرت البارزاني في داره ببغداد وجلسنا في حديقة الدار وعندما أحس بأن لديّ ما أريد قوله اصطحبني معه إلى غرفة مكتبه في الطابق العلوي من الدار فشرحت له ملاحظات الوزير، وقد أكد لي البارزاني أن الحادثين المذكورين وقعا بدون علمه، وأنه لم يعلم بهما إلّا بعد حدوثهما كما شرح لي الجذور القديمة لمثل هذه القضايا، وطلب مني أن أنقل وجهة نظره إلى الزعيم عبد الكريم قاسم بواسطة وزير الداخلية . .

وآخر لقاء لي مع البارزاني في عهد الزعيم عبد الكريم قاسم كان في صيف عام ١٩٦١م بعد عودته من زيارة قام بها إلى الإتحاد السوفيتي، حيث زرته في داره بمناسبة عودته إلى العراق، وكنت يومذاك وكيلاً لوزارة الداخلية . .

وفي تلك الأيام كانت الأوضاع قد تأزمت في كردستان العراق لذلك توجه البارزاني إلى هناك بعلم السلطات الحكومية ولم يعد إلى بغداد مرة أخرى سواء في عهد الزعيم عبد الكريم قاسم أو في العهود اللاحقة . .

ثم تسارعت الأحداث حيث اندلعت شرارة الثورة الكردية في ١١ أيلول ١٩٦١م وتولى قيادتها البارزاني نفسه ثم أطيح بنظام حكم الزعيم عبد الكريم قاسم وعلى أثر ذلك جرى اعتقالي مع بعض الوزراء وكبار المسؤولين . . .

وبقيت في المعتقل حوالي عام واحد ثم أطلق سراحي في أوائل عام ١٩٦٤م وبدأت أمارس المحاماة في بغداد، وفي عام ١٩٦٥م ارتبطت بالحزب الديمقراطي الكردستاني من خلال المرحوم صالح اليوسفي . .

وفي أوائل عام ١٩٦٦م جرت انتخابات نقابة المحامين في العراق وأصبحت عضواً في مجلس النقابة ضمن قائمة المرحوم فائق السامرائي الذي أنتخب نقيباً للمحامين . .

وخلال شهر شباط عام ١٩٦٧م انعقد المؤتمر التاسع للمحامين العرب في القاهرة وشارك فيه (٤٠) محامياً كرديًّا من العراق كنت واحداً منهم . .

وخلال وجودنا في القاهرة قدمت مذكرة للرئيس جمال عبد الناصر حول القضية الكردية في العراق وسلمته إلى نائبه علي صبري الذي وعدني بعرض المذكرة على الرئيس عبد الناصر وبعد عودتنا إلى العراق أرسلت نسخة من المذكرة المذكورة إلى البارزاني بواسطة صالح اليوسفي . .

وفي منتصف عام ١٩٦٧م فاتحني فائق السامرائي حول رغبته لزيارة البارزاني في مقره بمنطقة حاج عمران وقد أخبرت صالح اليوسفي بذلك حيث أبلغ بدوره مقر البارزاني وحصلت الموافقة على الزيارة . .

وبعد أيام غادرنا مع السامرائي بغداد ووصلنا أربيل حيث أمضينا

فيها ليلتين في دار استراحة السكك ثم واصلنا الرحلة وأمضينا ليلة في مصيف شقلاوه وفي اليوم التالي توجهنا نحو منطقة حاج عمران. .

وبعد اجتيازنا قرية دربند بمسافة قصيرة جرى للسامرائي استقبال حافل شارك فيه عبيدالله وإدريس البارزاني ومعهما حوالي مائة من أفراد البيشمركه وكان البارزاني قد أوفد اثنين من أبنائه ليكونا في استقبال السامرائي الذي صافحهما وشكرهما للحفاوة التي لقيها. .

ثم واصلنا الرحلة إلى حيث مقر البارزاني حيث كان في استقبالنا شخصيًّا وتعانق مع السامرائي وتبيَّن لي بأن لهما معرفة سابقة. .

وبعد أن مكثنا هناك ليلة بدأ السامرائي التباحث مع البارزاني بشأن الأوضاع السياسية العامة في العراق وقد حضرت جانباً من التباحث ثم تركتهما حيث اجتمعا على انفراد. . وبعد ذلك عُدنا إلى بغداد. .

وفي شهر تشرين الثاني عام ١٩٦٧م أوفدني مجلس نقابة المحامين إلى القاهرة بمهمة نقابية وخلال وجودي هناك قدمت مذكرة ثانية للرئيس جمال عبد الناصر حول القضية الكردية في العراق وسلمته إلى سكرتير الرئيس عبد المجيد فريد، وبعد عودتي إلى العراق أرسلت نسخة من المذكرة أيضاً إلى البارزاني بواسطة صالح اليوسفي. .

وبعد حوالي شهر واحد من استلام حزب البعث للسلطة في العراق في ١٧ تموز ١٩٦٨ كنت أقيم في أربيل وقد استدعيت لمقابلة الرئيس أحمد حسن البكر في القصر الجمهوري ببغداد

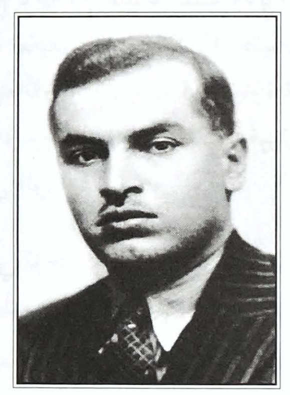
فذهبت لمقابلته حيث عرض عليّ البكر منصب سفير للعراق في الخارج لكني اعتذرت وقلت له يصعب عليّ ترك الوطن. . .

وبعدما عدت إلى أربيل بحوالي أسبوع زرت البارزاني في مقره بمنطقة حاج عمران وخلال اللقاء معه تبين لي أنه سمع بخبر استدعاء البكر لي وعرضه أسناد منصب سفير لي، وقال لي البارزاني كان من المستحسن أن تقبل بالمنصب المذكور لأن الأكراد بحاجة إلى من يمثلونهم في خارج العراق

وكان ذلك آخر لقاء لي مع الزعيم الكردي مصطفى البارزاني أما ارتباطي بالحزب الديمقراطي الكردستاني فقد استمر حتى عام ١٩٧٤م.

مع سعيد قزاز

وزير الداخلية في العهد الملكي



روى الجاوشلي ذكرياته مع سعيد قزاز وزير الداخلية في العهد الملكي فقال:

● تعرفت على سعيد قزاز[1] لأول مرة في عام ١٩٥٠م عندما جاء

---

(١) اعتقل سعيد قزاز خلال الأيام الأولى لقيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م مع عدد من رؤوساء الوزارات السابقين وبعض الوزراء وكبار ضباط الجيش في العهد الملكي حيث أحيلوا للمحاكمة وصدرت بحقهم أحكام مختلفة نفذت بحق البعض منهم ولم تنفذ بحق البعض الآخر. =

إلى مدينة السليمانية لزيارة أهله، وكان يشغل يومذاك منصب متصرف لواء الموصل، وقد ألتقيته في دار عمه توفيق قزاز، وكنت حينئذ مديراً لإحدى النواحي ضمن لواء (محافظة) السليمانية، وأذكر أنه أشاد بحسن أدائي لواجباتي الوظيفية من خلال ما سمعه عني من الآخرين..

وفي أوائل عام ١٩٥٤م عندما كنت مديراً لناحية حويجة ضمن لواء كركوك، وكان سعيد قزاز وزيراً للداخلية آنذاك، زار متصرف كركوك رشيد نجيب ناحية حويجة في زيارة تفقدية للإطلاع على الأحوال العامة فيها، وخلال زيارته تلك أخبرني بأن وزير الداخلية قد طلبني لمقابلته في الوزارة.

وفي اليوم التالي توجهت إلى بغداد وألتقيت سعيد قزاز في مكتبه بديوان وزارة الداخلية، فدعاني للجلوس على كرسي مصنوع من الخيزران مقابله على نفس منضدة مكتبه وقال لي:

«لدي مهمة وطنية وقد اخترتك من بين الموظفين الإداريين الأكراد للقيام بها، وهي أن الحكومة وافقت على إعادة الأكراد المبعدين من البارزانيين الموجودين في مناطق مخمور وقوشتبه ودهوك إلى مناطقهم وقراهم الأصلية في بارزان، وقد انتهزت فرصة غياب الأمير عبد الإله ولي العهد عن العراق، وذهبت إلى البلاط

= وكان سعيد قزاز الوزير الوحيد من وزراء العهد الملكي الذي نفذ فيه حكم الإعدام عام ١٩٥٩م، وهو من مواليد مدينة السليمانية عام ١٩٠٤م وعندما نُفذ فيه حكم الإعدام كان يبلغ من العمر الـ(٥٥) عاماً.

الملكي وتمكنت بعد جهد جهيد من إقناع الملك فيصل الثاني واستحصال موافقته بشأن هذا الموضوع حتى أنني اضطررت لتقبيل يد الملك من أجل استحصال الموافقة. . لذا أطلب منك أن تعد لي خلال هذه الليلة خطة متكاملة حول كيفية إعادة هؤلاء البارزانيين إلى مناطق سكنهم وكيفية تمكينهم لمزاولة أعمالهم الاعتيادية هناك».

وهكذا انتهت المقابلة وغادرت مبنى الوزارة وتوجهت إلى الفندق الذي كنت أقيم فيه ولم أغادره وحرمت نفسي في تلك الليلة من مباهج بغداد حيث كنت آنذاك في مقتبل العمر، وباشرت بإعداد خطة متكاملة حول الموضوع كانت تتضمن إجراءات سريعة ومباشرة خارج نطاق الروتين الوظيفي. .

وفي صباح اليوم التالي توجهت إلى وزارة الداخلية وعرضت الخطة على الوزير وبعد مناقشة بسيطة حول بعض مفردات الخطة أمر بالمباشرة بتنفيذها **ثم قال لي**: «**أرجوكم لا تخجلوني أمام الحكومة ولا تفسحوا المجال للبارزانيين أثناء إعادتهم إلى مناطق سكناهم للقيام بشراء الأسلحة أو القيام بأية أعمال أخرى تزعج الحكومة**». . وخلال أيام معدودة تمَّ تنفيذ الخطة على أكمل وجه وأُعيد البارزانيين إلى مناطقهم الأصلية دون أن تصاحب ذلك أية أعمال قد تزعج الحكومة. .

وخلال فترة عملي قائمقاماً لقضاء زيبار في عامي ١٩٥٤-١٩٥٥م كان سعيد قزاز كلما زار أربيل أو مصيف صلاح الدين يستدعيني مباشرة بدون أن يكون متصرف لواء أربيل عاملاً للاتصال بين

الطرفين حيث كان يسألني عن شؤون المنطقة وأوضاعها ومدى تنفيذ خطة الإعمار فيها..

وأذكر أثناء إحدى زياراته لأربيل كنت قد اتخذتُ قراراً ببراءة اثنين من المتهمين لعدم ثبوت الأدلة بحقهم في قضية معينة بموجب سلطتي الجزائية العشائرية حيث أن القائمقامين آنذاك كانوا مخوَّلين بتلك السلطة التي كانت تعادل سلطة المحكمة الكبرى، وحسب نصوص قانون دعاوى العشائر كان لمتصرف اللواء صلاحية إلغاء أو تعديل قرار القائمقام ولأسباب معينة ألغى متصرف أربيل آنذاك إسماعيل حقي قرار الحكم الذي كنت قد اتخذته وامتنع عن المصادقة عليه..

وقد دققت القانون فوجدت فيه نصاً يجيز للقائمقام الاعتراض على قرار المتصرف لدى وزير الداخلية لذلك قدمت له لائحة اعتراض مستفيضة الجوانب فأتخذ الوزير قزاز قراراً بالمصادقة على قراري الذي كنت قد أتخذته وألغى قرار المتصرف..

وذات مرة زار سعيد قزاز مصيف صلاح الدين ليقضي فيه إجازة للراحة، ومع ذلك استدعاني لمقابلته وطلب مني أن أقدم له بعد عودته إلى بغداد قائمة بأسماء مجموعة من المتهمين الهاربين من المنطقة والذين كانوا قد حُكموا غيابيًّا من قبل المحكمة العرفية وذلك لكي يقوم باستحصال إرادة ملكية لإعفائهم من العقوبات.

وبعد عودته توجهت إلى بغداد بناءً على طلبه وقدمت إليه قائمة بالأسماء في مكتبه بديوان وزارة الداخلية وأخبرني بأن الموضوع

يتطلب انتظاراً لبعض الزمن وطلب مني مراجعته بعد ثلاثة أيام ليبلغني النتيجة.

وفي الموعد المحدد ذهبت إلى وزارة الداخلية وألتقيته فأخبرني بأن أسماء المتهمين المذكورين تمَّ تقديمها للملك فيصل الثاني بواسطة رئيس الوزراء وأن إرادة ملكية ستصدر في وقت قريب بشأن ذلك.

ثم سألني سعيد قزاز إن كنت أعرف أحداً في البلاط الملكي لمتابعة الموضوع فقلت له: «معالي الوزير إنني لا أعرف أحداً في بغداد فكيف لي أن أعرف أحداً في البلاط الملكي؟».

قال: «ألا تعرف الدكتور عبد الحسين القطيفي أيضاً؟» قلت: «نعم أعرفه فقد كان زميل دراستي في كلية الحقوق» فقال: «إذن اذهب إليه فهو يعمل الآن موظفاً في البلاط الملكي وسلمه هذه الرسالة الخاصة لكي يتابع لك الموضوع».

وذهبت إلى البلاط الملكي فاستقبلني الدكتور القطيفي بحفاوة وسلمته رسالة الوزير قزاز فطلب مني مراجعته قُبيل انتهاء الدوام الرسمي وحين راجعته في الموعد الذي حدده سلمني نسختين من الإرادة الملكية التي تضمنت إعفاء المتهمين الهاربين المذكورين من العقوبات الصادرة بحقهم.

ومن ذكرياتي معه أيضاً أذكر أنه في أوائل عام ١٩٥٦م عندما كنت قائمقاماً لقضاء بشدر زار سعيد قزاز وكان وزير للداخلية مركز

القضاء يرافقه متصرف لواء السليمانية اللواء الركن عمر علي وجرى له استقبال حافل عند مشارف مركز القضاء. .

وما أن دخل مبنى القائمقامية واستراح قليلاً في غرفتي التي كنا فيها نحن الثلاثة الوزير والمتصرف وأنا حتى قال لي أطلب حضور ضابط الشرطة، ولما حضر الضابط سأله الوزير غاضباً بقوله: «لماذا وضعت دوريات الشرطة في حالة تأهب على الطريق عند قدومي إلى القضاء، هل لي أعداء لكي تحميني؟!».

وتدخلت أنا في الأمر وقلت له: «معالي الوزير إن ضابط الشرطة لم يكن يقصد ذلك وإنما قام بأتخاذ تلك الإجراءات لسببين أولهما أنه تقليد أتبعته دوائر الشرطة عند زيارات الوزراء، وثانيهما أن ذلك جرى احتراماً لسيادتكم».

بعد ذلك طلب الوزير إحضار رئيس بلدية القضاء ولما حضر خاطبه الوزير قائلاً: «يبدو أنك لا تؤدي واجباتك جيداً فإذا كانت باحة مبنى القائمقامية والطريق المؤدي إليها غير نظيفتان فكيف هي الحال بالنسبة لبقية أنحاء القضاء؟ وها أنك تشاهد الذباب موجوداً في غرفة القائمقام، هيا أجلب أداة قتل الذباب في الحال!!».

وبقينا المتصرف وأنا صامتين بينما باشر رئيس البلدية بجهوده لمطاردة الذباب في الغرفة وبدأ العرق يتصبب من جبين المسكين!!

ثم أمره الوزير بالتوقف قائلاً له: «كفى. . اذهب إلى عملك» ثم ضحك والتفت إليّ قائلاً: «هل رأيت كيف أعلِّم موظفيك العمل؟».

بعد ذلك قال للمتصرف: «هنالك قضايا لا تستدعي منك أن

تضغط على الناس كثيراً ولأننا معاً أنا وأنت نعتمد على القائمقام فلنترك له الأمر في حل مشاكل الناس».

وقد تأثر المتصرف من هذا الكلام وهذا ما دفعه أن يتصل بي هاتفيًّا بعد يومين أي بعد مغادرة الوزير للسليمانية قائلاً: «إن القطعات العسكرية الموجودة في القضاء خالفت واجباتها عندما قامت بإجراء مراسيم التحية وحرس الشرف لوزير الداخلية أثناء زيارته للقضاء وأن ذلك لا يجوز لأنه شخص مدني لذا أطلب تقديم الضابط الأقدم في تلك القطعات العسكرية لي لمحاسبته بشأن مخالفته تلك».

وقلت للمتصرف أنني المسؤول عن الذي حدث وليس هو فقال لي: «سيد هادي ما العمل معك؟» ثم أنهى المكالمة الهاتفية..

وهنالك حكاية أخرى عن سعيد قزاز تستحق الذكر فعندما أُعلن عن إجراء آخر انتخابات للمجلس النيابي في العراق في نيسان ١٩٥٨م أي قبل قيام ثورة ١٤ تموز بحوالي ثلاثة أشهر كنت قائمقاماً لقضاء كويسنجق وقد استدعاني متصرف اللواء خالد النقشبندي إلى أربيل واصطحبني معه إلى داره ويبدو أنه لم يرد أن يبوح لي بالسر وهو في بناية المتصرفية..

وفي داره أخبرني أن وزير الداخلية سعيد قزاز اتصل به هاتفيًّا وأخبره بأن رئيس الوزراء نوري السعيد يطلب أن يكون النائب عن قضاء كويسنجق في الانتخابات هو فلان الفلاني ولا يجوز أن يكون غيره كما لا يجوز أن يتبع أسلوب التزكية في الانتخابات لأن من خطة نوري السعيد التظاهر بأن الانتخابات حُرَّة ولا سيما في بعض المناطق المعينة مثل كويسنجق والنجف وغيرهما..

كما أخبرني المتصرف أيضاً بأنه تمَّ إحضار سريتين من سرايا شرطة القوة السيارة لهذا الغرض خصيصاً وأنهما ترابطان في مدينة أربيل لتكونا تحت أمرة قائمقام قضاء كويسنجق لضرب من يعترض على إجراءات الحكومة.

فقلت للمتصرف: «سمعاً وطاعة أنني أوعدك بأن يكون الشخص الفلاني نائباً عن كويسنجق ولكن ليس بإمكانك أو بإمكان الوزير أن تفرضوا عليّ خطة معينة للتوصل إلى النتيجة المطلوبة».

فقال المتصرف: «لا يجوز ذلك» قلت له: «وهل تريدون مني قتل الناس وزجهم في السجون من أجل انتصار الحكومة سياسيًّا في الانتخابات؟ وإذا لم يترك لي كيفية معالجة الموضوع كما أراه مناسباً فإني أقدم استقالتي حالَا!».

وبعد أن فكر المتصرف قليلاً قال لي: «افعل ما تراه مناسباً وسوف لن أرسل سريتي قوة الشرطة السيارة إلى كويسنجق ولكن المطلوب هو أن يكون الشخص الفلاني نائباً عن كويسنجق!».

وعدت إلى كويسنجق وبعد يومين تقدم الشخص الفلاني مع ثلاثة أشخاص آخرين لترشيح أنفسهم للانتخابات..

وفي اليوم الثالث زارني في بناية القائمقامية كل من مسعود محمد وكاكه حمه زياد وقالا أنهما كانا في بغداد وقد ألتقيا بوزير الداخلية سعيد قزاز فأخبرهما بأن الانتخابات حُرَّة وطلب منهما ترشيح نفسيهما..

وما أن أكملا حديثهما حتى قمت بغلق باب غرفتي وأمرت بعدم

السماح لدخول أي شخص، وبقينا نحن الثلاثة في الغرفة فقلت لهما: «إن نائب كويسنجق هو فلان الفلاني وأن سيادة الوزير لم يكن صادقاً معكما حين قال أن الانتخابات حرَّة، وأن الخطة المعدة من قبل نوري السعيد رئيس الوزراء خطة انتقامية يتأذى الناس من جرائها فدعوني أخرج من العملية بسلام وأرجو أن لا ترشحا نفسيكما للانتخابات».

وعلى أثر ذلك وافقا على عدم ترشيح نفسيهما للانتخابات، ثم بذلت جهوداً شخصية مع الأشخاص الثلاثة الآخرين كلاً على حدة لإقناعهم بسحب ترشيح أنفسهم من الانتخابات، وبعد أن شرحت لهم الموقف وافقوا على ذلك أيضاً.

ثم جرت الانتخابات وفاز المرشح الفلاني فيها بالتزكية وأرسلت برقية رسمية للمتصرف حول نتائج الانتخابات في كويسنجق بعدها اتصلت به هاتفيًّا وقلت له مازحاً: «هنأ الحكومة بفوز مرشحها المطلوب في الانتخابات في كويسنجق»!

وسألني المتصرف قائلًا: «وماذا أقول لوزير الداخلية؟» فقلت: «قُل له أن قائمقام كويسنجق يقول أن المرشحين الثلاثة الآخرين سحبوا ترشيح أنفسهم وأنه لم يكن بإمكان القائمقام إجبار الناس على ترشيح أنفسهم للنيابة!».

وفي اليوم التالي اتصل بي متصرف أربيل هاتفيًّا وأخبرني بأن وزير الداخلية اتصل به هاتفيًّا أيضاً وسأله عن سبب إتباع أسلوب التزكية في الانتخابات التي جرت في كويسنجق فأخبره المتصرف بأن المرشحين الآخرين سحبوا ترشيحهم!! فرد الوزير قائلاً: «إن

هذه حكاية مُدبرة وقد دبرها القائمقام ومع ذلك نشكره حيث توصلنا إلى النتيجة المطلوبة دون اللجوء إلى اتخاذ العنف!!».. ومرت الأيام، وبعد حوالي ثلاثة أشهر حدثت ثورة ١٤ تموز التي أطاحت بنظام الحكم الملكي في العراق..

ثم سألت المرحوم الجاوشلي فيما إذا كانت ذاكرته تحتفظ بأية معلومات أخرى عن سعيد قزاز بعد قيام ثورة ١٤ تموز وحتى إعدامه فأجابني قائلاً:

خلال الأيام الأولى لقيام ثورة ١٤ تموز اعتقل سعيد قزاز مع عدد آخر من رجالات العهد الملكي ثم جرت محاكمته من قبل المحكمة العسكرية العليا الخاصة التي عُرفت بـ(محكمة الشعب)[1] والتي ترأسها العقيد فاضل عباس المهداوي..

وخلال مدة اعتقاله ومحاكمته كنت متصرفاً للواء السليمانية وكالة وأذكر أن ممثلاً من محكمة الشعب حضر إلى السليمانية

(١) خلال الأيام الأولى لقيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م شكلت المحكمة العسكرية العليا الخاصة والتي عرفت بـ(محكمة الشعب) وكان الغرض من تشكيلها النظر في محاكمة عدد من رجالات العهد الملكي..

وتولى العقيد فاضل عباس المهداوي رئاسة المحكمة مع هيئة ضمت عدداً من الأعضاء كان بينهم ضابط كردي من أعضاء تنظيم الضباط الأحرار وهو المقدم فتاح سعيد الشالي من أهالي السليمانية..

وبعد عدة أشهر تغير مسار جلسات المحكمة من النظر في محاكمة رجالات العهد الملكي إلى محاكمة المتهمين في أحداث الموصل وكركوك ومحاولة اغتيال الزعيم عبد الكريم قاسم وبعد ٨ شباط ١٩٦٣م أُلغيت المحكمة المذكورة.

خلال تلك المدة وألتقى بي في ديوان المتصرفية وأخبرني أن رئيس المحكمة أوفده إلى السليمانية لأغراض تحقيقية للحصول على معلومات بشأن مخالفات وزير الداخلية السابق سعيد قزاز ومتصرف السليمانية السابق اللواء الركن عمر علي[١] ثم رجاني إبداء التسهيلات لمهمته مع الدوائر المختصة للحصول على أية معلومات عن مخالفاتهما . .

كما طلب مني تزويده بأية معلومات شخصية عن مخالفات سعيد قزاز باعتباري كنت قائمقاماً في العديد من الأقضية عندما كان قزاز وزيراً للداخلية وكذلك بالنسبة للشخص الآخر عمر علي باعتباري عملت معه قائمقاماً ضمن لوائه عندما كان متصرفاً في السليمانية . .

وبالنسبة للنقطة الأولى فقد أوعزت إلى مدير الشرطة ومدير الأمن بإبداء التسهيلات الأصولية لمهمة ممثل المحكمة، أما بالنسبة للنقطة الثانية وما يتعلق بمعلوماتي الشخصية فقد أخبرت ممثل المحكمة بأنه ليست لديّ أية معلومات حول مخالفات ارتكبها سعيد قزاز أو عمر علي أو كونهما خالفا القانون في أية قضية معينة . .

---

(١) **اللواء الركن عمر علي** . . كان أحد كبار ضباط الجيش في العهد الملكي، وقد شارك في حرب فلسطين عام ١٩٤٨م وتقلد عدة مناصب عسكرية، وعمل متصرفاً للواء السليمانية في أواخر العهد الملكي . .

اعتقل بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وجرت محاكمته أمام محكمة الشعب التي حكمت عليه بالسجن لبضعة أعوام وبعد إطلاق سراحه غادر العراق إلى الأردن وأقام هناك عدة أعوام مع عائلته . .

توفي عام ١٩٧٤م أثر حادث سيارة قرب الرطبة على الحدود العراقية ـ الأردنية .

وبعد صدور قرار حكم الإعدام عليه من قبل محكمة الشعب في ٤ شباط ١٩٥٩م كنت في بغداد أشغل وظيفة معاون مدير الداخلية العام وقد أصدرت المحكمة أحكاماً مماثلة فيما بعد بحق متهمين آخرين منهم عبد الجبار أيوب وبهجت العطية وعبد الجبار فهمي وكذلك ناظم الطبقجلي ورفعت الحاج سري ومتهمين آخرين في حوادث الموصل وكركوك..

وقد أخبرني وزير الداخلية العميد أحمد محمد يحيى أنه ألتقى بالزعيم عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء آنذاك وكان مع العميد أحمد الفريق الركن نجيب الربيعي رئيس مجلس السيادة وعدد آخر من الوزراء وقد رجوا جميعاً الزعيم عبد الكريم قاسم بأن لا ينفذ حكم الإعدام بحق سعيد قزاز والمتهمين الآخرين وقد وعدهم الزعيم خيراً بعد دراسة الموضوع..

وبعد حوالي أسبوع وتحديداً في ليلة ١٩/ ٢٠ أيلول وبينما كنت أواصل عملي في ديوان وزارة الداخلية وكانت الساعة حوالي الحادية عشرة والنصف ليلاً وردت إلينا برقية كانت تتضمن الأمر الصادر بتنفيذ حكم الإعدام بحق سعيد قزاز والمتهمين الآخرين على أن يتم تنفيذ الحكم في صباح اليوم التالي..

وفي الحال اتصلت هاتفيًّا بوزير الداخلية العميد أحمد محمد يحيى وكان في تلك الأثناء موجوداً في داره، وأطلعته على مضمون البرقية ورجوته بأن يبذل مساعيه لدى الزعيم عبد الكريم قاسم في محاولة أخيرة لعدم تنفيذ حكم الإعدام، فأخبرني الوزير أنه لم يعد هناك مجال الآن لبحث هذا الموضوع وقال أن الزعيم وعدهم خيراً قبل

أسبوع وتساءل الوزير قائلاً لا أدري ما هي الدوافع التي جعلته يتخذ قرار تنفيذ الحكم؟

ولا بد من الإشارة إلى أن مجلس الوزراء لم يعقد اجتماعه المعتاد في تلك الليلة ويبدو أن عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء تعمد ذلك لكي لا تحصل في اجتماع المجلس مداخلات بشأن الموضوع . .

وفي صباح يوم ٤ أيلول ١٩٥٩م نفذ حكم الإعدام بحق سعيد قزاز للأسف ولم يكن الرجل يستحق ذلك المصير . . وإذا كان لا بد من اتخاذ إجراء بحقه فقد كان بالإمكان الحكم عليه بالسجن لمدة معينة ريثما يستقر نظام الحكم الجمهوري الجديد، هذا في أسوأ الاحتمالات بل كان الأجدر بعبد الكريم قاسم أن يستعين بأشخاص من أمثال سعيد قزاز من وزراء العهد الملكي ويجعلهم كمستشارين لديه . .

وعلى أية حال فقد كان المرحوم سعيد قزاز أحد أشهر رجالات عصره وقد تدرج في الوظائف الإدارية من كاتب إلى مدير للتحريرات إلى مدير ناحية ثم إلى قائمقام وإلى متصرف وإلى وزير وقد استحق بكل جدارة الكرسي الذي أشغله كوزير للداخلية ولأكثر من مرة . .

كما كان موظفاً مثالياً ونزيهاً للغاية ولسوء حظه أنه أصبح وزيراً في أواخر أيام العهد الملكي أو مرحلة شيخوخة ذلك العهد الذي كان يخطط سياسته العامة نوري السعيد الذي كانت توجهاته وخططه في الحكم لا تواكب تطور الزمن . .

مع محمد حديد

وزير المالية في عهد الزعيم عبد الكريم قاسم



وروى لي هادي الجاوشلي ذكرياته عن محمد حديد السياسي العراقي المعروف والذي كان نائباً من نواب المعارضة في العهد الملكي ووزيراً من وزراء عبد الكريم قاسم فقال:

● ابتداءً لا بد من أذكر أن محمد حديد[1] هو أحد أقطاب

---

(١) **محمد حديد**.. من مواليد عام ١٩٠٦م في مدينة الموصل حصل على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة لندن عام ١٩٣١م.

ساهم في تأسيس الحزب الوطني الديمقراطي عام ١٩٤٦م وانتخب نائباً لرئيس الحزب.

انتخب نائباً عن مدينة الموصل في مجلس النواب العراقي خلال الأعوام ١٩٣٧ و١٩٤٨ و١٩٥٤م. =

الحزب الوطني الديمقراطي في العراق ورفيق درب المرحوم كامل الجادرجي في نضاله الوطني قبل قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م، وقد عُيِّن في اليوم الأول لقيام الثورة وزيراً للمالية، وكان اختياره لهذا المنصب خير اختيار فقد كان ذا ثقافة عالية وديمقراطي التفكير وحائزاً على شهادة العلوم الاقتصادية في إنكلترا وينتمي إلى عائلة معروفة في مدينة الموصل..

وقد تعرفت على محمد حديد لأول مرة في أواسط عام ١٩٥٩م حيث كلفني العميد أحمد محمد يحيى وزير الداخلية ذات يوم للقيام بزيارة محمد حديد وزير المالية في مكتبه بديوان الوزراة بناءً على طلبه لأنه ينوي الاستفسار مني حول موضوع تعيين أحد الأشخاص من أهالي مدينة أربيل[1] في إحدى الوظائف الهامة في وزارة المالية..

وهكذا زرته في مكتبه الرسمي في الوزارة وكنت آنذاك أشغل منصب مدير الداخلية العام وكالةً فاستقبلني محمد حديد على انفراد وقال لي: «في نيتي تعيين الشخص الفلاني من أهالي مدينة أربيل وقد سألت عنه من أحدهم فذكر لي أموراً عنه لا يصدقه عقلي وقد طلبتك لاستشارتك وإبداء رأيك حول الشخص المذكور» وكان جوابي إيجابيًّا بشأن الموضوع لأن الأمور التي قيلت بشأن الشخص المذكور كانت غير صحيحة..

= عُيِّن وزيراً للتموين عام ١٩٤٦م ووزيراً للمالية في ١٤ تموز ١٩٥٨م لغاية ٢٣ نيسان ١٩٦٠م وقد أقام في لندن خلال الأعوام الأخيرة من حياته وتوفي هناك عام ١٩٩٩م، عاش ٩٣ عاماً.

(١) لم يذكر لي الجاوشلي اسم الشخص المذكور.

وفي أحد الأيام أوائل عام ١٩٦٠م كلفني وزير الداخلية للالتقاء مع وكيل وزارة المالية للتداول بشأن تنظيم الميزانية الخاصة لوزارة الداخلية، وبعد انتهاء تداولنا معاً والذي استغرق زهاء ساعة واحدة بقي الخلاف في الرأي بيننا قائماً حول بعض النقاط فاستصحبني معه للالتقاء مع وزير المالية محمد حديد حيث تمَّ حسم الموضوع بيننا من قبله . .

وبعد بضعة أيام زار محمد حديد وزارة الداخلية وكان ينوي الالتقاء بالوزير الذي صادف أن كان مجتمعاً في تلك الأثناء مع مسؤولين آخرين لذا فإنه توجه إلى غرفتي وأمضى بعض الوقت في الحديث معي لحين انتهاء اجتماع الوزير.

واستمر حديد في منصبه كوزير للمالية لغاية يوم ٢٣ نيسان ١٩٦٠م حيث قدم استقالته من منصبه ومن الحزب الوطني الديمقراطي إثر خلاف حصل بينه وبين كامل الجادرجي . .

وبعد ذلك قدم محمد حديد مع عدد من مؤيديه طلباً إلى وزارة الداخلية لتأسيس حزب سياسي جديد باسم الحزب الوطني التقدمي وأتذكر أنه راجع ديوان الوزارة خلال تلك الفترة مرتين مع بعض أعضاء حزبه لمتابعة الحصول على إجازة الحزب المذكور . .

وقد ساند حزبه الجديد فيما بعد نظام حكم الزعيم عبد الكريم قاسم مساندة قوية لكن بعد ذلك حصل بعض الخلافات بين محمد حديد والزعيم عبد الكريم قاسم حول مطاليب الحزب بشأن رفع الأحكام العُرفية وإنهاء فترة الانتقال والبدء بالانتخابات للمجلس الوطني . .

وكان أكثرية أعضاء إتحاد الجمعيات الفلاحية في مدينة الموصل ومدن وسط وجنوب العراق ينتمون إلى الحزب المذكور وكان الوطني المخلص (عراك الزكم) يتولى رئاسة إتحاد الجمعيات الفلاحية في العراق آنذاك..

ولم تصل الخلافات بين محمد حديد والزعيم إلى درجة القطيعة ورغم أن حديد كان خارج مناصب الدولة عند الإطاحة بنظام حكم عبد الكريم قاسم في ٨ شباط ١٩٦٣م فقد تمَّ اعتقاله وزجه في السجن رقم (١) ثم في سجن الموقف العام باعتباره كان من أنصار نظام حكم الزعيم عبد الكريم قاسم وقد كُنت من ضمن المعتقلين آنذاك، وخلال مدة اعتقالنا معاً توطدت العلاقة بيننا أكثر فأكثر وبعد حوالي عام واحد تمَّ إطلاق سراحنا..

وعندما أعلن الرئيس عبد السلام محمد عارف تأميم المصارف وشركات التأمين والمصانع الكبيرة يوم ١٤ تموز ١٩٦٤م تضرر السيد محمد حديد كثيراً باعتباره من رجال الأعمال مع غيره من جراء تلك القرارات غير المدروسة والتي أثبتت الأيام فيما بعد خطأها حيث ألحقت أضراراً كثيرة بالاقتصاد العراقي..

ومن ذكرياتي الأخرى معه أنه خلال مدة إقامتي في بغداد حتى عام ١٩٧٦م استمرت علاقتي معه حيث كُنت أزوره بين فترة وأخرى في داره الكائنة آنذاك خلف مبنى القصر الأبيض ثم انقطعت العلاقة بيننا إثر انتقالي للإقامة في مدينتي أربيل..

أما انطباعاتي الشخصية عن محمد حديد فهي أنه كان سياسيًّا يتصف بصفات ممتازة، وكانت له آراء ديمقراطية متزنة، وكان يحترم حقوق القوميات والأقليات المختلفة في العراق، وكان من مؤيدي حصول الأكراد على حقوقهم القومية المشروعة.

مع هاشم جواد

وزير خارجية العراق في عهد الزعيم عبد الكريم قاسم



سألت هادي الجاوشلي عن ذكرياته مع هاشم جواد وزير الخارجية في عهد عبد الكريم قاسم فقال:

● علاقتي مع المرحوم هاشم جواد[1] كانت محدودة وأذكر أنني

---

(1) **هاشم جواد**.. من مواليد عام ١٩١١م في بغداد، أكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها.. ثم التحق بالجامعة الأميركية في بيروت وأكمل دراسته فيها حاصلاً على بكالوريوس في العلوم عام ١٩٣٢م.

كان أول تعيينه في وزارة الخارجية العراقية عام ١٩٣٤م ونسب للعمل في الممثلية الدائمة لدى عصبة الأمم في جنيف.. ثم أشغل مناصب دبلوماسية عديدة أهمها ممثلاً دائماً للعراق في الأمم المتحدة بدرجة وزير مفوض عام ١٩٥٦م. ثم عُيّن =

رأيته لأول مرة خلال حضورنا مع مسؤولين آخرين في الدولة للحفل الرسمي الذي أقيم يوم ١٤ تموز ١٩٥٩م بمناسبة الذكرى السنوية الأولى لقيام ثورة ١٤ تموز ولكن لم يحصل التعارف بيننا خلال الحفل المذكور. .

لكني تعرفت عليه بعد مرور حوالي شهر حيث شُكلت لجنة خاصة في ديوان وزارة الخارجية برئاسته لمعرفة مدى مسؤولية الحكومة العراقية عن مقتل بعض الأجانب في العراق من الرعايا البريطانيين والأمريكيين الذين كان عددهم حوالي خمسة أشخاص وذلك خلال الأيام الثلاثة الأولى من قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م وكذلك لتحديد التعويض المطلوب دفعه لأفراد عوائل الأجانب المذكورين، وضمت اللجنة في عضويتها ممثلي وزارات الدفاع والداخلية والمالية وكُنت ممثلاً لوزارة الداخلية في اللجنة المذكورة التي أنهت أعمالها وحسمت القضية خلال أربع جلسات. .

وبعد ذلك كنت ألتقيه خلال الاحتفالات الرسمية التي كانت تقام في المناسبات الوطنية. .

كان هاشم جواد يؤمن إيماناً كاملاً بمبادئ سياسة الزعيم عبد الكريم قاسم وكان الزعيم يثق به ويعتمد عليه كُليًّا في شؤون السياسة الخارجية ويستشيره في أمور كثيرة، وقد قيل أن مسودة قانون الأحزاب والجمعيات لعام ١٩٦٠م أُعدت من قبله. .

= وزيراً للخارجية العراقية في ٧ شباط ١٩٥٩م واستمر في منصبه لغاية ٨ شباط ١٩٦٣م، وكان يجيد عدة لغات وله مؤلفات عديدة في القضايا السياسية والاجتماعية.

كان هاشم جواد يسعى للعمل على تحسين علاقات العراق مع الدول العربية وكسر طوق العُزلة التي كان يعاني منها العراق في عهد الزعيم عبد الكريم قاسم فقد كانت علاقات العراق مع مصر على وشك القطيعة آنذاك، والعلاقات مع السعودية والأردن وأكثرية الدول العربية ضعيفة جدًّا وما عدا وجود بعض التقارب مع المغرب وتونس والجزائر التي كانت قد نالت استقلالها حديثاً، فقد كانت علاقات العراق مع إيران سيئة، ومع تركيا ضعيفة ومع الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية ضعيفة ومتذبذبة. .

أما العلاقات مع الدول الاشتراكية فقد كانت قوية أحياناً وتتأثر أحياناً أخرى مع ظروف العراق الداخلية أي في ضوء علاقات عبد الكريم قاسم مع الحزب الشيوعي العراقي ورغم ذلك كانت العلاقات مع الإتحاد السوفيتي حسنة. .

وفي خضم تلك الأجواء المحفوفة بالمخاطر والمليئة بالمفاجآت كان هاشم جواد يمارس عمله كوزير للخارجية ويحاول إدارة شؤون وزارته على الوجه المطلوب طبقاً لمصلحة العراق العامة. . ويمتلك خبرة طويلة في مجال العمل الدبلوماسي ولم يكن منتمياً لأي حزب سياسي، وقد استمر في منصبه كوزير للخارجية لغاية يوم ٨ شباط ١٩٦٣م حيث أطيح بنظام حكم الزعيم عبد الكريم قاسم، وعلى إثر ذلك جرى اعتقاله مع بعض الوزراء ووكلاء الوزارات وبعض كبار الضباط العسكريين. .

وآخر لقاء لي مع هاشم جواد كان في السجن رقم (١) في معسكر الرشيد ببغداد حيث كُنت من ضمن المعتقلين معه. .

وخلال فترة اعتقاله في السجن المذكور جرى توفير الأجواء المريحة له وذلك من خلال تخصيص غرفة خاصة له مع اللواء الركن أحمد صالح العبدي رئيس أركان الجيش السابق كذلك تمَّ توفير سرير النوم الحديدي لهما دون سائر المعتقلين الآخرين من رجالات عهد عبد الكريم قاسم والذين كانوا ينامون على الأرض. .

ولا أدري سبب تلك الرعاية لهما من قبل إدارة السجن دون سواهما، بعد ذلك تمَّ نقلنا من هناك إلى سجن الموقف العام في منطقة باب المعظم. .

وقد تمَّ إطلاق سراح هاشم جواد قبل زملائه الوزراء المعتقلين وبعد مدة غادر العراق، واستقر في بيروت لعدة سنوات عمل خلالها مديراً لأحد المكاتب التابعة لهيئة الأمم المتحدة حتى وفاته هناك في أوائل السبعينات.

أما انطباعاتي الشخصية عن هاشم جواد والتي استنتجت بعضها خلال مدة اعتقالنا معاً فهي أنه كان ذا شخصية قوية وثقافة عالية ومُصراً على رأيه وعنيداً أحياناً أكثر من اللازم.

مع خالد النقشبندي

عضو مجلس السيادة في عهد الزعيم عبد الكريم قاسم



وروى لي هادي الجاوشلي ذكرياته عن العقيد الركن خالد النقشبندي الشخصية الكردية المعروفة والذي عين عضواً في مجلس السيادة بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م فقال:

● في عام ١٩٥٦م كنت قائمقاماً لقضاء بشدر ضمن لواء السليمانية وكان خالد النقشبندي[1] قائمقاماً لقضاء حلبجة ضمن

(١) العقيد الركن خالد النقشبندي.. شخصية كردية معروفة، ولد في ناحية بامرني التابعة لقضاء العمادية عام ١٩١٦م، وأكمل دراسته الابتدائية فيها والمتوسطة في الموصل والاعدادية في بغداد تخرج من الكلية العسكرية عام ١٩٣٧م ومن كلية =

ذلك اللواء، وأصدرت وزارة الداخلية آنذاك أمراً بتعيين عدد من مدراء النواحي ونسبت البعض منهم للعمل ضمن نواحي لواء السليمانية ولأن هؤلاء لم تكن لديهم الخبرة الوظيفية فقد أمر متصرف لواء السليمانية آنذاك اللواء الركن عمر علي بإقامة دورة إدارية لهم في مركز اللواء لمدة عشرة أيام..

وكان (النقشبندي وأنا) من ضمن القائمقامين الذين كلفوا بإلقاء المحاضرات على المشاركين في الدورة المذكورة، وخلال أيام إقامة الدورة تعرفت عليه لأول مرة..

وخلال العام المذكور زُرت إيران زيارة خاصة وأذكر أن النقشبندي أوصاني بأن أجلب له من هناك بعض الكتب الأدبية والتاريخية باللغة الفارسية وقد جلبتها له بعد عودتي إلى العراق..

وبعد مرور مدة من الزمن نُقلت قائمقاماً لقضاء كويسنجق، وعُيِّن هو متصرفاً للواء أربيل في عام ١٩٥٧م وخلال تلك المدة استمرت علاقتي معه وأذكر أنه زار قضاء كويسنجق بصحبة وزير الداخلية آنذاك سامي فتاح حيث كنت في مقدمة مستقبليهما ومودعيهما..

واستمر النقشبندي في منصبه كمتصرف لأربيل حتى قيام ثورة

= الأركان عام ١٩٤٥م وبعدها في كلية الحقوق عام ١٩٤٥. أشغل مناصب عديدة كان آخرها منصب عضو مجلس السيادة الذي تشكل بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م، توفي عام ١٩٦١م عن عمر يناهز الـ(٤٥) عاماً..

١٤ تموز ١٩٥٨م، وفي اليوم الأول للثورة عُيِّن عضواً في مجلس السيادة[١] فهنأته هاتفيًّا من كويسنجق بمناسبة تعيينه بمنصبه الجديد. .

ولقد جاء اختياره لعضوية مجلس السيادة اختياراً مُوفقاً فقد كان النقشبندي ينتمي إلى أُسرة كردية معروفة لها مكانتها الدينية والاجتماعية المرموقة، كما كان أحد كبار ضباط الجيش العراقي في السابق، إضافة لكونه كان موظفاً إداريًّا كفوءاً يتمتع بصفات حميدة وأعتقد على هذا الأساس اختاره قائد ثورة ١٤ تموز الزعيم عبد الكريم قاسم شخصيًّا ليكون عضواً في مجلس السيادة كما كانت تربط بين الاثنين معرفة سابقة. .

وخلال الأشهر الأولى لقيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م ترأس النقشبندي وفداً عراقيًّا رفيع المستوى ضمَّ عدداً من الوزراء[٢] زار مصر وتونس والمغرب حيث ألتقى الوفد بالرئيس المصري جمال عبد الناصر والرئيس التونسي الحبيب بورقيبة والملك المغربي محمد الخامس. . .

وعندما كان النقشبندي يُشغل منصب عضو مجلس السيادة

---

(١) **تشكل مجلس السيادة** في اليوم الأول لقيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م، وكان المجلس برئاسة الفريق الركن نجيب الربيعي وعضوية محمد مهدي كبة والعقيد الركن خالد النقشبندي، وقد عُرف الأشخاص الثلاثة بماضيهم الوطني وسمعتهم الطيبة في الأوساط العامة.

(٢) ضم الوفد الذي ترأسه خالد النقشبندي، عدداً من الوزراء هم صديق شنشل وزير الإرشاد ومصطفى علي وزير العدل وبابا علي الشيخ محمود وزير المواصلات وفؤاد الركابي وزير الإعمار وبعض المسؤولين الآخرين.

وكنت أُشغل منصب مدير الداخلية العام استمرت زياراتي له في مكتبه الرسمي بين الحين والآخر..

ومن ذكرياتي معه أيضاً ان مجيد كمونة المفتش الإداري في ديوان وزارة الداخلية دعانا (النقشبندي وأنا) لزيارة مدينتي كربلاء والنجف خلال أحد أيام العُطل الرسمية في صيف عام ١٩٥٩م، وقد لبينا دعوته وزُرنا العتبات المقدسة في كربلاء والنجف، وتناولنا طعام الغداء في دار شقيقه عبد الحسين كمونة والذي كان أحد النواب السابقين في العهد الملكي..

ثم زُرنا الإمام والمرجع الديني المرحوم محسن الحكيم الذي رحب بنا، ويبدو أن علاقته مع متصرف كربلاء آنذاك عبود الشوك لم تكن على ما يرام، لذلك بعد عودتنا إلى بغداد كان الإمام الحكيم يوفد ابن شقيقته الذي أعتقد كان اسمه عبد الهادي لزيارتي في ديوان وزارة الداخلية بين حين وآخر لمتابعة معاملات الناس من أهالي كربلاء وخاصة الذين لهم صلة بالمرجعية الدينية.

وفي يوم ٢٧ تشرين الثاني ١٩٦١م فوجئ الجميع بوفاة النقشبندي وهو في ريعان شبابه، وفي صباح اليوم التالي جرى تشييع جثمانه إلى مثواه الأخير في جامع الشيخ عبد القادر الگيلاني ببغداد..

وشارك في التشييع الفريق الركن نجيب الربيعي رئيس مجلس السيادة والزعيم عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والذي ألقى كلمة خلال التشييع قال فيها أن النقشبندي كان أميناً صادقاً مخلصاً في

واجباته ثم تقبل رئيس مجلس السيادة ورئيس الوزراء تعازي أعضاء السلك الدبلوماسي والملحقين العسكريين ورجال الدين، ونكست الأعلام على مباني دوائر الدولة في جميع العراق حداداً على وفاته..

وفي يوم ٢٦ كانون الثاني ١٩٦٢م أُقيم للنقشبندي حفل تأبيني في قاعة الشعب ببغداد وشكلت لجنة للإشراف على الحفل التأبيني برئاسة العميد أحمد محمد يحيى وزير الداخلية وكنت أحد أعضاء اللجنة وقد حضر الحفل الفريق الركن نجيب الربيعي والزعيم عبد الكريم قاسم والوزراء وعدد كبير من المسؤولين.

وهكذا رحل عنا خالد النقشبندي تاركاً الذكر الطيب فقد كان إداريًّا حازماً يتصف بالنزاهة والاستقامة والخُلق الرفيع، ولم يكن ينحاز إلى أية جهة أو حزب سياسي، وكان ذا إحساس قومي، ومن المعجبين بشخصية الزعيم الكردي الراحل مصطفى البارزاني ومن المؤيدين لعودته إلى العراق إثر قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م.

مع اللواء الركن علاء الدين محمود

أول متصرفي أربيل في العهد الجمهوري



كما سألتُ الجاوشلي عن ذكرياته مع اللواء الركن المتقاعد علاء الدين محمود[1] أول متصرفي لواء أربيل في العهد الجمهوري فقال:

---

(١) **علاء الدين محمود**: ولد في بغداد عام ١٩١٠م وأكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها، ثم التحق بالكلية العسكرية وتخرج فيها برتبة ملازم ثان بعدها التحق بكلية الأركان وتخرج فيها ثم أصبح معلماً فيها برتبة نقيب ركن.

وفي عام ١٩٤٩م كُلف بتدريس ومرافقة الملك فيصل الثاني خلال مدة دراسته في كلية هارو في بريطانيا، بعد ذلك أصبح رئيساً لمرافقي الملك.

وفي عام ١٩٥٣م أصبح آمراً للكلية العسكرية في بغداد ثم أصبح مديراً للإدارة بوزارة الدفاع برتبة لواء ركن حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م.

توفي في بغداد عام ٢٠٠٠.

● لم أكُن قد سمعتُ بأسمه قبل قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م لكن في اليوم الأول للثورة سمعت من إذاعة بغداد نبأ تعيينه متصرفاً للواء أربيل، وقد ألتحق بمنصبه الجديد يوم ١٦ تموز وكنت آنذاك قائمقاماً لقضاء كويسنجق فاتصلت به هاتفيًّا من هناك وهنأته بمناسبة تسلمه منصبه الجديد..

وبعد مرور أقل من أسبوع على مباشرته بوظيفته الجديدة زار كويسنجق فألتقيت به لأول مرة، وقلت له بسبب تبدل الأحوال السياسية أرى من المناسب عدم بقائي في كويسنجق، وقد استغرقت زيارته يوماً واحداً حيث عاد إلى أربيل..

وفي اليوم التالي اتصل بي هاتفيًّا وطلب مني المجيء إلى أربيل والبقاء فيها لبضعة أيام لحسم بعض الدعاوى بموجب نظام دعاوى العشائر، وخولني صلاحياته بهذا الخصوص، وبينما كنت أواصل عملي في أربيل صدر قرار من الحكومة الجديدة تمَّ بموجبه إلغاء نظام دعاوى العشائر..

وفي ٦ آب ١٩٥٨م فوجئنا معاً بسماع نبأ تعييني من إذاعة بغداد رئيساً لبلدية أربيل بقرار صادر من مجلس الوزراء وهكذا عملت معه مدة حوالي شهرين في أربيل..

وفي ٤ أيلول ١٩٥٨م باشرت بوظيفتي الجديدة متصرفاً للواء السليمانية وكالة، وخلال مدة عملي في السليمانية إتصل بي هاتفيًّا من أربيل ذات يوم وعاتبني قائلاً: «أستاذ هادي إنك طلبت من وزارة الداخلية أن ينقلوا لك الموظف الفلاني من أربيل إلى السليمانية

فنقلوه، ثم طلبت نقل الموظف الفلاني الآخر فنقلوه أيضاً، والآن اخترت أحسن موظفي لواء أربيل لنقله إلى لواء السليمانية، لذا أرجو أن تكف عن المطالبة بنقل أحمد عبد القادر النقشبندي ليكون معاون متصرف الإدارة المحلية في السليمانية أريده أن يبقى في وظيفته مديراً للتحريرات في أربيل يعاونني في تمشية أعمالي» فأجبته بناءً على رغبتك أنني سوف لن أؤكد على وزارة الداخلية بعد الآن لنقل الموظف المذكور إلى السليمانية.

وفي ١٩ كانون الثاني ١٩٥٩م نُقلتُ إلى وظيفة معاون مدير الداخلية العام في بغداد وبعد مدة صادف أن زُرت مدينتي أربيل في إجازة خاصة أمدها (١٥) يوماً..

وخلال مدة إجازتي في أربيل زرت علاء الدين محمود زيارة مجاملة في مكتبه بديوان المتصرفية فقال لي مازحاً: «كاك هادي.. يبدو أن أعمال الدولة أصبحت متوقفة عليك فقد اتصلت هاتفيًا بوزارة الداخلية لمتابعة موضوع مُعين فأخبروني بأنه لا يمكن إنجاز ذلك الموضوع إلّا بعد انتهاء إجازتك وعودتك إلى بغداد»!

وبعد يومين وبينما كنت ما أزال مُتمتعاً بإجازتي في أربيل اتصل بي علاء الدين محمود هاتفيًا وقال: «كاك هادي ألم أقول لك أن أعمال الدولة أصبحت متوقفة عليك؟ لقد اتصل بي وزير الداخلية اليوم هاتفيًا وأخبرني بضرورة قطع إجازتك وعودتك إلى بغداد بسرعة لأن مدير الداخلية العام مريض ولا يوجد من يقوم بتمشية أعماله في غيابه سواك». وهكذا قطعت زيارتي لأربيل وعدت إلى بغداد..

واستمر علاء الدين محمود في منصبه كمتصرف للواء أربيل لغاية شهر نيسان ١٩٦١م حيث عُيِّن بعد ذلك بمنصب مدير الطيران المدني العام في بغداد وكنت آنذاك أُشغل منصب وكيل وزارة الداخلية حيث كنا نلتقي معاً ونتبادل الزيارات بين فترة وأخرى لغاية ٨ شباط ١٩٦٣م حيث أُحلت أنا على التقاعد وبعد أشهر أُحيل هو الآخر على التقاعد. .

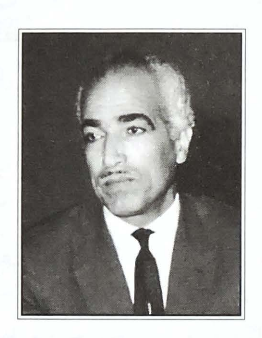
ولا بد من الإشارة أن علاء الدين محمود كان أحد أساتذة كلية الأركان خلال عام ١٩٤١م وكان الزعيم عبد الكريم قاسم أحد تلامذته في الكلية آنذاك.

وقد اختاره الزعيم عبد الكريم قاسم شخصيًّا ليتولى منصب متصرف لواء أربيل في اليوم الأول لقيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م لوجود معرفة سابقة بينهما ولأن علاء الدين محمود سبق له العمل في بعض الوحدات العسكرية في المناطق الشمالية وفي لواء أربيل بالتحديد. .

إما انطباعاتي الشخصية عنه فأقول أنه كان رجلاً صادقاً هادئاً وقوراً، وإداريًّا ناجحاً يحسم الأمور بنظرة واقعية، وخلال مدة عمله متصرفاً للواء أربيل قام بأعمال جليلة في المدينة من الناحية العمرانية، ويعود له الفضل الأول في استقرار الأوضاع العامة فيها خلال تلك الأيام المضطربة من عام ١٩٥٩م أثناء وقوع الأحداث المؤسفة في مدينتي الموصل وكركوك، ومن صفاته الحميدة الأخرى أنه لم يكن ينفعل بسرعة مثل بعض الضباط العسكريين بل كان يأخذ الأمور بدراسة وتفهم.

مع أحمد محمد يحيى

وزير الداخلية في عهد الزعيم عبد الكريم قاسم



روى هادي الجاوشلي ذكرياته عن العميد الركن أحمد محمد يحيى[1] وزير الداخلية في عهد الزعيم عبد الكريم قاسم فقال:

---

(١) **العميد الركن أحمد محمد يحيى**.. من مواليد الموصل عام ١٩١٦م، أكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها، وتخرج في الكلية العسكرية ببغداد عام ١٩٣٥م ثم تخرج في كلية الأركان ببغداد عام ١٩٤٢م، كان مرافقاً للملك فيصل الثاني خلال مدة دراسته في لندن قبل تتويجه عام ١٩٥٣م، وتولى مناصب عسكرية عديدة كان آخرها آمر موقع البصرة.

بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م أصبح وزيراً للداخلية بتاريخ ١٩٥٨/١٠/١م وكان من أصدقاء عبد الكريم قاسم القدامى وموضع ثقته واستمر في منصبه وزيراً للداخلية لغاية ٨ شباط ١٩٦٣ حيث أحيل على التقاعد واعتقل لمدة عدة أشهر ثم أطلق =

● ابتداءً لا بد من التذكير أن أحمد محمد يحيى هو ثاني وزير للداخلية في العهد الجمهوري، وقد تولى هذا المنصب يوم ٣٠ أيلول ١٩٥٨م خلفاً لوزير الداخلية السابق العقيد الركن عبد السلام محمد عارف، وقد استمر العميد أحمد في منصبه هذا لغاية يوم ٨ شباط ١٩٦٣م، وإضافة لكونه وزيراً للداخلية فقد أشغل ومنذ عام ١٩٦١م منصب وزير الإصلاح الزراعي وكالة، لذا كان يداوم يوميًّا ومنذ الصباح وحتى قبل الظهر في وزارة الإصلاح الزراعي ثم بعد ذلك كان يأتي إلى وزارة الداخلية ليداوم فيها..

وخلال مدة توليه منصب وزير الداخلية مرت على العراق فترات عصيبة لا سيما خلال عام ١٩٥٩م حيث جرت أحداث الموصل وكركوك وتعرض الزعيم عبد الكريم قاسم لمحاولة اغتيال فاشلة..

وكان العميد أحمد من خريجي كلية الأركان بامتياز إضافة لاجتيازه دورات عسكرية في خارج العراق، وكان إنساناً مستقيماً ونزيهاً وذا ثقافة عالية، وكان مرافقاً للملك فيصل الثاني ومُقرباً من العائلة المالكة فقد كان مُطلعاً على الأسباب التي أدت إلى سقوط نظام الحكم الملكي في العراق..

وقد اختاره الزعيم عبد الكريم قاسم ليكون وزيراً للداخلية فعمل

= سراحه حيث أقام في بغداد بعيداً عن الأضواء وعانى من المرض خلال الأعوام الأخيرة من حياته وبقي أعزباً لم يتزوج حتى وفاته في بغداد في شهر تموز ١٩٩٨م عن عمر ناهز الـ(٨٢) عاماً، كان عسكريًّا ناجحاً وإداريًّا كفوءاً، لم ينتم إلى أي حزب سياسي..

مع الزعيم بإخلاص واندفاع مستفيداً من تجاربه السابقة، ورغم أن الظروف كانت تتطلب منه كوزير أن يساير مختلف القوى السياسية لكنه لم يميز بين الفئات أو العناصر أو الطوائف بسبب المبدأ أو الدين أو العنصر أو الطائفة، وكان يسعى لتطوير أجهزة الدولة إلى أجهزة ديمقراطية . .

وقد عملت مع العميد أحمد محمد يحيى في وزراة الداخلية مدة أكثر من ثلاثة أعوام أشغلت خلالها وظائف معاون مدير عام ثم مدير الداخلية العام وبعدها وكيل الوزارة، **لذا فإن ذكرياتي معه كثيرة وسأذكر البعض منها . .**

ذات يوم من عام ١٩٥٩م وفي أعقاب أحداث الموصل وكركوك حيث كان الجو السياسي متوتراً آنذاك، وكانت الأعمال تسير في ديوان وزارة الداخلية بشكل مضطرب بسبب تدخلات دائرة الحاكم العسكري العام، وكنت معاوناً لمدير الداخلية العام استدعاني العميد أحمد وأخبرني أن (جودت النائب) مدير الداخلية العام مريض وينوي الحصول على إجازة مرضية لمدة شهرين لذا فإنه اختارني لتولي وظيفة المدير العام وكالة طوال مدة إجازته . .

فقلت للوزير بأنني حديث العهد بشؤون ديوان وزارة الداخلية وقد قضيت معظم حياتي الوظيفية بين الجبال والوديان كمدير ناحية أو قائمقام لذا أرجو اختيار أحد المفتشين الإداريين مؤقتاً لتولي تلك الوظيفة ريثما يعود المدير العام، لكن الوزير لم يقبل اعتذاري لذا باشرت في اليوم التالي بتولي الوظيفة المذكورة . .

وبعد مضي أسبوع واحد راجعت الوزير وقلت له لا يمكنني الاستمرار في تولي وظيفة مدير الداخلية العام وكالة إذا لم تكن لي حرية التصرف المطلق بالنسبة لشؤون ديوان الوزارة لأنني عندما أريد إتخاذ قرار ما يُراجعك موظف أو مسؤول فتتخذ أنت قراراً آخر، وقد وعدني الوزير بأنه سوف يُراعي مثل هذه الحالات مستقبلاً . .

وبعد أيام قام أحد موظفي الوزارة بإجراء عمل معين لأن أحد ضباط وزارة الدفاع أمره هاتفيًّا للقيام بذلك وبدون علمي وعندما علمت بذلك تركت وظيفتي في ديوان الوزارة وذهبت إلى داري احتجاجاً دون أن أخبر الوزير بذلك. .

وعندما علم الوزير بذلك اتصل بي هاتفيًّا في داري طالباً مني الالتحاق بوظيفتي في الوزارة لكني لم أستجب لطلبه. . وفي مساء اليوم نفسه زارني في داري وفد ضم ثلاثة من كبار موظفي الوزارة هم مدير الداخلية العام جودت النائب الذي كان ما يزال متمتعاً بإجازته والمفتش الإداري عبد القادر الحيدري ومدير الشعبة السياسية مصطفى عبد الجبار وأخبروني أن الوزير يطلبني في صباح اليوم التالي لمدة عشر دقائق. .

وقد قبلت توسطهم وفي اليوم التالي توجهت إلى الوزارة لكني لم أذهب إلى غرفتي بل جلست في غرفة أخرى لحين حضور الوزير، وعندما حضر الوزير طلبني وقال لي: «هل تعتقد أنه ليس هنالك شخص آخر سواك يُمكن أن يشغل هذه الوظيفة؟! وهل من أجل سواد عينيك أنني أرغب في بقاءك بالوزارة؟! ولكن ظروف البلد حرجة الآن وأن مدير الداخلية العام ترك الوظيفة بحجة المرض

وعليه فإن من واجبك الوطني تحمل هذه المعاناة!! وأن الأمر الذي انزعجت منه وجعلك تترك الوظيفة فأنا أؤيدك في ذلك».

فقلت له: «إذن يجب عدم تدخل دائرة الحاكم العسكري العام في شؤون وزارتنا».

فضحك الوزير وتصافحنا وباشرت بوظيفتي مجدداً وعلى إثر ذلك أصبحت مُطلق التصرف في شؤون ديوان الوزارة مما أتاح لي القيام بإجراء بعض الإصلاحات في حدود وظيفتي..

ومما أتذكره أنني عندما كنت وكيلاً لوزارة الداخلية كان يوجد ضمن موظفي ديوان الوزراة موظف مشاغب ومغرور لأنه كان مسنوداً من قبل بعض الوزراء وبعض كبار الضباط في وزارة الدفاع، لذا كان يتأخر عن الدوام ولا يلتزم به، وقد استدعيته ذات يوم بحضور مدير الذاتية ونصحته بعدم تكرار التأخر عن الدوام، فتبين لي إنه غير مهتم بالنصيحة ثم كرر المخالفة لذا وجهت له عقوبة الإنذار وفق أحكام قانون انضباط موظفي الدولة..

ولم تكن تلك العقوبة كافية له وإنما كان من الضروري نقله إلى خارج ديوان الوزارة، ورغم أن أمر نقله لم يكن من صلاحياتي الوظيفية بل من صلاحيات الوزير فقد طبعت أمر نقله، وعندما حضر الوزير إلى الوزارة قدمت له الأمر الوزاري للتوقيع عليه فقال لي: «أمهلني حول هذا الموضوع لبضعة أيام لأن عدداً من الضباط والوزراء يضايقونني بهذا الشأن».

فقلت له: «سيادة الوزير إما أن أكون أنا أو يكون هو»!! فقال لي: «أنت كُردي وإضافة لذلك فإنك عنيد»!! ثم وقَّع أمر نقل

الموظف المذكور من ديوان الوزارة إلى مديرية الشرطة العامة **وقال لي: «أنت على حق».**

وبعد أيام اتصل بي ناظم رشيد[١] مدير الشرطة العام هاتفيًّا وقال لي: «كاك هادي. . ما هذا الرجل البلوى «المصيبة» الذي نقلته لي وجعلتني أراه يوميًّا؟!».

فقلت له: «إذا كنت تريد أن تتخلص منه استفسر من مدير الإدارة في أي مكان يوجد لديكم شاغر أنقله إلى هناك، وإذا لم يكن ذلك من صلاحياتك أرسل لي كتاب نقله ليوقعه الوزير».

وبعد حوالي ساعة واحدة اتصل بي مدير الشرطة العام هاتفيًّا للمرة الثانية وقال لي: «أشكرك فقد كان اقتراحك جيداً، لقد تخلصت منه ونقلته إلى جهنم»!

ومما أتذكره أيضاً أن أحد مدراء الأمن كان يُنقل من لواء (محافظة) إلى لواء آخر لعدم انسجامه مع المتصرفين (المحافظين)، وذات يوم تحدث معي العميد أحمد وزير الداخلية بهذا الشأن وسألني قائلاً: «ما العمل مع هذا الرجل، ومدير الأمن العام يسانده؟!».

---

(١) **ناظم رشيد:** ولد في بغداد عام ١٩٠٩م، وتخرج برتبة ملازم ثان عام ١٩٢٩، وتخرج من كلية الأركان عام ١٩٤١م، عُيِّن بوظيفة مدير شرطة القوة السيارة ثم مديراً لمدارس الشرطة عام ١٩٥١م وأصبح معاوناً لمدير الشرطة العام عام ١٩٥٧م، وأصبح مدير الشرطة العام بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م واستمر في وظيفته لغاية يوم ٨ شباط ١٩٦٣م حيث تم اعتقاله.

قلت له: «يمكن التخلص من هذه الدوامة، وسوف أطبع لك أمر نقله من ملاك مديرية الأمن العامة إلى ملاك شرطة القوة السيارة».

ووافق الوزير على ذلك وصدر أمر نقله من مدير أمن إلى آمر سرية إحدى قطعات شرطة القوة السيارة في مكان نائي..

وقد تأثر عبد المجيد جليل[1] مدير الأمن العام من إجراء نقل الشخص المذكور واتصل بي هاتفيًّا قائلاً: «كاك هادي.. هذا النقل ليس من إجراءات الوزير وإنما من إجراءاتك، وأن هذا الشخص لم يكن مغروراً بصداقته الشخصية معي وإنما لكونه من الضباط الأحرار لثورة ١٤ تموز».

ولم أهتم لكلام مدير الأمن العام وقلت له: «لك أن تتصور كيف ما تشاء.. نعم أنا نقلته ولم ينقله الوزير» ثم أغلقت سماعة الهاتف وبدأ الفتور يسود علاقتنا حيث لم نعد نتحدث هاتفيًّا، لذا أصبح عندما يأتي إلى ديوان الوزارة لا يزورني..

وبعد أسبوع واحد قدم مدير الأمن السابق المنقول شكوى علنية إلى وزير الداخلية ضد مدير الأمن العام يتهمه فيها بتهم باطلة وغير لائقة، وقدم نسخة من شكواه إلى الزعيم عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء..

---

(١) **عبد المجيد جليل** أصبح مديراً للأمن العام بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م واستمر في وظيفته لغاية يوم ٨ شباط ١٩٦٣م حيث تمَّ اعتقاله وجرت محاكمته ونُفذ فيه حكم الإعدام.

وبعد تقديم الشكوى المذكورة للوزير فوجئت في اليوم التالي بطرق باب غرفتي في الوزارة وإذا بعبد المجيد جليل مدير الأمن العام يدخل الغرفة ويقول لي: «كاك هادي.. أنا لا أعرف الأشخاص جيداً مثلما تعرفهم أنت.. لقد زعلتُك بسبب نقل هذا النذل وقد جئتك الآن أطلب فصله من الوظيفة وسجنه»!!

قلت له: «انتظر لقد شكلنا لجنة تحقيقية وستطبق بحقه أحكام القانون»!!

وواصل هادي الجاوشلي سرد ذكرياته مع العميد أحمد محمد يحيى وزير الداخلية في عهد الزعيم عبد الكريم قاسم فقال:

- ذات يوم عندما كنت وكيلاً لوزارة الداخلية أخبرني العميد أحمد محمد يحيى إن في نية الزعيم عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء تغيير اثنين من متصرفي (محافظي) الألوية.. ثم سألني إن كان لديّ بعض الأسماء ممن هم من أبناء الثورة لترشيحهما لتولي المنصبين المذكورين..

فقلت له: «سيادة الوزير.. إذا كنت تقصد بعبارة أبناء الثورة أن يكونوا من مواليد عهد الزعيم عبد الكريم قاسم فإن لي ابن قد أكمل عاماً واحداً من العمر وهو كُردي كما أن أحد جيراني له ابن أيضاً ولد في نفس اليوم وهو عربي»!

فضحك الوزير.. فقلت للوزير أنت كنت مرافقاً للملك فيصل الثاني وأنا كنت قائمقاماً في العهد الملكي، وأن المواصفات المذكورة لا تنطبق إلّا على أولئك الأطفال»!

وضحك الوزير ثانية وقال: «لا . . كنت أقصد أولئك الذين يتصفون بالاستقامة والنزاهة والإخلاص والاندفاع في العمل كما يرغب به الزعيم عبد الكريم وكما ينسجم مع توجهاته في مبادئ الحكم».

ومما أتذكره أيضاً أن الإضبارة الشخصية لأحد الموظفين في إحدى الوزارات قد وردت إلى وزارتنا مع كتاب رسمي يطلب فيه صاحب الإضبارة نقله إلى السلك الإداري وتعيينه كقائمقام على ملاك وزارة الداخلية. . وتبيَّن أن صاحب الطلب كان له بعض المساندين من المدنيين والعسكريين آنذاك.

وقدمت الإضبارة للوزير مع ملاحظات مدير الذاتية في الوزارة ولم أبدِ أية ملاحظة بشأنها وإنما اكتفيت بكتابة العبارة التقليدية (للتفضل بالإطلاع والأمر بما تنسبونه حول الموضوع)، وبعد إطلاع الوزير على الإضبارة أُعيدت لي للانتظار. .

وبعد حوالي عشرة أيام قدمتُ الإضبارة للوزير مجدداً فأُعيدت لي للانتظار أيضاً. . وهكذا للمرة الثالثة، وفي المرة الرابعة أخذت الإضبارة معي وذهبت للوزير وقلت له: «ما هو المبرر للانتظار كل هذه المدة لنحسم الموضوع».

فقال لي: «أنت لا تدري أن عدداً من الوزراء وكبار الضباط يلحون عليّ لنقل هذا الشخص وهو لا يفيدنا أساساً كقائمقام» قلت: «لماذا؟».

وضحك الوزير وقال: «لا يفيدنا لسبب مهم هو أن الزعيم عبد

الكريم مجنون وأنا مجنون وأنت مجنون فهل نحتاج إلى مجنون رابع؟! خُذ الإضبارة وعالج الأمر»!

فقلت له: «نعم سأعالج الأمر، وطبعاً كغيرها من الأمور الأخرى سوف يوجه العتاب لي شخصياً»! فسكت الوزير وأخذت الإضبارة معي وأعدتها إلى الوزارة المختصة بكتاب رسمي أوضحت فيه إن أسباباً معينة تحول دون تلبية طلب التعيين، وتم توقيع الكتاب من قبلي..

ومما أتذكره كذلك أن أحد الأشخاص من رؤوساء الأفخاذ من قبيلة شمر كان قد راجع الزعيم عبد الكريم قاسم راجياً منه طلباً معيناً كان يخالف أحكام قانون الإصلاح الزراعي وبالمناسبة فإن الطلب كان مخالف للقوانين وكان يرفض من قبل المسؤولين في العهد المذكور..

وحسب العائدية أحال الزعيم عبد الكريم قاسم طلب الشخص المذكور إلى العميد أحمد محمد يحيى الذي كان وزيراً للداخلية ووزيراً للإصلاح الزراعي بالوكالة للنظر في الطلب، وقد كتب الوزير ملاحظاته على الطلب وأُعيد للزعيم ثانية حيث تمَّ حفظ الطلب في مكتب الزعيم..

وكان الشخص المذكور يعتقد أن الزعيم يقف إلى جانبه وأن الوزير يقف ضده بينما الحقيقة هي أن طلبه كان غير قانونياً، ولأن الشخص المذكور لم يكن مثقفاً وواعياً وكان كثير الإلحاح في تلبية طلبه فقد استمر في مراجعاته وإزعاجاته لموظفي وزارة الداخلية التي

لم يكن من اختصاصها النظر في الطلب وإنما كان ذلك من اختصاص وزارة الإصلاح الزراعي . .

وفي أحد الأيام أخبرني المسؤول عن أمن الوزارة بأن الشخص المذكور يهدد علانية بالانتقام من الوزير لأنه رفض طلبه، وعلى إثر ذلك أوعزتُ باتخاذ الحيطة والحذر في ديوان الوزارة، وأخبرت مسؤول الأمن بأن طلب ذلك الشخص قد أُحيل إلى رئيس الوزراء وليست لوزارة الداخلية علاقة بذلك وإذا ما جاء الشخص المذكور إلى الوزارة لتقديم طلب آخر يُرفع الطلب لي شخصيًّا ولا يُسمح له بدخول ديوان الوزارة . .

ولم أخبر الوزير بتفاصيل ما حدث لأنني كنت أعلم أنه ينزعج من مثل هذه الأخبار ولكن رغم ذلك فقد سمع الوزير بالخبر عن طريق سكرتيره . .

وبعد أسبوع وردني كتاب رسمي من مديرية أمن بغداد يتضمن فحواه إلقاء القبض على سبعة أشخاص وكان الشخص المذكور من ضمنهم لكن ذلك لم يسترع انتباهي . . ولأن الإجراء المذكور كان يتعلق بأمور السياسة فقد أحلتُ الكتاب الرسمي إلى الوزير للإطلاع عليه . .

وطلبني الوزير وأشار بيده إلى اسم الشخص المذكور في الكتاب وسألني قائلاً: «لماذا جرى توقيف هذا الشخص من قبل مديرية الأمن؟» قلت: «لا أعرف» قال: «قد يكون بسبب تلك الحكاية التي لا بد أنك سمعت بها، لا يُعقل أن يتم توقيف الناس بسببي وأنا وزير، اتصل هاتفيًّا بعبد المجيد جليل وقُل له يجب إطلاق سراح هذا

الشخص في الحال». فقلت للوزير: «وإذا كان موقوفاً بسبب قضية أخرى؟» قال: «لا أدري.. لكن الناس لا شك سيعتقدون أنه بسبب تلك الحكاية».

وخرجت من غرفة الوزير وذهبت إلى غرفتي، واتصلت هاتفيًّا بمدير الأمن العام عبد المجيد جليل وقلت له: «إن الشخص الفلاني الوارد اسمه في كتابكم الرسمي يجب إطلاق سراحه في الحال» فقال لي: «لماذا.. هل يعتقد الوزير أن هذا الشخص موقوف بسبب تلك الحكاية؟! لا إنه موقوف بسبب قضية أخرى وهذه تفاصيلها..».

قلت له: «يا أخي أنت تعرف طبائع الوزير وأنا الوسيط بينكما فلا تسبب لي المتاعب، أطلق سراحه في الحال وأرسل لي نسخة من الكتاب الرسمي حول ذلك». فسكت مدير الأمن العام، وانتهت المكالمة الهاتفية معه وبعد حوالي ساعة واحدة جاءني أحد منتسبي الأمن العامة ومعه نسخة من الكتاب الرسمي الذي يتضمن أمر إطلاق سراح الشخص المذكور.

ومن ذكرياتي الأخرى أنه في أواخر عام ١٩٦٢م حضر الزعيم عبد الكريم قاسم إلى ديوان وزارة الداخلية وطلبني شخصيًّا وأمرني بإعداد لائحتين قانونيتين الأولى تخص صلاحيات وزارة الداخلية ومتصرفي (محافظي) الألوية بهدف إلغاء الإدارة العُرفية العسكرية، والثانية تخص تنظيم شؤون النقابات المختلفة..

وبعد أيام أعددت مسودات اللائحتين مع عدد من المختصين في ديوان وزارة الداخلية وممثل عن وزارة العدل ثم أخذت مسودات

اللائحتين إلى وزير الداخلية الذي ناقشني حول بعض نصوصهما وخاصة المواد القانونية المتعلقة بالعقوبات وقال لي: «خفف من هذه العقوبات، ألا تخاف أن يأتي يوم تُطبق فيه هذه القوانين عليّ أو عليك؟!».

وبسبب تسارع الأحداث لم يتم تشريع اللائحتين المذكورتين وبقيتا محفوظتين في رفوف ديوان مجلس الوزراء..

وفي ختام ذكرياتي معه أذكر أنه خلال الأيام الأولى من عام ١٩٦٣م وبينما كنت أمارس عملي في ديوان وزارة الداخلية وردني تقريرين حول تحليل الأوضاع السياسية في العراق آنذاك أحدهما من مديرية الاستخبارات العسكرية العامة، والآخر من مديرية الأمن العامة وكان التقريرين يتضمنان المديح لنظام الحكم القائم آنذاك والتفاف الشعب حوله وعدم وجود أية معارضة سرية أو علنية..

ولأنني شخصيًّا كنت على خلاف ذلك الرأي فقد انزعجت بعد انتهائي من قراءتهما، وأخذت التقريرين للوزير وقلت له: «تفضل إقرأ وأريد معرفة رأيك بشأنهما» وبعد أن قرأهما قال: «إنها تقارير عادية» قلت له: «لا.. إنها تقارير لا تعتمد على الدقة في تحليل الأوضاع وأن الأيام بيننا، سيأتي يوم أرى فيه يدك ويدي مقيدتان بالكلبچة»!

وبعد مضي حوالي شهر واحد حدث انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣م وأُطيح بنظام حكم الزعيم عبد الكريم قاسم، وجرى اعتقالنا أنا والوزير، وعندما اقتادونا من السجن رقم (١) إلى المحكمة العُرفية لمحاكمتنا كانت يده اليمنى ويدي اليسرى مُقيدتان بكلبچة واحدة!!

وبعد أن بقينا حوالي عام واحد في السجن أُطلق سراحنا، وبعد ذلك استمرت علاقتي معه حيث كنت أزوره في داره بين حين وآخر..

وبعد انتقالي للإقامة في مدينتي أربيل عام ١٩٧٦م كنت كلما زرت بغداد أقوم بزيارته في داره وآخر لقاء لي معه هناك كان في عام ١٩٩١م.

مع فائق السامرائي

نقيب المحامين العراقيين الأسبق



كما روى هادي الجاوشلي ذكرياته مع فائق السامرائي السياسي العراقي المعروف فقال:

● في أواخر العهد الملكي كنت أسمع بأسم فائق السامرائي[1]

---

(١) **فائق السامرائي** ولد عام ١٩٠٨م في مدينة العمارة عندما كان والده موظفاً هناك في العهد العثماني، ثم انتقل بحكم وظيفة والده إلى البصرة وأكمل دراسته الابتدائية فيها، بعد ذلك انتقل إلى بغداد ليواصل دراسته الثانوية فيها، وخلال دراسته قاد المظاهرات الطلابية التي جرت في عامي ١٩٢٧ و١٩٢٨م وعلى أثرها فصل من المدرسة مرتين ثم أُعيد إليها. وبعد إكمال دراسته الثانوية التحق بكلية الحقوق في =

كأحد أعلام السياسة في العراق حيث كان نائباً لرئيس حزب الإستقلال الذي أسسه محمد مهدي كبة[١].

= بغداد، وأثناء دراسته فيها حكم عليه بالسجن لمدة ستة أشهر لقيامه بالاحتجاج على توقيع المعاهدة العراقية ـ البريطانية.

في عام ١٩٣٢م عمل في تحرير جريدة (الاستقلال)، وفي عام ١٩٣٣م تخرج في كلية الحقوق وعُيِّن موظفاً في وزارة العدلية، ثم عُيِّن مديراً لشؤون العمال، وفي عام ١٩٣٧م وضع تحت الإقامة الجبرية وأُبعد إلى مدينة چمچمال.

وفي عام ١٩٣٨م عُيِّن مديراً عاماً للإذاعة ثم فصل من الوظيفة، وفي عام ١٩٣٩م عُيِّن مديراً عاماً للبلديات حتى قيام حركة مايس عام ١٩٤١م حيث اعتقل بسبب مناصرته تلك الحركة وبقي في سجن العمارة حتى أوائل عام ١٩٤٦م.

بعد خروجه من السجن شارك في تأسيس حزب الاستقلال وانتخب نائباً لرئيس الحزب المذكور، وفي عام ١٩٥٣م أصدر جريدة (الجريدة) وفي عام ١٩٥٦م أُبعد إلى مدينة حلبجة.

بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م عُيِّن سفيراً للعراق في مصر، وفي ١٩٥٩م استقال من وظيفته وأقام في القاهرة حتى عام ١٩٦٣م حيث عاد إلى العراق، وفي أوائل عام ١٩٦٦م انتخب نقيباً للمحامين العراقيين حتى أوائل عام ١٩٦٨م، له عدة كتب مطبوعة، توفي عام ١٩٧٩م.

(١) **محمد مهدي كبة**: ولد عام ١٩٠٠م في مدينة سامراء، وينتمي إلى إحدى الأسر العريقة في العراق، درس في الكتاتيب والمدرسة الأهلية في سامراء وتلقى علومه على يد الفقهاء، وفي عام ١٩١٨م انتقل مع والده إلى مدينة الكاظمية ببغداد.

بدأ حياته السياسية في مطلع العشرينات مساهماً في النضال الوطني وفي عام ١٩٣٧م انتخب نائباً في مجلس النواب العراقي، وفي عام ١٩٤٦م أسس حزب الاستقلال مع رفاقه، وفي عام ١٩٤٨م أصبح وزيراً للتموين في الوزارة التي شكلها محمد الصدر.

وفي اليوم الأول لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م عُيِّن عضواً في مجلس السيادة وفي عام ١٩٥٩م استقال من عضوية المجلس واعتزل العمل الحزبي والسياسي، وفي عام ١٩٦٥م أصدر الجزء الأول من كتابه (مذكراتي في صميم الأحداث)، توفي في بغداد عام ١٩٨٤م.

وبسبب ازدياد النشاط السياسي لهذا الحزب في عام ١٩٥٦م فقد أبعدت السلطات الحكومية السامرائي ومعه صديق شنشل[1] أمين عام الحزب المذكور إلى السليمانية حيث تمَّ تحديد إقامة الأول في قضاء حلبجة والثاني في قضاء قلعة دزة، ولما كنت قائمقاماً لقضاء قلعة دزه آنذاك فقد تعرفت على شنشل لكن الفرصة لم تسنح لي للتعرف على السامرائي يومذاك.

ثم مرت الأيام.. وحدثت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م وخلال الأيام الأولى للثورة عُيِّن السامرائي سفيراً للعراق في مصر، واستمر في منصبه كسفير حتى يوم ٢٦ آذار ١٩٥٩م حيث قدم استقالته وظل يقيم في القاهرة كلاجئ سياسي حتى انتهاء مدة حكم الزعيم عبد الكريم

---

(١) **محمد صديق شنشل**: ولد في الموصل عام ١٩١٠م ونشأ في بغداد حيث أكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها، ثم التحق بكلية الحقوق في بغداد وفي المرحلة الثانية من دراسته انتقل منها إلى كلية الحقوق في دمشق وتخرج فيها عام ١٩٣٣م.
ثم واصل دراسته القانونية في جامعة باريس وحصل فيها على شهادة دبلوم القانون العام ودبلوم الاقتصاد السياسي، وفي عام ١٩٣٩م عُيِّن مشاوراً قانونيًّا في وزارة الخارجية.
ساهم في حركة مايس عام ١٩٤١م وعُيِّن مديراً عاماً للدعاية ومُشرفاً على الإذاعة، وبعد فشل الحركة نُفي إلى جنوب أفريقيا ثم أُعيد إلى بغداد وسُجنَ لمدة ثلاثة أعوام..
في عام ١٩٤٦م ساهم في تأسيس حزب الاستقلال وانتخب أميناً عاماً للحزب المذكور، وفي عام ١٩٥٦م أُبعد إلى بلدة قلعة دزه في شمال العراق.
وفي اليوم الأول لقيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م عُيِّن وزيراً للإرشاد لغاية ٧ شباط ١٩٥٩م حيث استقال من منصبه مع بعض الوزراء الآخرين، له عدة مؤلفات مطبوعة، توفي في بغداد عام ١٩٩٠م.

قاسم في ٨ شباط ١٩٦٣م حيث عاد إلى العراق وبدأ يمارس المحاماة والنشاط السياسي في آن واحد. .

وكنت يومها بعد إطلاق سراحي وخروجي من المعتقل قد بدأت ومنذ أواسط عام ١٩٦٤م وما بعدها أمارس المحاماة حيث اتخذت مكتباً لي في شارع المتنبي ببغداد. .

وفي أحد أيام شهر كانون الثاني عام ١٩٦٦م زارني في مكتبي أحد الأصدقاء مبعوثاً من قبل السامرائي وقال لي: «إن الأستاذ فائق السامرائي يهديك تحياته وينوي المشاركة في الانتخابات الجديدة لنقابة المحامين وقد قرر ترشيح نفسه لمنصب نقيب المحامين، ويرغب أن يكون اسمك ضمن قائمته الانتخابية كمرشح تمثل المحامين الأكراد وأنه يريد معرفة رأيك بشأن ترشيحك ضمن قائمته».

وقد أجبته جواباً كان فيه شيء من التردد لأن قائمة السامرائي تلك كانت تنظم ضد قائمة مرشحي الحكومة، وكان الرئيس عبد السلام محمد عارف رئيساً للجمهورية آنذاك ولم يكن يرتاح مني لكوني كنت من أنصار الزعيم الراحل عبد الكريم قاسم. .

ويبدو أن السامرائي كان قد أعلم بأنني أصبحت مرتبطاً بالحزب الديمقراطي الكوردستاني لذا فقد تحدث مع صالح اليوسفي بشأن ترشيحي ضمن قائمته، فرحب اليوسفي بذلك بعد أن تعهد السامرائي بأنه سوف يساهم في حل القضية الكردية من خلال نقابة المحامين وفي المجالات السياسية الأخرى. .

وبعد يومين، وبينما كنت ما زلت متردداً بشأن موضوع ترشيحي في انتخابات النقابة، اتصل بي السامرائي هاتفيًا في مكتبي وأخبرني

أنه مع زملائه المحامين المرشحين لانتخابات النقابة ضمن قائمته الانتخابية مجتمعين في تلك الأثناء وهم ينتظرون حضوري للاجتماع معهم . .

وهكذا أصبحت أمام الأمر الواقع، وذهبت إلى مكان الاجتماع وتعرفت على السامرائي لأول مرة وجهاً لوجه، وأقنعني بأن أوافق على ترشيح نفسي ضمن قائمته الانتخابية . .

ثم جرت الانتخابات في نادي المحامين ببغداد، وقد أدت المنافسة بين مرشحي قائمة الحكومة ومرشحي قائمة السامرائي وبين مؤيدي القائمتين إلى حصول مشاحنات ونزاعات بينهم في حدائق النادي المذكور، وعلى إثر ذلك فشلت الانتخابات وأبطلت نتائجها، وقررت الحكومة إجراء الانتخابات مجدداً بعد حوالي شهر واحد .

وخلال مدة الاستعداد للانتخابات المقبلة حملني السامرائي رسالة تحريرية معنونة إلى زملائه المحامين الأكراد مؤرخة في ٩ شباط ١٩٦٦م وموقعة من قبله شخصيًّا، **وما زلت محتفظاً بالرسالة التي كان فحواها ما يلي**:

«**إخواني وزملائي المحامين في الشمال.. تحية مباركة**.. يصلكم أخونا وأخوكم المحامي هادي الجاوشلي مندوباً عنا ليشرح لكم مواقفنا السابقة واللاحقة وليؤكد لكم أننا لم نرشح أنفسنا للنقابة إلّا لخدمة الوطن والعمل على تعزيز الوحدة الوطنية والعمل بصورة خاصة على تحقيق الحقوق القومية لإخواننا الأكراد ضمن الوحدة

العراقية والدفاع عن حقوقهم المشروعة في كل المجالات. . تحياتي وأشواقي. . **المخلص فائق السامرائي**».

وفي أواخر شهر شباط ١٩٦٦م جرت انتخابات نقابة المحامين مجدداً في بناية المحاكم قرب مبنى السراي القديم ببغداد، واضطرت الحكومة إلى اتخاذ التدابير الأمنية اللازمة أثناء إجراء تلك الانتخابات للتخفيف من غلواء تدخلها في الانتخابات السابقة التي كانت قد اعتبرت فاشلة وأبطلت نتائجها. .

وبعد إعلان نتائج الانتخابات فازت قائمة السامرائي حيث أصبح هو نقيباً للمحامين العراقيين، وأصبحت أنا عضواً في مجلس النقابة ومعي زملاء آخرين. .

وبعد فوز قائمته في الانتخابات استصحب السامرائي معه أعضاء المجلس الجديد للنقابة إلى القصر الجمهوري حيث زرنا الرئيس عبد السلام محمد عارف رئيس الجمهورية آنذاك، واستغرق لقاؤنا معه زهاء ساعتين جرى خلاله الحديث عن شؤون النقابة والأوضاع السياسية العامة في العراق. .

وفي اليوم التالي ٢ آذار ١٩٦٦م زرنا عبد الرحمن البزاز رئيس الوزراء آنذاك في مكتبه الرسمي حيث تباحث معنا حول شؤون المحامين ونقابتهم والحياة السياسية.

وفي يوم ١٣ نيسان ١٩٦٦م لقي الرئيس عبد السلام محمد عارف مصرعه إثر سقوط طائرته المروحية أثناء زيارة كان يقوم بها مع بعض

الوزراء للواء (محافظة) البصرة، وقد تولى شقيقه اللواء عبد الرحمن محمد عارف منصب رئيس الجمهورية خلفاً له.

وبعد أسبوعين أي في يوم ٢٧ نيسان ١٩٦٦م زرنا مع السامرائي الرئيس عبد الرحمن محمد عارف في القصر الجمهوري لتقديم تعازي المحامين العراقيين بوفاة شقيقه وتهانيهم له بمناسبة انتخابه رئيساً للجمهورية خلفاً للرئيس الراحل.. وخلال اللقاء الذي استغرق حوالي ساعتين جرى الحديث حول الأمور التي تخص نقابة المحامين والقضايا الوطنية ومنها القضية الكردية..

وخلال شهر شباط ١٩٦٦م انعقد المؤتمر التاسع لإتحاد المحامين العرب في القاهرة وحضر حفل افتتاحه الرئيس المصري جمال عبد الناصر، وقد شارك في المؤتمر وفد كبير من نقابة المحامين العراقيين ترأسه السامرائي وضم (٤٠) محامياً بينهم أعضاء مجلس النقابة وعدد من المحامين الأكراد، وخلال انعقاد المؤتمر الذي استغرق أكثر من أسبوع شجعني السامرائي لتقديم مذكرة للرئيس جمال عبد الناصر حول القضية الكردية في العراق.

وفي أواسط عام ١٩٦٧م أبدى السامرائي رغبته لزيارة مصطفى البارزاني كما تحدثت سابقاً، وبعد أن تم ترتيب أمور الزيارة رافقته خلال الرحلة من بغداد إلى منطقة حاج عمران حيث ألتقينا بالبارزاني وأمضينا ليلة هناك ثم عدنا معاً إلى بغداد..

وفي تشرين الثاني عام ١٩٦٧م أوفدني السامرائي بصفته نقيباً للمحامين العراقيين إلى القاهرة بغية السفر منها إلى المغرب للدفاع

هناك عن أحد المناضلين السياسيين المغربيين، وقبل مغادرتي بغداد متوجهاً إلى القاهرة قال لي السامرائي: «بإمكانك خلال مدة وجودك في القاهرة أن تقدم مذكرة ثانية للرئيس جمال عبد الناصر حول القضية الكردية في العراق ليطلع من خلالها بأن القضية لم تحسم حتى الآن»، وهكذا قدمت وبتشجيع من السامرائي أيضاً مذكرة ثانية للرئيس عبد الناصر سلمتها إلى سكرتيره الشخصي..

ومما أتذكره أيضاً أنني أصدرت كتاباً في أواخر عام ١٩٦٧م بعنوان (اللامركزية الإقليمية في نظم الإدارة العامة في الدول المختلفة)، وقد طبع الكتاب في بغداد وكتب السامرائي مقدمة كتابي المذكور.

وقد بقي فائق السامرائي في منصبه كنقيب للمحامين العراقيين حتى أوائل عام ١٩٦٨م حيث جرت انتخابات الدورة الجديدة لنقابة المحامين وبعد إعلان نتائجها فازت فيها قائمة عبد الوهاب محمود الذي أصبح نقيباً جديداً للمحامين العراقيين، ولم أكن قد رشحت نفسي للانتخابات المذكورة..

وعلى إثر ذلك عاد السامرائي لممارسة المحاماة، أما أنا فقد قررت العودة إلى مدينتي أربيل للإقامة فيها، لكن علاقتي مع السامرائي لم تنقطع حيث كنت كلما زرت بغداد أقوم بزيارته في مكتبه بشارع الرشيد في منطقة المربعة، وآخر لقاء لي معه كان في منتصف شهر حزيران عام ١٩٦٨م، وبعد بضعة أشهر غادر السامرائي العراق وأقام خارج الوطن حتى وفاته.

كان فائق السامرائي من السياسيين المعروفين في العراق، وقد اتصف بجرأته في العديد من المواقف السياسية، وكان مؤمناً ومدافعاً عن مبادئ الحرية والديمقراطية والحقوق القومية المشروعة للأكراد، رغم كونه أحد أقطاب حزب الاستقلال الذي كان ضمن منهجه شيء من التحفظات القومية، وقد قدم السامرائي خدمات جليلة للقضية الكردية في العراق كما ارتبط بعلاقات الصداقة مع العديد من الشخصيات الكردية.

مع حسن الطالباني

وزير المواصلات في عهد الزعيم عبد الكريم قاسم



وروى هادي الجاوشلي ذكرياته مع حسن الطالباني وزير المواصلات في عهد الزعيم عبد الكريم قاسم فقال:

● عرفت حسن الطالباني [1] لأول مرة في عام ١٩٤٥م بعد تعييني

---

(١) **حسن الطالباني** ولد في بغداد عام ١٩١٣م، وأكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها، ثم التحق بكلية الحقوق وتخرج منها عام ١٩٣٤م، ومارس المحاماة مدة عام واحد، وفي عام ١٩٣٥م عُيِّن موظفاً في ديوان وزارة الداخلية وأشغل عدة مناصب إدارية فيها.

في عام ١٩٤٦م عُيِّن متصرفاً (محافظاً) للواء السليمانية ثم تنقل في ثماني ألوية (محافظات) عراقية متصرفاً فيها، بعد ذلك عُيِّن مديراً عاماً للتوجيه والإرشاد، ثم =

مديراً لناحية بازيان ضمن لواء (محافظة) السليمانية، وكان هو يومذاك مديراً لشؤون الذاتية في ديوان وزارة الداخلية، وأذكر أنني راجعته مرتين في ديوان الوزارة لإنجاز بعض الأعمال الوظيفية. .

وفي عام ١٩٤٦م عُيِّن هو متصرفاً للواء السليمانية، ونُقلت أنا من ناحية بازيان إلى ناحية خورمال التابعة لقضاء حلبچة ضمن اللواء نفسه. .

ومما أتذكره أنني زرت ذات يوم بلدة طويلة التابعة إدارياً لناحيتي لتفقد الأحوال العامة فيها وخلال الزيارة اشتكى بعض أهالي البلدة من مراقب البلدية هناك لإهماله في إداء واجباته، لذا وجهت كتاباً رسميًّا إلى متصرف لواء السليمانية بواسطة قائمقام حلبچة اقترحت فيه قطع راتب مراقب البلدية المذكور لمدة عشر أيام كعقوبة انضباطية. .

وبعد أيام ورد جواب الكتاب الرسمي متضمناً قرار فصل المراقب المذكور من الوظيفة فتأسفت لأني لم أكن أنوي قطع مصدر رزقه. .

وخلال زيارتي الثانية لبلدة طويلة جاءني المراقب المفصول ومعه عشرة أطفال وقال لي: «إنني أتولى إعالة معيشة هؤلاء وهم

= مفتشاً عاماً للمالية، بعدها مديراً عاماً للمصرف العقاري ثم عضواً في مجلس الخدمة العامة حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م حيث أُحيل على التقاعد.

وفي ٧ شباط ١٩٥٩م عُيِّن وزيراً للمواصلات، واستمر في منصبه لغاية ٨ شباط ١٩٦٣م اعتقل على أثرها حوالي عام واحد ثم اعتزل السياسة. .

في أوائل أعوام التسعينات كان ما يزال على قيد الحياة ويقيم في خارج العراق.

أطفال أحد أشقائي الذي توفي مؤخراً. . فكيف أعيلهم بعد فصلي من الوظيفة؟!».

وعندما دققت في تعليمات البلدية وجدت أن تلك التعليمات لا تجيز إعادة المفصول إلى وظيفته قبل مضي أقل من ثلاثة أعوام، لكني وجدت مخرجاً لحل المشكلة حيث كان للمراقب المفصول شقيق آخر عاطل عن العمل فطلبت منه جلب أوراقه المطلوبة للتعيين وأخذتها معي. . وبعد انتهاء زيارتي رجوت من قائمقام قضاء حلبجة إحالة معاملة تعيينه إلى متصرف لواء السليمانية بكتاب رسمي لاستحصال موافقته على التعيين. .

وبعد أيام أخذت معاملة التعيين بيدي إلى حسن الطالباني متصرف السليمانية ورجوته لأسباب إنسانية أن يوافق على تعيين الشخص المذكور بدلاً من شقيقه المفصول فقال لي المتصرف: «كاك هادي. . إنك من جهة تسببت في فصل مراقب البلدية، ومن جهة أخرى تطلب تعيين شقيقه الآخر، ومع ذلك استجابة لرجاءك أوافق على تعيينه».

وخلال مدة وظيفتي في ناحية خورمال كنت أقترح على المتصرف بين الحين والآخر نقل الموظفين الأكفاء والنزيهين إلى الدوائر الموجودة في ناحيتي ونقل غير الكفوءين منهم إلى خارج الناحية. .

وعندما نقلني الطالباني إلى ناحية أخرى أكثر أهمية هي ناحية بنجوين، وقبل الالتحاق بوظيفتي الجديدة هناك زرته في ديوان

متصرفية السليمانية فتمازح معي وقال: «لقد نقلتك إلى ناحية بنجوين التي يوجد فيها عدد كبير من الموظفين بالمقارنة مع عدد الموظفين في ناحية خورمال التي كنت فيها في السابق، وقد أشغلتني عندما كنت هناك بطلباتك الكثيرة حول نقل هذا الموظف أو ذاك.. فهل تعتقد أنه يوجد لدينا نجار حتى نصنع لك الموظفين الجيدين حسب المواصفات المطلوبة؟!».

وأضاف قائلاً: «صدقني يا كاك هادي إن معظم موظفينا هم من مثل هذه النماذج وأنني أتمازح أحياناً مع بعض موظفي ديوان المتصرفية وأقول لهم لا تقتربوا من منضدتي لأني أخشى أن يمد أحدكم يده إلى جيوب سترتي ويخرج منها شيء ما»!

ولا شك أن كلام المتصرف هذا كان يعكس حالة قلة الموظفين النزيهين والأكفاء في دوائر الدولة آنذاك.. وبالمناسبة كان حسن الطالباني أحد أكفأ وأنزه موظفي العهد الملكي وكان ذا ثقافة عالية مقارنة مع إقرانه من موظفي ذلك العهد، كما كان نصيراً قويًّا لكل موظف مجد وكفوء ونزيه يعمل معه، وكان يتمسك بأحكام القوانين في التعامل مع الناس وحل مشاكلهم وفق مبادئ العدالة، وفي مجالسه الخاصة كان إنساناً مرحاً، دائم الابتسام، يحب النكات..

وربما كانت نزاهة حسن الطالباني وكفاءته الوظيفية من الأسباب التي جعلت الزعيم عبد الكريم قاسم أن يختاره وزيراً للمواصلات بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م.

وحكاية إستيزاره لا تخلو من الغرابة والطرافة كما سمعتها في حينه من بعض الأصدقاء فقد قيل أن حسن الطالباني كان في داره ببغداد يوم ٧ شباط ١٩٥٩م عندما جاءه أحد الضباط بسيارة عسكرية في وقت العصر وأبلغه بأن الزعيم عبد الكريم قاسم يطلبه للحضور إلى مكتبه في وزارة الدفاع. .

وانتاب القلق الطالباني وتساءل مع نفسه لماذا يا ترى يطلبه الزعيم؟ وهل سيحال إلى محكمة الشعب أو سيحاسب على عمل ما ربما ارتكبه ذات يوم بصفته كان مسؤولاً كبيراً في العهد الملكي؟!

وعلى أية حال فقد استقل السيارة العسكرية مع الضابط المذكور وتوجه إلى وزارة الدفاع وهناك جلس في غرفة أحد مرافقي الزعيم وسأله عن سبب استدعائه فأجابه المرافق بأنه لا يعلم شيئاً عن ذلك وأن عليه الانتظار ريثما يطلبه الزعيم لمقابلته. .

ومع مضي الوقت كانت خشيته تزداد خاصة عندما كان مرافق الزعيم يؤكد له عدم علمه لسبب استدعائه. .

وبعد حوالي ساعة أو أكثر من القلق والانتظار سمع فجأة نبأ إستيزاره وزيراً للمواصلات من خلال المذياع الذي كان مفتوحاً في الغرفة التي كان يجلس فيها، وبعد بضعة دقائق استدعاه الزعيم إلى مكتبه. . وهكذا «عسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم. .».

وبعد إستيزاره كنت ألتقي الطالباني في بغداد أحياناً خلال الحفلات الرسمية وغيرها من المناسبات التي كنت أحضرها بصفتي مديراً للداخلية العام. .

ومما أتذكره أن العميد أحمد محمد يحيى وزير الداخلية قد قام بزيارة رسمية إلى الصين خلال الأيام الأولى من شهر تشرين الثاني عام ١٩٥٩م وخلال مدة غيابه عن العراق تولى حسن الطالباني منصب وزير الداخلية إضافة لمنصبه كوزير للمواصلات. .

وخلال تلك الأيام وتحديداً في مساء يوم ٧ تشرين الأول ١٩٥٩م جرت محاولة اغتيال الزعيم عبد الكريم قاسم في شارع الرشيد ببغداد وكنت وقتذاك متواجداً في ديوان وزارة الداخلية أمارس عملي خلال الدوام المسائي اليومي المعتاد، وفي تلك الأثناء جاءني أحد موظفي الوزارة طالباً مني أن أفتح المذياع الموجود في غرفتي ومن خلال المذياع سمعت نبأ محاولة الاغتيال[١].

وبعد حوالي ساعة واحدة حضر حسن الطالباني إلى ديوان الوزارة واستدعاني إلى غرفته وسألني قائلاً: «هل سمعت نبأ الاعتداء على حياة الزعيم؟» قلت له: «نعم» قال: «لقد تأخرت عن الحضور إلى ديوان الوزارة بسبب ذهابي إلى مستشفى دار السلام للاطمئنان على صحة الزعيم وأن حالته الصحية ليست خطرة».

---

(١) أُذيع نبأ محاولة اغتيال الزعيم عبد الكريم قاسم في الساعة الثامنة والنصف من مساء يوم ٧ تشرين الأول ١٩٥٩م عبر محطات الإذاعة والتلفزيون من خلال بيان صادر بتوقيع اللواء الركن أحمد صالح العبدي الحاكم العسكري العام آنذاك. .
وقد جاء في البيان المذكور أن محاولة آثمة جرت للاعتداء على حياة الزعيم وقد أُصيب من جراءها بجروح طفيفة، وأن السلطات المختصة اتخذت كافة التدابير اللازمة لحفظ الأمن والاستقرار.
ودعا البيان أبناء الشعب في مدينة بغداد وكافة أنحاء العراق أن يركنوا إلى الهدوء والسكينة وينصرفوا إلى أعمالهم الاعتيادية وعدم القيام بأي عمل يؤدي إلى تعكير الأمن ويعرقل سير التحقيق للبحث عن القائمين بمحاولة الاعتداء على حياة الزعيم. .

ومما أتذكره أيضاً أن حسن الطالباني كان أحد أعضاء الوفد العراقي[١] الرفيع المستوى والذي زار الهند في عام ١٩٥٩م لحضور حفل افتتاح خط (بغداد - نيودلهي) الذي افتتحته مصلحة الخطوط الجوية العراقية آنذاك.

وألتقى الوفد خلال الزيارة برئيس وزراء الهند جواهر لآل نهرو ووضعوا إكليلاً من الزهور على ضريح زعيم الهند الراحل المهاتما غاندي كما اطلعوا على معالم الهند الحضارية والأثرية..

وواصل هادي الجاوشلي سرد ذكرياته مع حسن الطالباني وزير المواصلات في عهد الزعيم عبد الكريم قاسم قائلاً:

● ومن ذكرياتي الأخرى مع حسن الطالباني هي أنه عندما زار الزعيم عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء مدينة البصرة يوم ٢٠ آذار ١٩٦١م لحضور احتفال وضع حجر الأساس لمشروع ميناء أم قصر فقد رافقه خلال تلك الزيارة حسن الطالباني بصفته وزيراً للمواصلات واللواء الركن أحمد صالح العبدي رئيس أركان الجيش وأنا وعدد من المسؤولين الآخرين..

وخلال احتفال وضع حجر الأساس للمشروع ألقى الزعيم كلمة

---

(١) ضم الوفد العراقي المذكور أربعة وزراء كان بينهم وزيران كُرديان هما حسن الطالباني وزير المواصلات وعوني يوسف وزير الأشغال والإسكان (من مواليد أربيل عام ١٩١٠م وتوفي عام ١٩٨٨م) إضافة لوزيرين آخرين هما فيصل السامر وزير الإرشاد (من مواليد البصرة عام ١٩٢٢م وتوفي عام ١٩٨٢م) ونزيهة الدليمي وزيرة البلديات (من مواليد بغداد عام ١٩٢٣م وتوفيت عام ٢٠٠٦م).

كما ألقى الطالباني كلمة رائعة تليق بأهمية المناسبة وحضر الاحتفال أيضاً الشيخ عبدالله المبارك الصباح نائب أمير الكويت حيث كانت العلاقات بين العراق والكويت حتى ذلك الحين طبيعية. .

وفي المساء حضرنا حفل العشاء الذي أُقيم على شرف الزعيم في فندق شط العرب وأمضينا ليلة واحدة في مدينة البصرة وهي الليلة الوحيدة التي أمضاها الزعيم خارج العاصمة بغداد طوال مدة حكمه للعراق، وفي اليوم التالي عُدنا إلى بغداد.

أشغل الطالباني منصبه كوزير للمواصلات لغاية يوم ٨ شباط ١٩٦٣م وكان مخلصاً لمبادئ الزعيم عبد الكريم قاسم ومؤمناً بالسياسة التي انتهجها في حكم العراق، ويمكن القول أنه كان واحداً من أولئك الأشخاص الذين أطلقت عليهم تسمية (القاسميين)! لذا أنه كان من أوائل وزراء عبد الكريم قاسم الذين تم اعتقالهم يوم انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣م وأتذكر أنه عندما جرى اعتقالي في داري عصر اليوم المذكور من قبل مجموعة من أفراد الحرس القومي ونقلوني إلى مركز شرطة الأعظمية بسيارة كانوا قد خصصوها لنقل المعتقلين وكان فيها ناظم رشيد مدير الشرطة العام آنذاك الذي كانوا قد اعتقلوه قبلي في داره أيضاً.

ومن مركز الشرطة المذكور نقلونا إلى بناية مديرية الشرطة العامة فوجدنا هناك بعض المعتقلين ومن ضمنهم حسن الطالباني وزير المواصلات وآخرين ثم نقلونا إلى السجن رقم (١) في معسكر الرشيد حيث أودعنا في غرف انفرادية مظلمة لمدة عشرة أيام بعدها تمَّ نقلنا إلى غرف أخرى كانت الغرفة الواحدة منها تستوعب سبعة

أشخاص لكنهم حشروا فيها أربعة أضعاف العدد المذكور من المعتقلين الذين كانوا جميعاً من كبار المسؤولين المدنيين والعسكريين في عهد الزعيم عبد الكريم قاسم..

وخلال مدة اعتقالنا كان حسن الطالباني محافظاً على جرأته ورباطة جأشه، وعندما كان أحد المعتقلين يتحدث مع زميل آخر له حول طبيعة التهمة الموجهة إليه أو عندما كان يسأل من أحد الذين له ثقافة قانونية أو قضائية عن نوع العقوبة التي ستتخذ تجاه مثل تلك التهمة، وخلال مناقشات المعتقلين حول تلك الأمور كان الطالباني ينبري لهم قائلاً: «موعيب عليكم تدوخونا شكو؟ قابل أكو شيء أكثر من الإعدام؟!».

وخلال مدة اعتقالنا أيضاً أبلغ الطالباني المعتقلين بأنه إذا ما جيء بالطعام لأحدهم من بيته فسيتم تناوله من قبل الجميع سواسية..

وبعد حوالي عام واحد تم إطلاق سراح أولئك المعتقلين تباعاً، وبعد إطلاق سراح الطالباني من السجن اعتزل السياسة ولم يغادر داره ثم سافر بعد أشهر إلى إسبانيا للراحة والاستجمام حيث أمضى هناك ردحاً من الزمن..

وبعد عودته إلى العراق في أوائل عام ١٩٦٦م زرته في داره مع مكرم الطالباني[(١)] للترحيب به بمناسبة عودته إلى الوطن..

---

(١) مكرم الطالباني: ولد في مدينة كركوك عام ١٩٢٣م، وأكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها، ثم التحق بكلية الحقوق في بغداد وتخرج منها عام ١٩٤٦م وبدأ =

وخلال زيارتنا له سألناه كيف أمضى أيامه في إسبانيا؟

فأجابنا الطالباني قائلاً: «لقد رتبت شؤون حياتي هناك بما يجعل بالي في راحة واطمئنان وبما يجعلني لا أسمع أخبار العراق، وكنت خلال زياراتي للمكتبات إذا ما وجدت فيها صُحفاً أو مجلات أو مطبوعات عراقية كنت لا أطالعها، وإذا ما صادفت أشخاصاً عراقيين كنت أتجنب التقرب منهم، ولكن لسوء حظي عندما كنت في مدريد شاهدت ذات يوم من طرف عيني مجموعة من العراقيين فحاولت أن أختفي عن أنظارهم لكنهم نادوني فتظاهرت بعدم سماعي مناداتهم، ثم بدأوا يصيحونني وأنا لا أبالي بهم لأنني كنت أريد تجنبهم خشية أن أسمع منهم أخباراً مزعجة عن العراق..

ثم ركض أحدهم نحوي فاضطررت للوقوف واقتربوا مني وكان عددهم خمسة أشخاص كانت تربطني بهم معرفة سابقة، وبعد المجاملات الأصولية سألوني عن مكان إقامتي وأبدوا رغبتهم لزيارتي في المساء فقلت لهم أنني سوف أسافر بعد ساعات قلائل إلى أحد المصايف الإسبانية البعيدة عن مدريد فقالوا لي لماذا لا نأتي معك إلى هناك؟ قلت لهم للأسف لا يوجد فيه سوى فندق

= بممارسة المحاماة حتى عام ١٩٤٨م، وخلال العهد الملكي اعتقل لأسباب سياسية وقضى عدة أعوام في السجن..

وبعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م عُيِّن مديراً عاماً لإدارة انحصار التبغ، ثم مفتشاً عاماً في ديوان مؤسسة الإصلاح الزراعي، واستمر في منصبه لغاية ٨ شباط ١٩٦٣م حيث أُحيل على التقاعد.

وفي عام ١٩٧٢م عُيِن وزيراً للري واستمر في منصبه لغاية عام ١٩٧٨م، ويقيم في بغداد حالياً.

صغير ذا غرف محدودة لا يمكن استيعابكم وإن حجز الغرف في الفندق يتم مُسبقاً، فقالوا لي إن مدة بقائنا هنا في مدريد لن تطول لأننا حجزنا المقاعد للسفر في الطائرة وسنعود إلى بغداد بعد أيام..

ثم قالوا لي ألا تسأل عن أخبار بغداد؟ قلت لا قالوا لقد حدث انقلاب عسكري فاشل[١] ضد الرئيس عبد السلام محمد عارف قلت أتمنى أن لا يكون قد حصل جراء ذلك أية خسائر بشرية قالوا لم تحصل خسائر والحمد لله..

وبذلك أردت أن أتخلص منهم وأن لا أُطيل الحديث معهم خشية أن تضطرب أعصابي من سماع مثل هذه الأخبار المزعجة ثم قلت لهم يا إخوان إنني حجزت مقعداً في الطائرة المسافرة إلى المصيف الإسباني وأن الوقت بدأ يدركني الآن فأرجو أن تسمحوا لي بالانصراف وإنشاء الله ألتقي بكم فيما بعد في بغداد ثم صافحتهم مودعاً إياهم..

وهكذا لم يكن في نيتي السفر إلى خارج مدريد لكنني تخلصاً من

---

(١) جرت المحاولة الانقلابية العسكرية الفاشلة المذكورة عام ١٩٦٥م، وقام بها العميد الطيار عارف عبد الرزاق ضد الرئيس عبد السلام محمد عارف رئيس الجمهورية آنذاك الذي كان يقوم بزيارة رسمية للمغرب في تلك الأثناء، وبعد فشل المحاولة الانقلابية هرب المشاركون فيها إلى القاهرة وأقاموا فيها كلاجئين سياسيين.
وفي ٣٠ حزيران ١٩٦٦م قام عارف عبد الرزاق بمحاولة انقلابية فاشلة ثانية ضد الرئيس عبد الرحمن محمد عارف رئيس الجمهورية آنذاك لكنه اعتقل هذه المرة مع المشاركين معه في المحاولة حيث أودعوا السجن مدة من الزمن ثم أصدر الرئيس عبد الرحمن عارف قراراً بالعفو عنهم..
وقد توفي عارف عبد الرزاق مؤخراً في خارج العراق.

أولئك الأشخاص العراقيين فقد قررت الذهاب فعلاً إلى أحد المصايف الإسبانية البعيدة عن العاصمة مدريد وبقيت هناك لعدة أيام لحين مغادرة أولئك الأشخاص مدريد حيث عدت إليها مرة أخرى!!

وكان ذلك آخر لقاء لي مع حسن الطالباني حيث عاش بعدها معتزلاً النشاطات الاجتماعية وما يتعلق بالحياة العامة..

مع أحمد صالح العبدي

رئيس أركان الجيش والحاكم العسكري العام
في عهد الزعيم عبد الكريم قاسم



كما روى هادي الجاوشلي ذكرياته عن اللواء الركن أحمد صالح العبدي رئيس أركان الجيش والحاكم العسكري العام في عهد الزعيم عبد الكريم قاسم فقال:

● ابتداء لا بد من التذكير أن اللواء العبدي[1] كان أحد الضباط

---

(١) **اللواء الركن أحمد صالح العبدي**: ولد في بغداد عام ١٩١٢م، وتخرج في الكلية العسكرية العراقية عام ١٩٣٤م وتخرج من دورة الأكان في إنكلترا كما تخرج من دورة الأركان العراقية عام ١٩٤١م. والتحق بكلية الحقوق في بغداد ونال منها شهادة الليسانس عام ١٩٥٠م، ونال العديد من الأنواط والأوسمة العسكرية الرفيعة..

توفي في بغداد عام ١٩٦٨م.

الأحرار لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م، وقد عُيِّن في اليوم الأول لقيام الثورة رئيساً لأركان الجيش وحاكماً عسكريًّا عاماً، واستمر في إشغال المنصبين المذكورين لغاية يوم ٨ شباط ١٩٦٣م.

ومنذ قيام ثورة ١٤ تموز وحتى أواخر عام ١٩٥٩م كان بصفته حاكماً عسكريًّا عاماً وحسب صلاحياته يسيطر على شؤون وزارة الداخلية لكن بعد كثرة اعتراضات وزير الداخلية العميد أحمد محمد يحيى على إجراءات دائرة الحاكم العسكري العام في شؤون وزارته، فقد أصبحت وزارة الداخلية ومنذ أوائل عام ١٩٦٠م الجهاز الشبه المسيطر على شؤون العراق الداخلية..

كما لا بد من التذكير أيضاً أن اللواء العبدي ألتقى مع مصطفى البارزاني بعد عودته إلى العراق إثر قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م.

وكانت علاقتي مع اللواء العبدي محدودة في عهد عبد الكريم قاسم فقد كنت أراه عند حضوره الاحتفالات الرسمية التي كانت تقيمها وزارة الداخلية خلال المناسبات الوطنية وكذلك عند حضوري الاحتفالات المماثلة التي كانت تقيمها وزارة الدفاع أو دائرة الحاكم العسكري العام..

وأتذكر حكاية لا تخلو من الغرابة والطرافة عن اللواء العبدي فخلال مدة إشغالي لمنصب وكيل وزارة الداخلية كانت ترد إلى وزارتنا أسبوعيًّا كتب رسمية من دائرة الحاكم العسكري العام وبتوقيع اللواء العبدي تطلب من وزارتنا ضرورة التأكيد على مديرية

شرطة الگمارك لاتخاذ الإجراءات الصارمة للحد من ظاهرة انتشار البضائع والسلع المُهربة وخاصة السكاير الأجنبية . .

وذات ليلة في أوائل عام ١٩٦١م وبينما كنت أمارس عملي المسائي المعتاد في ديوان الوزارة اتصل بي العميد أحمد محمد يحيى وزير الداخلية هاتفيًّا وطلب مني إرسال نسخة من أحد الكتب الرسمية إلى دائرة الحاكم العسكري العام وتسليمها داخل مظروف للواء العبدي شخصيًّا . .

وصادف أن كان أحد كبار الموظفين بدرجة معاون مدير عام موجوداً في ديوان الوزارة في تلك الأثناء، فكلفته للقيام بتلك المهمة . .

فأخذ الرجل المظروف وذهب إلى دائرة الحاكم العسكري العام ثم عاد وهو يضحك وسألته عما حدث فأجابني قائلًا: «هذا الرجل ـ وكان يقصد اللواء العبدي ـ زهق أرواحنا، إنه يطالب وزارتنا وبكتب رسمية أسبوعيًّا للتأكيد على مديرية شرطة الگمارك لوضع حد لظاهرة انتشار البضائع والسكاير، والغريب أنني حين سلمته المظروف شاهدت على المنضدة التي أمامه خمسة أنواع من السكاير الأجنبية المُهربة وكان يدخن منها»!!

ولا يمكنني نفي أو تأكيد ما رواه لي معاون المدير العام حول كون السكاير الأجنبية التي شاهدها كانت مُهربة أم لا؟! لكن من المعروف عن اللواء العبدي أنه كان يدخن السكاير بشراهة . .

ومما أتذكره عن اللواء العبدي أيضاً أنه في يوم ١٠ أيلول

١٩٦١م اتصل بي عبد الهادي صالح[1] متصرف السليمانية هاتفيًّا (وكان هذا المتصرف من أهالي جنوب العراق ومحبوباً لدى أهالي منطقة السليمانية) وسألني إن كان وزير الداخلية على علم بأن الحاكم العسكري العام قد أرسل مفرزة عسكرية إلى منطقة رانية للقبض على بعض الأشخاص المتنفذين في العشائر هناك؟

فأجبتُ المتصرف بأن وزارتنا ليست لديها أية معلومات شفهية أو تحريرية حول هذا الموضوع. .

وفي الحال أطلعتُ وزير الداخلية بشأن ذلك فتأثر وذهب في اليوم نفسه إلى دائرة الحاكم العسكري العام وبحث الموضوع مع اللواء العبدي شخصيًّا وأخذ منه تعهداً شفهيًّا بعدم تكرار مثل هذه الأخطاء الإدارية التي ربما ستؤدي إلى نتائج وخيمة حول استقرار الأوضاع في المنطقة. .

وفي اليوم التالي ١١ أيلول ١٩٦١م اتصل بي متصرف السليمانية هاتفيًّا أيضاً وتحدث معي ببالغ التأثر قائلاً: «إن عدداً كبيراً من المسلحين قد باشروا بقطع الطريق بين كركوك والسليمانية، وقد ذهبت إلى الموقع المذكور شخصيًّا ومعي بعض الأشخاص المعروفين في المنطقة بدون سلاح وبدون مفرزة حماية ورجوت من

---

(١) **عبد الهادي صالح** ولد في قضاء المسيب عام ١٩١٢م، أكمل دراسته الإعدادية في بغداد عام ١٩٣٢م، التحق بالكلية العسكرية عام ١٩٣٤م وتخرج منها برتبة ملازم ثان عام ١٩٣٥م. ثم استقال من الجيش برتبة مقدم لانتخابه نائباً عن قضاء المسيب في مجلس النواب العراقي، بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م عُيِّن متصرفاً للواء العمارة ثم نقل إلى وظيفة متصرف لواء السليمانية.

أولئك المسلحين بالتفرق ووعدتهم أنه في حالة تلبية رجائي سوف أتوجه إلى بغداد وأبذل كل جهودي لتحقيق مطالييهم القومية».

وبعد انتهاء المكالمة الهاتفية مع متصرف السليمانية أخبرت وزير الداخلية العميد أحمد محمد يحيى هاتفيًّا وكان موجوداً في تلك الأثناء في ديوان وزارة الإصلاح الزراعي باعتباره وزيراً لها بالوكالة، وأخبرته بتفاصيل ما جرى فتأسف وقال لي أنه سيعود إلى ديوان وزارة الداخلية في الحال لوضع خطة لحل المشكلة بطريقة سلمية..

وبعد دقائق قليلة من انتهاء مكالمتي الهاتفية مع الوزير وصلتني برقية بتوقيع اللواء العبدي الحاكم العسكري العام تتضمن إصداره الأوامر إلى القطعات العسكرية بضرب تجمعات أولئك المسلحين، وقد وصلتنا البرقية المذكورة بعد أن كان قد مضى على وقت إصدارها مدة ثلاث ساعات.. وهكذا تسرع العبدي في إصدار أوامره لبدء الحركات العسكرية في كردستان آنذاك.

ومن ذكرياتي الأخرى مع اللواء العبدي هي أنني كنت قد تعودتُ على الدوام في وزارة الداخلية حتى في أيام الجُمع لتمشية الأمور الضرورية الرسمية فيها.. وفي صباح يوم الجمعة ٨ شباط ١٩٦٣م وعندما كنت أتهيأ للذهاب إلى الوزارة كالمعتاد سمعت من إذاعة بغداد نبأ حدوث انقلاب ضد حكم الزعيم عبد الكريم قاسم.. ولأن جميع الطرق التي كانت تؤدي إلى مبنى وزارة الداخلية قد أغلقت بمجموعات من المسلحين الموالين للانقلاب فقد بقيتُ في داري حائراً في كيفية الوصول إلى وزارة الداخلية..

وقبل ظهر اليوم نفسه اتصلت هاتفيًّا باللواء العبدي الذي كان موجوداً في وزارة الدفاع ورجوته إرسال سيارة عسكرية إلى داري لتنقلني إلى وزارة الداخلية لأن وجودي فيها ضروري في مثل هذا اليوم العصيب خدمة للمصلحة العامة. .

وأثناء الحديث معه سكت اللواء العبدي قليلاً وأعتقد أنه تحدث خلال ذلك مع الزعيم عبد الكريم قاسم الذي لا شك أنه كان بجانبه في تلك الأثناء ثم قال لي العبدي: «إنتظر إن الوقت غير مناسب الآن، وسوف نرسل لك سيارة عسكرية فيما بعد».

وانتظرت لكن السيارة العسكرية لم تأتيني، وللمرة الثانية اتصلت باللواء العبدي هاتفيًّا بعد ظهر اليوم نفسه ورجوته مجدداً إرسال سيارة عسكرية تنقلني إلى وزارة الداخلية. .

لكن يبدو أنه بسبب اشتداد المعارك في وزارة الدفاع بين القوات الموالية للزعيم عبد الكريم قاسم وقوات الانقلابيين فقد تعذر على اللواء العبدي إرسال السيارة لي. .

وفي حوالي الساعة الخامسة مساءً حضرت إلى داري مفرزة من المسلحين فتم اعتقالي ونقلي إلى السجن رقم (١) مع بعض الوزراء والمسؤولين الآخرين الذين كان قد تمَّ اعتقالهم قبلي. .

وبعد ساعات تمَّ اعتقال اللواء العبدي أيضاً إثر خروجه من مبنى وزارة الدفاع وخلال مدة اعتقالنا في السجن رقم (١) وسجن الموقف العام كنت ألتقيه وأتبادل معه التحيات وقد وجدته يومذاك هادئ الطبع قليل الكلام. .

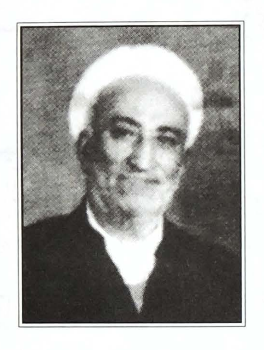
وقد سبق أن ذكرت في سياق هذه الذكريات أن اللواء العبدي وهاشم جواد وزير الخارجية السابق كانا يتمتعان بالرعاية الخاصة خلال مدة اعتقالهما دون سائر المعتقلين الآخرين. .

وبعد عدة أشهر أطلق سراح العبدي دون أن يُقدم للمحاكمة. .

أخيراً. . بقي أن أذكر أن اللواء أحمد صالح العبدي كان من أنصار الزعيم عبد الكريم قاسم ولم يتخلَ عنه حتى ساعاته الأخيرة رغم أن اتجاهات العبدي الفكرية لم تكن تتطابق جميعها مع اتجاهات وأفكار الزعيم عبد الكريم قاسم. .

مع الشيخ العلاّمة(*)

محمد رضا الشبيبي



وفي الختام روى لي هادي الجاوشلي ذكرياته مع الشيخ محمد رضا الشبيبي أحد أقطاب المعارضة في العهد الملكي فقال:

---

(١) **الشيخ محمد رضا الشبيبي**.. ولد في مدينة النجف عام ١٨٨٩م وينتسب إلى الأسرة الشبيبية المعروفة، تلقى المبادئ الأولى في العلم على يد والده الشاعر الكبير محمد جواد الشبيبي وتتلمذ على يد كبار المجتهدين في مدينته، وخلال ثورة العشرين شارك في محاربة الإنكليز وكان من دُعاة الحرية والاستقلال.

إستوزر أكثر من مرة في العهد الملكي، وانتخب عضواً في أكثر من مجمع علمي عربي، ومنحته جامعة القاهرة درجة الدكتوراه الفخرية في اللُغة، له عدة مؤلفات مطبوعة وعدة مقالات منشورة في سوريا ولبنان ومصر والمغرب، كما له عدة كتب مخطوطة حول شؤون الفلسفة والتشريع، توفي في بغداد عام ١٩٦٥م.

● بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م شاءت الأقدار أن أتولى بعض الوظائف الحساسة في الدولة كان آخرها وظيفة وكيل وزارة الداخلية في عهد الزعيم عبد الكريم قاسم. .

وذات يوم في أوائل عام ١٩٦٠م رنَّ جرس الهاتف في مكتبي بديوان الوزارة، فرفعت سماعة الهاتف وإذا بالمتكلم هو الشيخ محمد رضا الشبيبي والذي كنت قد قرأت قصائده وأدبياته خلال مرحلة دراستي المتوسطة، وسمعت بأسمه كوزير ولأكثر من مرة في العهد الملكي. .

وبعد أن تبادل الشيخ الشبيبي التحية معي خلال المكالمة الهاتفية أخبرني أن أحد أهالي الكرادة الشرقية لديه معاملة إدارية في إحدى دوائر وزارة الداخلية، وأن صاحب المعاملة قد تظلم. . فوعدته بأنني سوف أسعى لرفع الظلم عنه بعد أن أطلع على أوراق معاملته. .

وفي اليوم التالي جاءني شقيقه الشيخ محمد باقر الشبيبي(١) مبعوثاً عنه مع صاحب المعاملة حيث تمَّ إنجاز معاملته وفقاً لأحكام القانون. .

وبعد ذلك وخلال المدة التي أمضيتها في ديوان وزارة الداخلية تكررت مكالمات الشيخ الشبيبي الهاتفية معي عدة مرات حول إنجاز

---

(١) **الشيخ محمد باقر الشبيبي**. . ولد في مدينة النجف عام ١٨٨٩م ودرس العلوم البلاغية والشرعية على يد مجتهدي المدرسة النجفية العلمية وشارك مع شقيقه الشيخ محمد رضا الشبيبي في ثورة العشرين وكان شاعراً وكاتباً مبدعاً، نشرت قصائده وكتاباته في العديد من الصحف والمجلات العراقية والعربية، توفي عام ١٩٦٠م.

بعض المعاملات المماثلة والتي كانت لا تتعدى سوى حرص الرجل على حفظ حقوق الناس..

وحتى آخر يوم من بقائي في الوظيفة لم تسنح لنا الظروف لكي يلتقي أحدنا الآخر وجهاً لوجه.. وفي يوم ٨ شباط ١٩٦٣م تمَّ اعتقالي إثر الانقلاب الذي أطاح بنظام حكم الزعيم عبد الكريم قاسم وبقيت في المعتقل مدة حوالي عام واحد جرت خلالها محاكمتي من قبل المحكمة العرفية ثم محكمة الثورة[١] لكوني كنتُ أحد المسؤولين في عهد الزعيم عبد الكريم قاسم.. وبعد انتهاء محاكمتي أطلق سراحي بكفالة وبقيت محتجزاً في داري بانتظار صدور قرار الحكم..

وفي أوائل عام ١٩٦٤م وخلال تلك الظروف الصعبة بالنسبة لي، وتحديداً قبل يوم واحد من صدور قرار الحكم بحقي فاجأني الشيخ الشبيبي بمكالمته الهاتفية معي في داري، وقد عرفت صوته في الحال بحسب مكالماته الهاتفية العديدة معي عندما كنت في الوظيفة..

وبعد أن سألني عن صحتي وأحوالي قال لي: «لقد ظلموك وأبقوك في المعتقل طوال هذه المدة، ومن حسن الصدف أنني قابلت رئيس الجمهورية عبد السلام محمد عارف في القصر

---

(١) تشكلت هذه المحكمة الخاصة بعد ٨ شباط ١٩٦٣م وسميت بمحكمة الثورة وتولت محاكمة الوزراء وكبار المسؤولين في عهد الزعيم عبد الكريم قاسم، وكان رئيس المحكمة هو اللواء عبد الرحمن التكريتي أما المدعي العام العسكري فيها فقد كان الملازم الأول الحقوقي راغب فخري.

الجمهوري قبل يومين، ولما كنت قد تابعت سير محاكمتك في الصحف المحلية فقد تحدثت مع الرئيس عارف خلال مقابلتي معه حول عدة أمور منها ضرورة التعامل مع الناس بالعدل والإحسان، كما أشرت إلى قضيتك وعدم وجود ما يبرر محاكمتك فوعدني الرئيس خيراً بشأن ذلك.. وأنني أُطمئنك بأنك سوف تعود يوم غد من المحكمة إلى بيتك وأهلك مباشرةً وتُعتبر قضيتك منتهية».

وشكرت الشيخ الشبيبي فضلُه، وفي اليوم التالي أصدرت المحكمة قرار الحكم ببراءتي من التهم التي كانت قد أسندت لي.

وبعد حوالي أسبوعين زرت الشيخ الشبيبي في داره الكائنة في منطقة الكرادة الشرقية ببغداد وكان يومذاك رئيساً للمجمع العلمي العراقي، وألتقيت به لأول مرة وجهاً لوجه، وشكرته على موقفه النبيل الذي لولاه لكانت المحكمة تصدر حكمها عليّ بالسجن لمدة لا يعرفها إلّا الله!

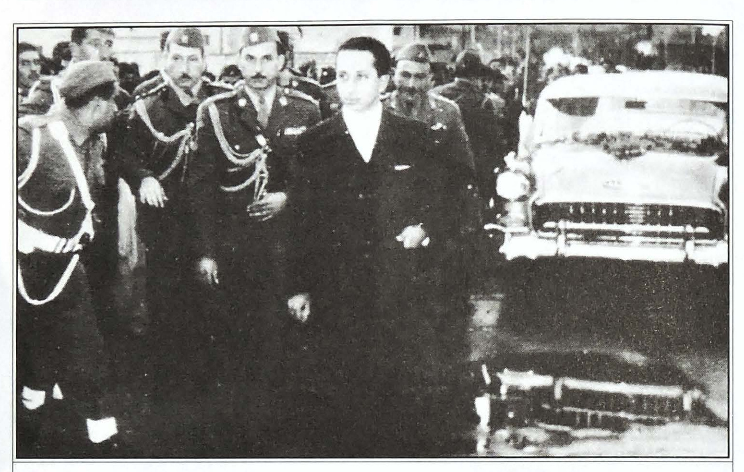
ثم تواصلت زياراتي له في داره بين حين وآخر حتى أواخر أيام حياته، وأذكر أنه كان يستقبل زواره في صالة الاستقبال بداره خلال موسم الشتاء، أم في موسم الصيف فإنه كان يستقبلهم في جرداغ مقابل داره على ضفة نهر دجلة..

وكان مجلسه عامراً دوماً بأصدقائه من المهتمين بشؤون الأدب واللغة والتاريخ والسياسة.

كان الشيخ محمد رضا الشبيبي علماً من أعلام الشعر والسياسة والوطنية في العراق خلال القرن العشرين، وقد عُرف عنه كونه كان

مُدافعاً أميناً عن حقوق الناس وحرياتهم لدى الحكومات العراقية المتعاقبة . .

ملحق الصور



الملك فيصل الثاني خلال زيارته لمدنية أربيل في نيسان عام ١٩٥٨



الملك فيصل الثاني آخر ملوك العراق



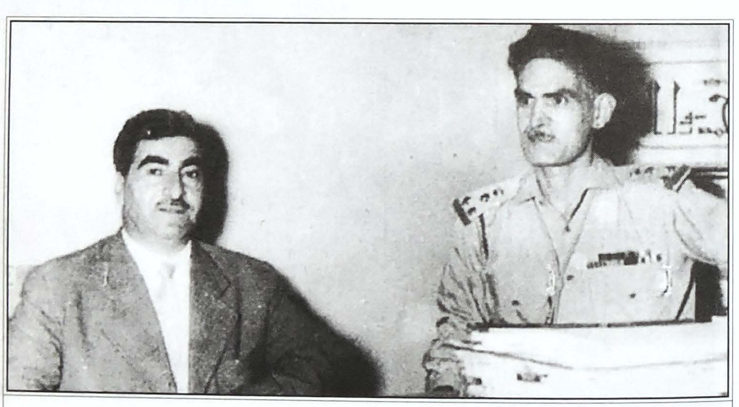
أحمد صالح العبدي الحاكم العسكري العام في حديث ودي
مع مصطفى البارزاني ببغداد عام ١٩٥٨م



خالد النقشبندي ومصطفى البارزاني ونجيب الربيعي ومحمد مهدي كبة
في بغداد أواخر عام ١٩٥٨م



كامل الجادرجي مصافحاً مصطفى البارزاني
وبينهما حمزة عبدالله في بغداد أواخر عام ١٩٥٨م



الزعيم عبد الكريم قاسم أثناء استقباله مصطفى البارزاني بعد عودته
من الإتحاد السوفييتي في بغداد يوم ٧/ ١٠/ ١٩٥٨م



مصطفى البارزاني وإلى جانبه فائق السامرائي نقيب المحامين العراقيين
خلال زيارته إلى كردستان عام ١٩٦٤م.



مصطفى البارزاني مع فاضل عباس المهداوي رئيس محكمة الشعب في بغداد
أواخر عام ١٩٥٨م



الزعيم عبد الكريم قاسم ورئيس مجلس السيادة نجيب الربيعي
خلال إحدى المناسبات عام ١٩٦١م



أحمد محمد يحيى وزير الداخلية وبجانبه هادي الجاوشلي
وكيل وزارة الداخلية في بغداد عام ١٩٥٩م

فهرس المحتويات